IAFES
INTERNATIONAL AGENCY
FOR ENERGY SECURITY LLC

مجلة
أمن الطاقة

تصدر عن مركز سيف بن هلال
لدراسات وأبحاث علوم الطاقة
الذراع البحثي للوكالة الدولية لأمن الطاقة

العدد الأول
أكتوبر 2023

رئيس التحرير
سعادة/ سيف بن هلال الشحي

مديرة التحرير
أ. نشوة نشأت

الإخراج الفني
أ. محمد الجندي

SBHC for Studies and Research in Energy Sciences
مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة
EST. 2022

إحدى مؤسسات الوكالة الدولية لأمن الطاقة
A Subsidiary of the "International Agency for Energy Security"
IAFES

المحتويات

من نحن؟		05
رسالة المؤسس		06
الرؤية		07
الرسالة		08
الأهداف		09
افتتاحية العدد		10
الكلمة الافتتاحية	سعادة/ سيف بن هلال الشحي	11
تقديم العدد	أ.د/ إبراهيم حسن	13
المقالات		15
مفهوم «أمن الطاقة» وإشكالية التعريف.	سعادة/ سيف بن هلال الشحي	16
خميسة، أفضل مخطط لتأمين كهرباء مستدامة لمصر.	د. هاني النقراشي	21
الهيدروجين الأخضر بترول المستقبل!!	د. أحمد الجيوشي	23
أمن الطاقة وتحديات التنمية من أجل تعزيز الطاقة المستدامة في المستقبل.	أ.د/ إبراهيم حسن	26
توظيف الطاقة لصالح السياسات الخارجية للدول.	أ. نشوة نشأت	29

الدراسات 32

خطر مفاعل بوشهر الإيراني على منطقة الخليج العربي .	د. محمد محسن أبو النور	33
الإعلام ومعالجته لأزمات الطاقة.	د. محمد الهمشري	41
تحديات الطاقة والتغيرات المناخية في المنطقة العربية.	د. سمير طنطاوي	48
تطور مصادر الطاقة في ظلّ التغير المناخي: بالتطبيق على جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة	أ. أحمد محمد سعيد محمد	53
كيف يُعزز النفط والغاز مكانة إفريقيا على الساحة الدولية؟	أ. أحمد عسكر	60

قضية العدد 72
الخلاف العربي – الإيراني حول حقل الدرة.

خلفية تاريخية وجغرافية للخلاف العربي– الإيراني حول حقل الدرة.	أ. أحمد أبو يوسف	73
الإطار القانوني الحاكم للخلاف العربي– الإيراني على حقل الدرة الغازي.	أ. فادي خليل	76
الأهمية الاقتصادية لحقل الدرة.	أ. مها محمود	89
تأثير الخلاف العربي– الإيراني حول حقل الدرة على أمن الخليج.	أ. أحمد أبو يوسف	105
تداعيات الخلاف العربي– الإيراني على المصالحة السعودية – الإيرانية.	أ. نشوة نشأت	113
سيناريوهات الخلاف العربي الإيراني حول حقل الدرة.	أ. محيي الدين سعيد	123

حوار العدد 137

تساؤلات الطاقة والمستقبل.	أ. محيي الدين سعيد	138

شخصية العدد 144

أ.د/ إبراهيم عبد الجليل السيد	145

مخاطر الطاقة حول العالم 147
أ. مها محمود

أخبار «الوكالة الدولية لأمن الطاقة IAFES» 153
أخبار «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC»

عروض كتب وأطروحات علمية بالإنجليزية 156

Energy Security in the Eastern Mediterranean	Ahmed Abou Youssef	157
The International Law of Energy	Fadi Khalil	162

فريق الإعداد

رئيس التحرير
سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي

مدير التحرير
أ. نشوة نشأت
المدير التنفيذي للمركز

فريق العمل البحثي
أ. أحمد أبو يوسف
أ. فادي خليل
أ. مها محمود

الإخراج الفني
أ. محمد الجندي

من نحن؟

الوكالة الدولية لأمن الطاقة (IAFES) منظمة أعمال دولية غير حكومية ربحية، مستقلة ومتخصصة في المجالات التالية:

- البحث العلمي (دراسات وأبحاث علوم الطاقة بكل أنواعها).
- رصد الفرص والمخاطر في سوق الطاقة.
- توفير كافة الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالإنتاج والعرض والطلب لكل أنواع الطاقة.
- عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة بمواضيع الطاقة.
- مراقبة تأثير النزاعات والحروب على مصادر إنتاج الطاقة.
- رعاية الأبحاث والابتكار في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة.
- رعاية ودعم ونشر التشريعات والقوانين الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالحفاظ على المصادر الطبيعية للطاقة.
- التعاون مع مؤسسات الطاقة والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- التعاون مع الحكومات ووزارات الطاقة في كافة دول العالم.
- قياس ورصد واستشعار خطر سوء استخدام الطاقة النووية.

تهتم الوكالة بدراسات أمن الطاقة، والتأثيرات السياسية والجيوسياسية عليها، وكذا تأثيرات أمن الطاقة على الاستقرار في النظام والسلام الدولي جل اهتمامها، فضلاً عن دراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأزمات الطاقة المتعددة؛ سواء في الدول المصدرة للطاقة أو المستوردة/ المستهلكة لها، ومن خلال برامج أمن الطاقة؛ مما ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول ومناطق العالم المختلفة.

في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2022 تحت ترخيص (IAFES) تأسست الوكالة الدولية لأمن الطاقة رقم (رخصة رقم 1505 / الولايات المتحدة الأمريكية – ولاية كاليفورنيا).

و من أجل تحقيق رؤيتها وأهدافها عززت الوكالة الدولية لأمن الطاقة فريق عملها بذراع بحثي يشمل أهم الباحثين في مجال دراسات الطاقة، و توج ذلك بتأسيس مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة، ومقره جمهورية مصر العربية، رخصة رقم 26499، مستخرج من وزارة الاستثمار، مدينة 6 أكتوبر، القاهرة، ديسمبر 2022.

تكمن المهمة الأساسية لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة في دراسة القضايا المتعلقة بالطاقة على أساس علمي غير متحيز؛ حيث يعرض كافة وجهات النظر بحيادية وموضوعية علمية، معتمدًا في تحليلاته وإصداراته على أدوات البحث العلمي، محاولاً استشراف المستقبل في موضوعاته التي يطرحها ويعالجها، وبما يعود بالنفع العام على المهتمين بقضايا الطاقة وأمنها، وكذا محاولة ترشيد صناعة الطاقة.

رسالة المؤسس

سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي

نشأت في أرض غنية بالبترول والغاز والمعادن، وكان يؤرقني سؤال:

كيف نحافظ على مصادر الطاقة ما لم نمتلك مقومات أمن هذه المصادر؟ وكبر السؤال مع اتساع رقعة الحروب من حولنا، وانعدام فرص (لا سلم)، وغياب ثقافة (لا عنف) وجدتني أكرر «لن يكون للأجيال القادمة طاقة ما لم يكن لدينا ثقافة أمن الطاقة من خلال تنويع مصادر الطاقة، واستدامتها، وحماية هذه المصادر من خلال الدراسات والابتكار في مجال أمن الطاقة. وفي سنة 2022، كان الجواب في إنشاء الوكالة الدولية لأمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وذراعها البحثي مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة، بجمهورية مصر العربية.

الرؤية

تسعى الوكالة الدولية لأمن الطاقة (IAFES) – كونها منظمة أعمال دولية معنية بأمن ومصادر الطاقة ودراسة المخاطر والفرص – لتحقيق التميز والريادة والابتكار في البحث والتحليل والاستشراف العلمي في مجال أمن الطاقة ومجالات التأثير والتأثر بها، وبحيث يكون «أمن الطاقة» بمثابة الركيزة الأساسية لقضايا التنمية على الصعيد الإنساني.

الرسالة

تتمثل رسالة الوكالة الدولية لأمن الطاقة (IAFES) في توفير حلول علمية جادة لجعل الطاقة إحدى أدوات التعاون الدولي والتنمية المستدامة، لا أن تكون الطاقة مصدر تهديد للأمن والسلام البشري وسلاح يستخدم في كل نزاع، ونعمل على أن تكون مصادر الطاقة حقًا من حقوق الإنسان كالحرية الفكرية والعدالة الاجتماعية والسلام التنموي، وذلك من منطلق مبدأ «الاعتماد المتبادل» بين الدول المصدرة للطاقة «بكافة أشكالها» والدول المستوردة لها، وكذا تحفيز استخدام الطاقة بأشكالها المختلفة لتكون وسيلة من وسائل تحقيق الرخاء والازدهار والتنمية الشاملة والمستدامة.

الأهداف

أهداف مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

(الذراع البحثي للوكالة)

1- إثراء البحث العلمي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط حول قضايا الطاقة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشكلات المرتبطة بها، وإلقاء الضوء على سبل تحقيق الأمن لهذا القطاع، بما يضمن تحقيق مصالح قطاع الطاقة في المنطقة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والتدريبات وورش العمل في مجال دراسات الطاقة.

2- توجيه نشاط البحث العلمي للاهتمام بقضايا «أمن الطاقة»، من خلال تقديم الأوراق البحثية والمقالات التحليلية والدراسات ذات الصلة، بما يضمن الوصول لدوائر أوسع للرأي العام.

3- إقامة جسور اتصال وتواصل وعلاقات تبادلية مع العديد من مراكز البحوث والفكر السياسي والاستراتيجي في مختلف دول العالم، فضلاً عن الجامعات والمؤسسات العلمية وبخاصة المعنية بمجال الطاقة.

4- توثيق الصلة بين الوكالة وذراعها البحثي والشركات العاملة في مجال الطاقة، بما يحقق "أمن الطاقة" وفق مقارباتها المختلفة.

5- تقديم الاستشارات العلمية في مجال الطاقة للأطراف المختلفة ذات الصلة، من خلال العمل كبيت للخبرة في مجال الطاقة.

6- بحث الفرص والمخاطر ومهددات أمن ومصادر الطاقة.

افتتاحية العدد

الكلمة الافتتاحية

بقلم:

سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي

وَثَّق العالم الأمريكي جيمس يونج في ألف وثمانمائة وخمسين للميلاد براءة اختراعه في عالم الوقود المشتق من النفط أو الصخور الزيتية، ثم تطور ليشمل السوائل الهيدروكربونية ليصل لاحقًا إلى تقطير الفحم القاري. مراحل عديدة مرت بها البشرية سعيًا وراء حصولها على مصادر الطاقة، فمن باكو في ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين أنشئت أول مصفاة تجارية لتقطير النفط، ثم إلى بولندا وبوخارست وكندا والولايات المتحدة، ثم إلى دولة الكويت في ألف وتسعمائة وستة وأربعين، وسبقها إقليم الأهواز العربي في ألف وتسعمائة وثمانية ميلادية. أحداث متسارعة ومحطات غيرت معالم الكرة الأرضية، وسباق نحو امتلاك هذه الثروات من قبل المستعمرين، نتج عنه ما يسمى بـ «الأخوات السبع»، بعد قيام الولايات المتحدة بتفكيك شركة «ستاندر أويل» من خلال قوانين «مكافحة الاحتكار» نتج لدينا سبع شركات، أو بالمعنى الصحيح سبع إمبراطوريات اقتصادية تتحكم بمصادر الطاقة، وترسم سياسات العالم وتعين الحكومات التي تريد وتعزل من لا تريد، وأنتجت هذه الشركات شركات أخرى بمسميات أخرى وفقًا للظروف والأزمنة ومتطلبات السياسة الدولية.

اليوم وبعد ما يقارب قرنين من الزمن، أصبح من الضروري أن تنشأ كيانات اقتصادية حديثة تضع نصب عينها مصالح البشرية، واستمرارها والحفاظ على موارد وأمن الطاقة، وسنعمل جاهدين من خلال الوكالة الدولية لأمن الطاقة مع المنظمات الدولية الشريكة ومع المنظمة الأممية الكبرى – الأمم المتحدة – وأجهزتها المختلفة، ومع حكومات العالم التي تسعى لمستقبل يصون ثروات بلدانها ومواردها الطبيعية، ويحقق أمن الطاقة وأمن الأجيال القادمة. نسعى لسن قوانين تجرم نهب ثروات القارات والدول والشعوب، نسعى لصنع عالم تسخر فيه إيرادات الطاقة للعلم والمعرفة وبناء الإنسان، لا أن تكون موارد الطاقة فتيلاً للحروب والنزاعات، واستعباد الإنسان، نسعى أن يكون حق الإنسان في موارده الطبيعية، وتمتعه بمصادر الطاقة مرادفًا لحقة في الحياة والتنمية والتعليم والعلاج وباقي حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع ونص عليها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

أ.د/ إبراهيم حسن
نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق)
بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة
أستاذ الدراسات البيئية وتلوث الهواء بكلية العلوم جامعة الإسكندرية.
رئيس اللجنة الوطنية للمسائل البيئية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

تقديم العدد

لماذا أمن الطاقة ؟

تزايدت التحديات التي تجابه مفهوم «أمن الطاقة» على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وهي من قبيل تحديات على مستوى التحول إلى مصادر طاقة متجددة ونظيفة وأكثر استدامة، والاضطرابات السياسية، والتغيرات المناخية، والاضطرابات العالمية التي تشهدها أسواق الطاقة، وغيرها. ولعل مواجهة هذه التحديات يتطلب تحديد الأولويات منها خلال المرحلة الراهنة، ومعرفة ماهية آليات التصدي والمواجهة لها، سواء خلال المرحلة الآنية أو المستقبلية.

ومن هنا جاءت فكرة مجلة «أمن الطاقة»، وهي مجلة علمية شهرية صادرة عن مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة، تهدف إلى تقديم رؤى ودراسات بحثية تحليلية ومقالات رأي حول قضايا الطاقة وأبعادها المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والتنموية، والبيئية، والأمنية، والاستراتيجية، مع تحديد التحديات المطروحة في هذا الصدد، ووضع الخطط المستقبلية اللازمة لمواجهة تلك التحديات. ويأتي ذلك من منظور استشرافي لقضايا وإشكاليات أمن الطاقة المختلفة.

وسيشارك بالكتابة في مجلة سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة لفيف من الخبراء والمفكرين والأكاديميين والمتخصصين في قضايا الطاقة سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، وذلك لتقديم الحلول والبدائل والمقترحات لصناعي القرار وواضعي السياسات من ناحية، والجهات غير الحكومية والمراكز البحثية المعنية بملف الطاقة من ناحية أخرى، مع التنبيه بشأن الظواهر المستقبلية المحتملة في هذا الملف، وصولاً لترجمة تلك المقترحات والتوصيات إلى سياساتٍ فعلية وفعالة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ويأتي القسم الأول من المجلة بعنوان «مقالات الرأي» لمجموعة من الباحثين والمفكرين والمتخصصين في قضايا الطاقة، والقسم الثاني بعنوان «دراسات تحليلية»، متضمنًا بالرصد والتقييم والتحليل بعض قضايا الطاقة وإشكالياتها، أما القسم الثالث من المجلة فيأتي بعنوان «ملف العدد» والذي يعرض إحدى قضايا أو موضوعات الطاقة الأساسية المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، وهي محل جدال وخلاف مستمر، والقسم الرابع بعنوان «حوار العدد»، ويتم إجراء هذا الحوار مع إحدى الشخصيات المحلية أو الإقليمية أو الدولية المعنية بقضايا الطاقة، وذات تأثير ووزن على كافة المستويات. وهناك عنوان آخر باسم «شخصية العدد»، والذي يتناول أحد أبرز الشخصيات البارزة والمعنية بالطاقة، بخلاف ما تتضمنه المجلة من عروض ومناقشات لأهم الكتب والأطروحات العلمية الصادرة حديثًا في مجال الطاقة وأمنها، وهناك قسم آخر بالمجلة عن «مخاطر الطاقة حول العالم» الذي يتناول بالرصد والتحليل لأبرز المستجدات والأحداث فيما يخص الطاقة ومخاطرها بدول العالم المختلفة، وتنتهي المجلة بأخبار المركز.

وتأمل إدارة المركز أن تكون مجلة «أمن الطاقة» إضافة إلى المكتبة العربية في مجال جديد ألا وهو «أمن الطاقة» واستشراف مستقبله، وذلك وفقًا لمنهجية علمية قائمة على الرصد والبحث والتحليل الرصين، على النحو الذي يمكننا من تجنب دراسة الفرص وتقليص حجم المخاطر والأزمات، والاستعداد المسبق لمواجهتها في مجال جديد للبحث العلمي الدقيق وهو «أمن الطاقة» وتحدياتها.

المقالات

سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي

مفهوم «أمن الطاقة» وإشكالية التعريف

تعتبر الطاقة عنصرًا أساسيًامن عناصر النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، إذ يقر الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»، بالإضافة إلى ذلك، تحتل موارد الطاقة أهمية قصوى في تشكيل ملامح المشهد الجيوسياسي، ولها انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الدولية؛ حيث كانت ولا تزال مصدرًا للأزمات والحروب الإقليمية؛ إذ لا يمكن تصور استمرار رفاهية الدول الصناعية دون ضمان إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة المختلفة، من هنا أضحى مفهوم «أمن الطاقة» ضمن مقاربات الأمن الدولي والعلاقات الدولية واستراتيجية القوة الناعمة للدول الحريصة على الارتقاء بدبلوماسيتها العامة.

ومفهوم «أمن الطاقة» أحد ركائز المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح مفهوم «أمن الطاقة» شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن القومي والسياسات الخارجية للدول. فقد أدى الطلب المتزايد على موارد النفط والغاز من البلدان المتقدمة والنامية إلى إلحاح تضمين «أمن الطاقة» في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم «أمن الطاقة» نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

في ضوء ما سبق ذكره، وتماشيًا مع التأكيد على أهمية مفهوم «أمن الطاقة» على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لما لها من أبعاد سياسية وتنموية تمس مصالح معظم بلدان العالم ، قامت الوكالة الدولية لأمن الطاقة –والتي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لها بتاريخ 9/6/2022 بتدشين ذراعها البحثي «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة»، والذي يعمل من أجل دراسة المخاطر والفرص في مجال «أمن الطاقة» على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال البحث العلمي والتحليل، لتصبح الطاقة إحدى أدوات التعاون الدولي وقوته الناعمة "Soft Power" بديلاً عن كونها أداة من أدوات الصراع من خلال التأكيد على مبدأ الترابط المتبادل بين الدول المصدرة للطاقة بكافة أشكالها والدول المستوردة والمستهلكة لها؛ لتكون وسيلة من وسائل تحقيق التقدم والتنمية الشاملة.

وإحدى القضايا الإشكالية التي يطرحها مفهوم «أمن الطاقة» إشكالية تعريف المفهوم، فبرغم الكم الهائل من الدراسات حول مفهوم «أمن الطاقة»، فلا يزال هناك قصور في التناول، حيث يتم التركيز على جانب أحادي فقط، الجانب الاقتصادي أو الفني دون غيره، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية نجد أن المنظمات الأممية طرحت تعريفات مختلفة للمفهوم، وهناك أيضًا تعريفات طرحتها الدول، وهنا نجد أن مفهوم أمن الطاقة يتم تفسيره بشكل مختلف من قبل مجموعات الدول المستوردة والأخرى المصدرة للطاقة، وبالتالي يختلف المفهوم بناء على نطاق مصالح الفريقين، فلكل دولة تصورها الخاص للطاقة؛ حيث تختار الحكومات مفهوم أمن الطاقة الذي يبرر سياستها.

هنا، ينبغي التعرف على ماهية المقصود من مفهوم «أمن الطاقة» من منظور المنظمات الدولية من ناحية، وطرح الدول لمفهوم «أمن الطاقة» من ناحية أخرى، في واقع الأمر لا يوجد تعريف محدد، إذ تتعدد التعريفات، **ويمكن بيان ذلك على هذا النحو:**

تُعَرِّف وكالة الطاقة الدولية مفهوم «أمن الطاقة»: بأنه التوافر المستمر وغير المنقطع لمصادر الطاقة.

بأنه: الحفاظ على سلامة مصادر الطاقة المتنوعة وضمان سلامة مصادر الإنتاج وضمان سلامة وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها.

ونعرف نحن في الوكالة الدولية لأمن الطاقة مفهوم أمن الطاقة: بأنه الحفاظ على سلامة مصادر الطاقة المتنوعة وضمان سلامة مصادر الإنتاج وضمان سلامة وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها .

وانطلاقًا من هذه التعاريف، نجد تباينًا في مفهوم أمن الطاقة على المدى البعيد باعتباره وسيلة لإمدادات الطاقة في ظل التنمية الاقتصادية والمتطلبات البيئية، وأمن الطاقة على المدى القصير باعتباره طريقة لتمكين نظام الطاقة الحالي من الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في التوازن بين العرض والطلب. ومن الجدير بالذكر، أن أمن الطاقة على المدى القصير والبعيد يتطلب مجموعة متنوعة وشاملة من المبادرات والسياسات المتوافقة لتلبية الأهداف الخاصة بالسوق وضمان مسار آمن لتوفير مصادر الطاقة.

ونجد الأمم المتحدة تعرف أمن الطاقة بأنه: الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوافرة في كل الأوقات وبأشكال متنوعة ومتعددة وبكميات كافية وبأسعار مناسبة ومعقولة.
وبذلك فإن قضايا الأمن الطاقوي تتأرجح بين وفرة الإمدادات وفي كل الأوقات وبأسعار مناسبة، ويعد هذا المفهوم مفهومًا تقليديًا يخدم مصالح المستهلكين للطاقة لصالح المنتجين لها .

في حين حددت المفوضية الأوروبية أربع دعائم رئيسية يستند إليها أمن الطاقة الأوروبي:

- العمل على التنويع في مصادر الطاقة، وهو الأمر الذي من شأنه التقليل من التبعية لمورد أو لدولة معينة.

- إدارة بند الطلب عن طريق طرح مفاهيم مختلفة تتعلق بمبدأ كفاءة استخدام الطاقة وبهدف تخفيض استهلاك الطاقة على قدر الإمكان.

- إدارة قوية والتحكم في العرض الخارجي عن طريق الدخول في شراكات قوية مع الدول الرئيسية، والتي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين متطلباته من النفط والغاز.

- العمل على تجنب الأزمات في سوق الطاقة، عن طريق قناعة، مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب بالضرورة أن تكون الأسواق منتظمة بصورة قوية حيث لا تتأثر بأزمات قدر المستطاع.

أما على مستوى الدول، فيحتل أمن الطاقة مكانًا بارزًا في أولويات السياسة الخارجية للدول، خاصة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة. حيث نجد في تصريح قدمه الرئيس الأمريكي السابق «جورج دبليو بوش» في مارس 2001 أنه قال: إن أمن الطاقة ينبغي أن يشكل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تبنى كبار المسئولين في دول صناعية مثل الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين نفس الرأي، مركزين على أهمية قضايا الطاقة و مدى تأثير توفر مصادرها على السياسة الخارجية للدول؛ لأنه غالبًا ما تكون موارد الطاقة محددًا أساسيًا في توجهات السياسات الخارجية للدول، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المصدرة، خاصة وأن موارد الطاقة سبب أساسي للصراعات و الحروب التي عرفتها البشرية.

ويتمثل المفهوم العام لأمن الطاقة الأمريكي في: العمل على خفض الاعتماد على موارد الطاقة التي يتم استيرادها من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق عمليات الترويج لأنواع مختلفة من الوقود المنتج محليًا، مثل الإيثانول، والعمل على خفض المخاطر والصدمات السعرية عن طريق تنوع الموردين، وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة البديلة للوقود الأحفوري، أحد أهم مقومات الأمن القومي الأمريكي.

ويستند مفهوم أمن الطاقة الروسي على: مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل وبشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية، خاصة إلى القارة الأوروبية دون الإعاقة من دول العبور، والعمل على مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوروبي، والعمل بقوة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع أن يكون الدب الروسي مقيدًا بسوق واحدة.

ويتبلور مفهوم أمن الطاقة الصيني على ضرورة تأمين واردات الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي بهدف تنويع الإمدادات وتحقيق أمن الطاقة.

ومن خلال تحليل وفهم تلك المفاهيم السابقة حول أمن الطاقة، واختلاف مفهومها من دولة لأخرى، فمن الممكن صياغة تعريف مناسب لمفهوم أمن الطاقة وهو (توافر الكميات المطلوبة في الأسواق العالمية بأسعار مناسبة ومستقرة ومستدامة، مع ضرورة العمل على تنمية مصادر الطاقة المتاحة، من خلال التكنولوجيا، مع البحث عن مصادر جديدة تلبي الحاجة المتزايدة للطاقة، إلى جانب ترشيد استخدام الطاقة، وتوافر الضمانات المناسبة للحفاظ على البيئة).

في واقع الأمر، ينبغي التأكيد على أن قضية «أمن الطاقة» تجمع بين العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية والاستراتيجية... إلخ، مثيرة بذلك جملة من التحديات الجيوستراتيجية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما يتماشى مع المفهوم الجديد لأمن الطاقة، والذي يشمل المجالات البيئية والأمنية والسياسية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية. وهذا ما سيقوم به مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث وعلوم الطاقة خلال المرحلة القادمة .

د. هاني النقراشي
مستشار رئيس الجمهورية للطاقة

خميسة، أفضل مخطط لتأمين كهرباء مستدامة لمصر

مخطط خميسة مرن؟ أم مركزي؟

كهرباء مضمونة 24/7 – 365 يومًا في السنة، تبنى المحطات الشمسية في مجموعات من خمس محطات نمطية، كل منها 50 ميجاوات بتخزين حراري لعبور الليل مدعمة بمحطة غازية واحدة للطوارئ ومرتبطة ببعضها البعض في شبكة فرعية، المحطات الشمسية التي توجد قرب السواحل يستبدل مكثفها الهوائي بوحدة تحلية فتنتج احتياج المياه للمدن الساحلية دون إنقاص الناتج الكهربي، استهلاك الوقود أقل من 3 ٪.

ما هي المميزات النوعية؟ ولماذا؟

- سعر الكهرباء 30٪ أقل من إنتاجها من الوضع الجغرافي لمصر، الوقود الحفري بين خطي عرض 20 و 30 يمنحها 360 يومًا مشمسًا ويجعل مدة الليل قصيرة نوعًا، صيفًا وشتاء مما ييسر التخزين الحراري، بعد تسديد أقساط الدين يكون سعر الكهرباء سنتًا أمريكيًا واحدًا للكيلووات ساعة، أقل تكلفة للإنتاج تنحصر في سعر الكهرباء والصيانة وأجور العاملين.

- توصيل الكهرباء لمستخدميها بأقل تكلفة. خميسة توضع في الصحراء على جانبي وادي النيل المزدحم بالنشاط الإنساني قرب المدن والقرى لتخفيف الحمل على الشبكة.
- الفائض الحراري من هذه المحطات النمطية مصمم ليتيح تحلية مياه البحر دون إنقاص، أقل تكلفة ممكنة لتحلية ناتجها الكهربي، مياه البحر ثم إنتاج الهيدروجين الأخضر.
- تغذية القطار السريع تتم بكفاءة أكبر عند وضع المجموعات الخمسية قرب محطات القطار.
- التصميم النمطي للمجموعات الخمسية يفتح المجال للتصنيع المحلي للمكونات المختلفة، خفض التكلفة.

بما أن الشمس تسطع على كل أنحاء مصر، فمن الأفضل إنتاج الكهرباء من محطات شمسية حرارية شاملة التخزين الحراري.

لأن لها نفس أداء المحطات التقليدية مع وضع هذه المحطات قرب مواقع الطلب على الكهرباء.

مخطط خميسة يتكون من مجموعات من خمس محطات شمسية حرارية نمطية بها تربينة بخارية تدير مولد كهرباء، كل محطة قدرتها 50 ميجاوات وبها تخزين حراري في مزيج من الأملاح المنصهرة يكفي لتشغيلها بكامل طاقتها طول الليل. هذا هو التخزين قصير الأجل أما في أيام الخماسين أو السحب الكثيفة فيستعمل الخزين الطبيعي وهو الطاقة المخزونة في النباتات في صورة غاز الميثان النباتي، وذلك تحتاجه المجموعة لمدة 9 أيام في السنة على الأكثر أي 3 ٪ من مدة خدمتها.

هذه المحطات الخمس مرتبطة ببعضها البعض في شبكة فرعية معززة بوحدة غازية بنفس القدرة للطوارئ، أي 50 م.و. تعمل على أكثر تقدير ما يعادل 7 أيام في السنة وهي ساعات ذروة الصيف لأن ذروة الصيف 20 ٪ فوق القدرة الاسمية لكل محطة.

كل مجموعة تعمل كأنها محطة كهرباء واحدة بقدرة 250 ميجاوات ولكنها تمتاز بأنها تعمل 365 يومًا في السنة؛ لأن فترات الصيانة تحدد في موسم قلة الطلب على الكهرباء، وهو فصل الشتاء في مصر ومعظم الدول العربية. فتتوقف محطة واحدة تباعًا لمدة أسبوع أو اثنين على الأكثر بينما تعمل المحطات الأربع الأخرى. في فصل الشتاء تكفي أربع محطات لتلبية الطلب على الكهرباء حيث إنه أقل بمقدار 20 ٪ عن فصل الصيف. مواقع المحطات في الرسم المرفق أمثلة يمكن تطبيقها في أماكن أخرى.

مجموعة خميسة توضع في الصحراء في مواجهة مواقع الطلب حيث إن تبريد مكثفها هوائي فلا تحتاج مجرى مائيًا قريبًا منها. وإذا زاد الطلب السنوي تضاف مجموعة أخرى تبدأ بواحدة مع وحدة الطوارئ ثم يضاف إليها المحطات الأخرى تباعًا.

المحطات التي تنشأ قرب السواحل يستبدل مكثفها الهوائي بوحدة تحلية ماء البحر لتنتج كل محطة 35 ألف متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا دون إنقاص ناتجها الكهربائي؛ حيث إنها تستعمل الحرارة الفائضة التي تخرج مع عادم البخار عند درجة حرارة 80 مئوية، وهي تكفي لتبخير الماء بتقنية التقطير المتتابع Multiple Effect Distillation (MED).

د. أحمد الجيوشي
أستاذ هندسة السيارات والطاقة بجامعة حلوان

الهيدروجين الأخضر بترول المستقبل!!

نسمع كثيرًا هذه الأيام عن «الهيدروجين الأخضر Green Hydrogen» و كيف أنه يمثل وقود المستقبل الذي يمثل الحل الأمثل لمشكلة «التغيرات المناخية Climate Change» المتمثلة في ارتفاع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بكوكب الأرض بمعدل درجة و نصف مئوية عما كانت عليه قبل 150 سنة مضت، بسبب استخدام الوقود البترولي بكثافة سواء في تموين الطائرات أو السيارات أو محطات توليد الكهرباء أو الصناعة كثيفة استهلاك الطاقة كالحديد و الأسمنت، و ما ينتج عن استخدام هذا الوقود البترولي أو الغاز الطبيعي (وهما خليط من الكربون المتحد مع الهيدروجين) من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو المسبب الأول لظاهرة التغيرات المناخية و ارتفاع درجة حرارة الأرض بكل ما يسببه هذا الارتفاع لمتوسط درجة الحرارة من مخاطر مناخية و بيئية و بيولوجية تهدد الحياة ذاتها على هذا الكوكب ما لم نجد حلولاً تكنولوجية مناسبة.

فإذا كان الوقود البترولي والغاز الطبيعي كلاهما يحتوي على الكربون المتحد مع الهيدروجين (CH) بصيغ وتركيبات وسلاسل مختلفة، فإن الحل الأمثل هو البحث عن وقود خالٍ من هذه الرابطة مع الكربون، أي وقود يحتوي على الهيدروجين النقي أو المرتبط كيميائيًا مع عناصر أخرى بعيدًا عن الكربون، بشرط أن يكون طريق الحصول على هذا الوقود الهيدروجيني الخالي من الكربون هو أيضًا طريق لا تنبعث عنه أي مركبات كربونية أخرى، فإذا نجحنا في الحصول على هذا الوقود الهيدروجيني الخالي من الكربون كمنتج نهائي و أثناء تصنيعه أو توليده وإنتاجه نكون قد حصلنا على ما يعرف الآن بمصطلح «الهيدروجين الأخضر Green Hydrogen».

هنا تأخذنا المحددات أعلاه للحديث الأكثر تفصيلاً عن مرحلتين مهمتين تتعلقان بهذا الهيدروجين الأخضر، المرحلة الأولى هي مرحلة إنتاج الهيدروجين الأخضر بطرق خالية تمامًا من أي انبعاثات كربونية في كل خطواتها، أما المرحلة الثانية فهي تتعلق بكيفية وتقنيات استخدام هذا الهيدروجين الأخضر لكي نصل إلى انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050. العالم، و مراكز الأبحاث العلمية و التطبيقات التكنولوجية تركز جهودها الآن على التقنية الأكثر نجاحًا في توليد الهيدروجين الأخضر من مياه الشرب أو الماء المالح الذي يملأ المحيطات والبحيرات في كل جنبات الأرض.

نعم.. لا تستغرب قارئي العزيز، إنها «المياه» التي ليس فقط خلق الله منها كل شيء حي، وإنما وضع سبحانه فيها وقود المستقبل لكل استخدامات خلقه، لكن كيف ذلك؟ و هل المياه بذلك تمثل البديل الأمثل للبترول الذي تسبب في كل الكوارث والحروب في القرن الأخير؟ الإجابة عن السؤال الثاني هي «نعم»، أما كيف ذلك؟ فالإجابة تحتاج تفصيلا أكثر؛ حيث تحتوي المياه التي نشربها أو التي في المحيطات على مكونين اثنين فقط همًا ذرتان من الهيدروجين وذرة واحدة من الأكسجين بصيغة H_2O، وكما ترون فالمياه التي نشربها لا تحتوي على الكربون إطلاقا و تحتوي فقط على الهيدروجين كمصدر للطاقة علينا الحصول عليه نقيًا بفصله عن الأكسيجين المتحد معه في الماء.

إذًا أصبحت الأمور واضحة الآن أو هكذا أتمنى، لدينا مياه تتكون من الهيدروجين متحد مع الأكسجين، والمطلوب هو فصل الهيدروجين بمفرده لكي يكون هو وقود المستقبل، و البديل الآمن مناخيًا للبترول و الغاز الطبيعي بشرط أن تكون عملية فصل وإنتاج الهيدروجين هذه عملية خالية أيضًا من أي انبعاثات كربونية؛ لكي يتسنى لنا إطلاق مسمى «الهيدروجين الأخضر» على المنتج النهائي. في السنوات الأخيرة تتم عملية فصل الهيدروجين من الماء هذه تكنولوجيًاعن طريق استخدام الطاقة الكهربائية المكثفة، وهنا يبرز تساؤل مفاده إذا كنا نستهلك طاقة مكثفة في توليد هيدروجين نستخدمه في توليد طاقة جديدة، فما هي الفائدة؟ و هو سؤال منطقي يقود جهود العلم الآن لكي تقدم له إجابات منطقية تتمثل في حتمية الاعتماد على مصادر كهرباء جديدة و متجددة وهبها لنا الخالق العظيم و لا تحتوي على أي مكونات كربونية في رحلة فصل وإنتاج الهيدروجين من الماء، الذي نطلق عليه في هذه العمليات الخالية تمامًا من الكربون تسمية «الهيدروجين الأخضر»، وهنا نتحدث عن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، و من ثم استخدامها في فصل وإنتاج الهيدروجين الأخضر من الماء.

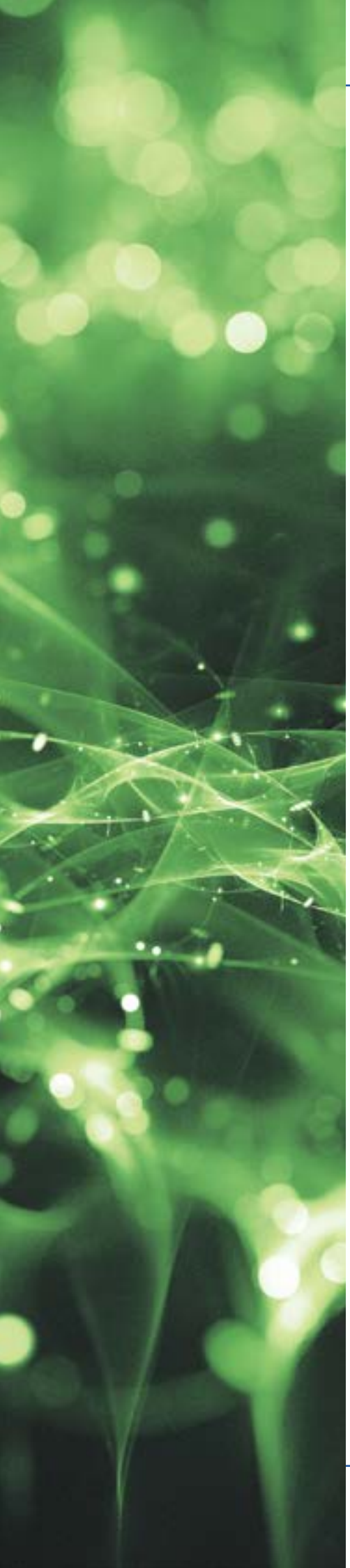

كل ما سبق يبدو في العلم أمرًا يسيرًا تكنولوچيا، فأين المشكلة؟ و لماذا لا يتجه العالم كله شرقًا وغربًا لهذا الوقود (الهيدروجين الأخضر)؛ لكي يضرب أكثر من عصفور بحجر واحد؟ إذ إن الهيدروجين الأخضر في هذه الحالة لن يكون فقط مصدراً للطاقة يستخدم استخدامًا مباشرًا كوقود أو يستخدم كتكنولوجيًا، والأهم لتخزين الطاقة الشمسية المتقطعة نهارًا وليلاً؛ ومن ثم نقلها من منطقة لأخرى في العالم على بعد آلاف الأميال للمناطق التي قد لا تتوفر فيها الشمس الساطعة التي تتوفر بغزارة في أماكن أخرى. المشكلة في كل ما سبق تتعلق بتفاوت قدرة الدول على امتلاك التكنولوجيا اللازمة، والأهم من ذلك جذب وتمكين والحصول على الاستثمارات اللازمة والمطلوبة، والأمران مرتبطان معًا؛ حيث إن الحلول التكنولوجية سوف تعمل على خفض التكلفة (وهي عالية حاليًا) لكي تصبح تكنولوجيًا إنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر كهرباء متجددة منافسة لتكلفة الطاقة التقليدية و تكلفة الوقود البترولي لكي يتسنى جذب الاستثمارات و التمويل.

وفي الوقت الذي ينشط فيه العالم والعلم لابتكار الحلول الضرورية «تكنولوجيًا» و «تكلفة» لإنتاج الهيدروجين الأخضر بفصله عن الماء باستخدام الطاقة الكهربائية الشمسية أو طاقة الرياح، فإن جهودًا علمية بحثية وتكنولوجيات تطبيقية تعمل على قدم وساق الآن؛ لإيجاد حلول مبتكرة لكيفية استخدام هذا الهيدروجين الأخضر في التطبيقات المختلفة، سواء كوقود مباشر للطائرات أو السفن أو الصناعات الثقيلة كثيفة الطاقة كالحديد و الأسمنت، وأهم الجهود في هذا الصدد تتجه نحو إنتاج «الأمونيا» أو النشادر، كما نعرفها، و هو مركب عبارة عن هيدروجين متحد مع النيتروجين بدون وجود أي كربون في سلسلة الإنتاج و الاستخدام كلها.

لكن أين مصر من كل هذا الذي تحدثنا فيه وعنه؟ والإجابة تحمل آمالاً عريضة لهذا البلد الذي حباه ربنا بخيرات الشمس الساطعة على مدار العام، فضلاً عن امتداد شواطئنا المطلة على البحرين المتوسط والأحمر المتصلين بكل محيطات العالم شرقًا و غربًا، وهي ثروة قد تمكننا إذا ما أحسنا استثمارها تكنولوجيًا و تمويليًا من أن نكون واحدًا من أهم مراكز ومحطات إنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، والذي هو بترول العالم، الذي لا و لن ينضب، خاصة إذا ما علمنا أن دورة إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر المشار إليه هي (ماء – هيدروجين – ماء)، أي أننا نستخرج الهيدروجين من الماء، ثم يعود ماء مجددًا بعد استخدامه كوقود في منحة ربانية متجددة لا تنضب.

أ.د/ إبراهيم حسن
نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق)
بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة
أستاذ الدراسات البيئية وتلوث الهواء بكلية العلوم جامعة الإسكندرية.
رئيس اللجنة الوطنية للمسائل البيئية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

أمن الطاقة وتحديات التنمية من أجل تعزيز الطاقة المستدامة في المستقبل

تمثل الطاقة واستخداماتها أحد معالم بداية الحضارة الإنسانية التي بدأت باكتشاف النار، وحرق الكتلة الحيوية لتوليد الحرارة لغرض التدفئة أو الطهي. وبعدها أدت الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر إلى تحول نمط استخدام الطاقة من حرق الكتلة الحيوية إلى استخدام الفحم والنفط والغاز الطبيعي، باعتبارها مصادر الطاقة الأولية. ومع زيادة عدد السكان على مدار السنين تضاعفت الحاجة إلى تلك المصادر غير المتجددة، ما دفع بالبيئة إلى شفير الدمار والتغيرات المناخية التى نعانى منها جميعًا.

هدف التنمية المستدامة السابع.

ومع الزيادة المطردة للسكان، زادت الفجوة بين أولئك الذين يتحملون نفقات الطاقة وأولئك الذين لا يتحملونها. وبالرغم من إتاحة الكهرباء للمزيد من الناس عالميًا، لا يزال ما يقرب من مليار شخص يعيشون دون كهرباء، ويفتقر 3 مليارات من الناس إلى سبل طهي صحية ويتعرضون إلى مستويات خطيرة من الملوثات الهوائية داخل البيوت. وفي ذات الوقت، يتسبب الاقتصاد المعتمد على الوقود الأحفوري في تغير المناخ؛ لذلك فلا غنى عن الطاقة في التغلب على جميع التحديات التي يواجهها العالم اليوم، ومن بينها: التكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمدن المستدامة، وفرص العمل، والنقل. ولذا يتحتم علينا اللجوء لمصادر طاقة صديقة للبيئة يمكن إتاحتها لأى منطقة من مناطق العالم. ومن المتوقع أن يحفز هدف التنمية المستدامة السابع الجهود للوفاء باتفاق باريس للمناخ.

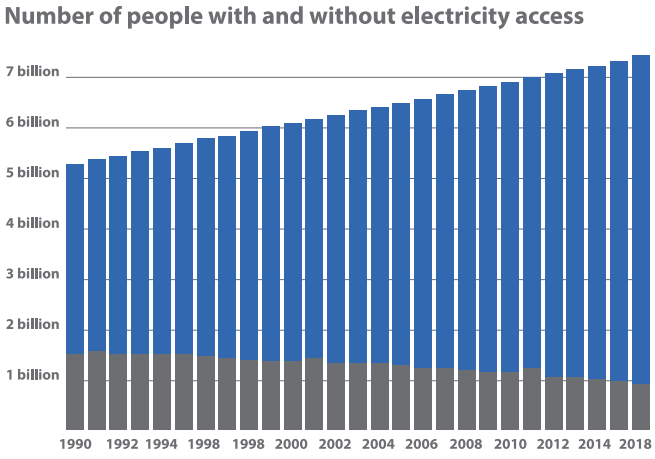

شكل يبين عدد سكان العالم ممن لديهم كهرباء وممن يعيشون بدونها.

إن هدف التنمية المستدامة السابع ويُعرف اختصارًا بـ (SGD7) هو أحد بنود أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015(طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، ويهدف إلى إتاحة مصادر طاقة حديثة ومستدامة يمكن الاعتماد عليها بتكلفة معقولة للجميع؛ إذ إن توفر الطاقة من أحد أهم الأركان التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية وجهود تخفيف الفقر ورفاهية الناس. أضف إلى ذلك غاياته الخمس والتى تكمن في قلب أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وإذا لم نبلغ هدف الطاقة فلسوف يصعب إلى حد كبير للغاية إتاحة الفرصة للحصول على رعاية صحية أو تعليمية جيدة، أو تحقيق مساواة الجنسين، أو خلْق فرص العمل، أو تحقيق النمو أو ضمان الاستهلاك المستدام أو المقاومة الفعّالة لتغيُّر المناخ؛ مما يهدّد بتقويض منجزات الأهداف جميعاً. كما أن الهدف السابع المذكور أعلاه يشكّل عاملاً أساسياً بالنسبة لما يكاد يكون كل جانب من جوانب التنمية. ولهذا السبب فلا بد من أن يشكّل النجاح هدفاً طليعياً نحتاج إلى أن نبلغ غاياته في موعد أبكر بكثير من عام 2030 من أجل أن تتهيأ شروط التمكين لتحقيق التقدُّم بالنسبة لسائر الأهداف.

الهدف 7 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بباقى الأهداف السبعة عشر ، وخصوصًا الأهداف 2 (القضاء على الجوع بجميع أشكاله) و 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية) و6 (المياه النظيفة والنظافة الصحيّة) و9 (الصناعة والابتكار) و13 (العمل المناخى) و 14 (الحياة تحت الماء) و 15(الحياة في البَرّ) و 17(عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

شكل يبين تداخل الهدف السابع مع باقى أهداف التنمية المستدامة.

لا يزال الناس يعتمدون على الفحم والنفط في إنتاج الطاقة والكهرباء منذ وقت طويل وحتى الآن، ونظرًا للضرر الذي تسببت فيه تلك المصادر للبيئة، تسعى بلدان العالم إلى بدائل أخرى (مصادر طاقة متجددة) لإنتاج الطاقة مثل الشمسية والمائية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر وغيرها:

- الإشعاع الشمسي يمد الكون بالطاقة الشمسية. وهي مصدر طاقة نظيف للغاية يمكن استخدامه بشكل مكثف نظرًا لوفرته. تتسابق تقنيات الطاقة الشمسية مثل الألواح الضوئية والطاقة الشمسية المركزة والتدفئة والتبريد الشمسي لإنتاج الطاقة وإمدادها لجميع المناطق، بما فيها المناطق النائية حيث لا وجود لمصادر الوقود التقليدية.
- التقاط الطاقة الحركية الكامنة في الرياح يمكنها أن تمدنا بطاقة نظيفة لكنها متاحة بصورة متقطعة. يمكن استغلال طاقة الرياح من خلال إنشاء مزارع رياح تتألف من عدة عنفات هوائية في المناطق التي تتميز برياح قوية ومتكررة.
- الحرارة التي تنبع من باطن الأرض يمكن استغلالها لإنتاج الطاقة، وذلك عن طريق محطات الحرارة الجوفية ومضخات الحرارة التي تلتقط الحرارة المنبعثة من الينابيع الساخنة. لا تنتج تلك الطاقة عادةً أي انبعاثات ضارة، ولا تؤثر على التوازن البيئي نظرًا لسعة كوكب الأرض الحرارية الهائلة.
- الطاقة المائية: هي الطاقة الناتجة عن تحويل الطاقة الحركية الكامنة في المياه المتدفقة إلى طاقة كهربية، وذلك عن طريق إنشاء عنفات في مياه الأنهار لإنتاج طاقة نظيفة دون انبعاثات. تشكل الطاقة المائية معظم إنتاج الطاقة السنوي من بين المصادر المتجددة.
- يحتوي الهيدروجين على ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة التي يحتويها الوقود الأحفوري؛ مما يجعله أكثر كفاءة.. فمع بعض الماء وقليل من الكهرباء، يمكن توليد المزيد من الكهرباء أو الحرارة. كما أنه متاح على نطاق واسع.

ورغم شروع العالم في التحول لمصادر الطاقة المتجددة، فإنها لا تزال تشكل 18٪ فقط من استهلاك الطاقة العالمي الكلي، بينما تشكل مصادر الطاقة المتجددة الحديثة 10٪ فقط من المجموع.

إن أمن الطاقة ذو أهمية حرجة بالنسبة للإنسانية وكوكب الأرض. وهو توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والخلاصة هي أن الطاقة المستدامة هي دعوة للمحافظة على البيئة وإصلاحها مما يتيح لكل فرد سُبل الحصول على الطاقة الموثوقة مع إمكانية تحمُّل تكاليفها على نحو ما يحتاجه المرء لكي يعيش حياة مُنتجة وصحية وآمنة مع احترام القيود الكوكبية التي أصبحنا جميعاً نواجهها نتيجة لتغيُّر المناخ.

أ. نشوة نشأت
المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

توظيف الطاقة لصالح السياسات الخارجية للدول

لم تعد قوة الدول تُقاس بما تمتلكه من قوة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية فحسب، ولكن أيضًا مرتبطة بحجم طاقتها وبمدى امتلاكها للمصادر الطبيعية للطاقة أو بمدى استغلالها لتلك المصادر من أجل إنتاج الطاقة والتكنولوجيا لتعزيز مصالحها العالمية وتقويض مصالح منافسيها، وهذا ما يعرف بـ «قوة الطاقة» "Energy Power" أي القوة الناعمة "Soft Power"، ومن هنا أضحت «سياسة الطاقة» جزءًا من السياسات الحكومية، بل وتقع في صميم السياسة الخارجية للدول.

وتلعب الطاقة دورًا محوريًّا في تشكيل السياسات الخارجية للدول، سواء كانت تلك الدول مصدرة للطاقة أو مستوردة لها، ولكن نقطة الخلاف بين تلك الدول تتمثل في كيفية استخدامها لسلاح الطاقة في التأثير على سياساتها الخارجية. فبالنسبة للدول المستورة للطاقة (الولايات المتحدة والصين على سبيل المثال) فإنها تقوم بربط سياساتها الخارجية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهنا نجد أن «محدودية مصادر الطاقة» بالولايات المتحدة لم تؤثر سلبًا على سياساتها الخارجية، بل زادتها حدة، كذلك الأمر مع الصين أيضًا.

وقد حاولت الولايات المتحدة – أكثر من أية دولة أخرى مستوردة للطاقة– تطوير بدائل الطاقة المتجددة، وإحلالها محل النفط، والعمل على استقلالية الطاقة الأمريكية، والتنقيب عن النفط في السواحل الأمريكية.

وقد بدا ذلك واضحًا في العلاقات الأمريكية – الإيرانية، فالإدارات الأمريكية المتعاقبة قد سعت إلى تطبيق نظرية «قوة الطاقة» على بعض قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال الطفرة في إنتاج النفط الأمريكي قد استخدمت كعامل دفع إيران للتوصل إلى حل تفاوضي للخلاف حول أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، فبارتفاع إنتاج الولايات المتحدة قلّل من تأثير الصادرات الإيرانية المتضائلة لأمريكا.

أما بالنسبة للدول المصدرة للطاقة، فالعبرة ليست باستخدام الدولة ما يتوافر لديها من قدرات قومية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من عدمه، ولكن العبرة بـ «الفعالية» بمعنى القدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فرغم أن استخدام المملكة العربية السعودية لسلاح «النفط» كسلاح استراتيجي حدث مرة واحدة في عام 1973، فإن هذا السلاح كان فعالاً، وقد تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق أهدافها.

ومن بين الدول الأخرى المصدرة للطاقة «روسيا»، وهنا نجد أن عامل الطاقة يعتبر عنصرًا هامًا في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي الدولة الأولى عالميًا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية، ويضم القطاع كلاً من النفط والغاز الطبيعي والفحم.

ومنذ منتصف عام 2000، بدأت وزارة الطاقة في الاتحاد الروسي النظر إلى الطاقة على أنها نوع من «الأداة الجيوسياسية»، وأحد أصول القوة الناعمة "Soft Power" التي تستخدمها روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في العالم، حيث عززت صادرات الطاقة الروسية بشكل كبير من عائداتها وقوتها الاقتصادية، وتبنت موسكو بعض المواقف التكتيكية مثل ارتفاع الأسعار أو الخصومات وتعطيل الإمدادات من أجل تعزيز دوافعها الجيوسياسية، وبرزت «أنابيب الغاز» كسلاح سياسي فاعل في يد الدولة ضد الأطراف الأخرى.

وبصفة عامة، فإنه على مدار السنوات الماضية، نجد أنه قد تم استخدام «الطاقة» كسلاح استراتيجي في تنفيذ السياسات الخارجية للدول، ومن أمثلة ذلك قرار عصبة الأمم خلال الحرب العالمية الثانية بحظر تصدير النفط لإيطاليا، وذلك بعد عدوانها على الحبشة (إثيوبيا حاليًا)،و قرار رئيس وزراء إيران د. «مصدق» عام 1951 بإعلان تأميم صناعة البترول.

وفي يونيو 1967، جاء إعلان مجموعة من الدول العربية إيقاف ضخ بترولها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية، وذلك وفقًا لاستراتيجية الحظر، وذلك رغبة من تلك الدول فى إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967. وبين 1973 و 1974، سعت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك إلى كبح الدعم الخارجي لإسرائيل من خلال فرض حظر على شحنات النفط إلى الولايات المتحدة و هولندا؛ مما أثار تباطؤاً اقتصادياً عالمياً.

وهنا نجد أنه مع أزمة حظر النفط العربي عام 1973 أصبح مفهوم «أمن الطاقة» أحد أولويات الأمن القومي الأمريكي، وأصبحت قضية «أمن الطاقة» قضية تتقدم أجندة مرشحي الانتخابات الرئاسية .

وفي ضوء ما سبق، نخلص إلى ثلاث نتائج رئيسية وهي:

الأولى: أصبح استخدام قوة الطاقة كقوة ناعمة "Soft Power" بديلاً للقوة العسكرية الصلبة "Hard power" وذلك عند إدارة الأزمات بين الدول أو في تنفيذ سياساتها الخارجية.

الثانية: نجاح بعض الدول في استخدام الطاقة كـ «سلاح استراتيجي» لتنفيذ سياساتها الخارجية، في حين فشلت دول أخرى فى ذلك.

الثالثة: أن الأسلوب الأمثل في توظيف الطاقة تحقيقًا لأهداف السياسة الخارجية للدول، هو في الاتجاه لاستخدام طرق مرنة وسلمية للوصول إلى «مصادر الطاقة»، ولعل هذا ما يمثل التفكير الاستراتيجي للوصول إلى «مصادر الطاقة»، وذلك في إطار ما يعرف بـ «دبلوماسية الطاقة».

الدراسات

د. محمد محسن أبو النور

باحث في العلاقات الدولية، وخبير دولي في الشؤون الإيرانية، حاصل على درجتيّ الدكتوراه والماجستير في الشؤون الإيرانية من جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة

خطر مفاعل بوشهر الإيراني على منطقة الخليج العربي

يمثل مفاعل بوشهر الإيراني النووي خطرًا ماثلاً على السلامة النووية في منطقة غربي إيران، وفي منطقة الخليج العربي على وجه العموم، بعد أنْ تكررت وقائع فشل تشغيله وتعرضه لهجمات سيبرانية متعددة، إلى جانب تأثره بالزلازل المتتالية التي ضربت تلك المنطقة الجغرافية المبني عليها، على بعد بضع مئات الأمتار من مياه الخليج العربي، ولئن كان كل ما سبق يمثل تهديدًا فعليًا للسلامة النووية في تلك المنطقة، إلا أنَّ الأكثر خطورة هو عدم انضمام إيران إلى اتفاقات السَّلامة النووية التي أقرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم تعاونها في مضمار الإفصاح عن المشكلات التقنية للمفاعل، وهي مجموعة عوامل تتضافر لتشكل خطورة فعلية لهذا المفاعل على السلامة النووية، في تلك المنطقة الاستراتيجية من الشرق الأوسط.

تحاول هذه المقالة التعرض بالوصف والشرح والتحليل لموقع المفاعل، وأسباب اختيار هذا الموقع وتاريخ تأسيسه، والعامل الروسي في تشغيله، وخطره على منطقة الخليج العربي.

أولاً: موقع المفاعل وتأسيسه:

يقع مفاعل بوشهر على بعد 12 كيلو مترًا إلى الجنوب الشرقي من مدينة بوشهر، وهي عاصمة محافظة «بوشهر» العربية، التي غيرت طهران اسمها من مسماها العربي «أبو شهر» إلى مسماها الفارسي الحالي، وهو ملاصق تمامًا للساحل الشرقي للخليج العربي، على بعد 524 مترًا من ساحل الخليج العربي، ويبعد المفاعل عن الشاطئ الغربي للخليج العربي؛ إذ تقطن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على بعد 243 كيلو مترًا بينما يبعد المفاعل عن العاصمة طهران 771 كيلو مترًا؛ ما يعني أنَّ المفاعل أقرب أكثر من 3 مرات إلى دول الخليج العربي منه إلى قلب العاصمة السياسية للجمهورية الإيرانية.

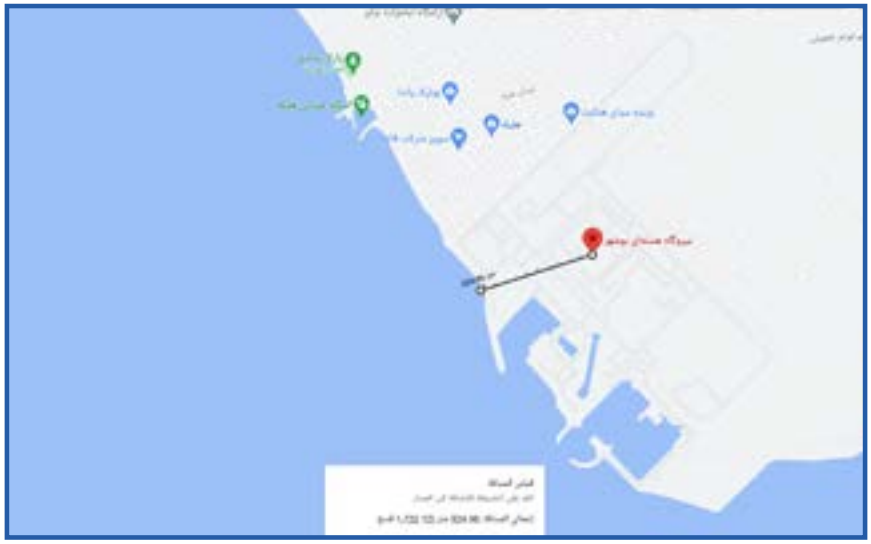

شكل (1) قياس المسافة من المفاعل إلى الشاطئ الشرقي للخليج العربي.

شكل (2) قياس المسافة من المفاعل إلى الشاطئ الغربي للخليج العربي.

شكل (3) قياس المسافة من المفاعل إلى العاصمة طهران.

ويعود إنشاء المفاعل إلى عام 1974، وقت كان الشاه محمد رضا بهلوي (1941 ــ 1997) يحاول استثمار ذروة النفط في أعقاب حرب أكتوبر لعام 1973م، وما تبعها من تضاعف سعر برميل النفط، وفي ذلك الوقت امتلكت إيران فوائض مالية ضخمة، مكنتها من أن تبدأ برنامجها النووي، ثم شرعت في بناء مفاعلاتها النووية، بعد اتفاق مع شركة سيمنز الألمانية في هذا الصدد، وكانت منشأة بوشهر أولى منشآت البرنامج، وخُصّصت لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

وتُعد محطة بوشهر للطاقة النووية أول محطة طاقة لإنتاج الوقود النووي في إيران، أُعيد بناؤها في صورتها الحالية بالتعاون مع روسيا، وقد شهدت مراحل إنشاء هذه المحطة وتشغيلها العديد من نقاط الصعود والهبوط، ففي عام 1975م– أي بعد عامين مِن إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية– وقعت هذه المنظمة اتفاقية تعاون طويل الأمد مع قسم التكنولوجيا والبحث في منظمة الطاقة الذرية بألمانيا الغربية، ونتيجة لذلك، بنت شركة كرافتويرك يونيون، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة سيمنز الألمانية، محطتين للطاقة النووية، لكل منهما طاقة تبلغ 1293 ميجاوات، وصافي طاقة 1196 ميجاوات في بوشهر.

لكن في عام 1979م، أوقف الجانب الألماني العمل في المشروع، على خلفية نشوب الثورة الإسلامية، وقت أن كان 75٪ من المحطة الأولى و60٪ من المحطة الثانية، قد انُتهي من كليهما، ثم أقامت الحكومة الإيرانية دعوى قضائية ضد الشركة الألمانية في محكمة العدل الدولية، للبت في تلك الخصومة القانونية، وعلى إثر ذلك قضت محكمة العدل الدولية في 13 مارس 1982، أن تؤول جميع الأجزاء والأجهزة التي صُنِعَتْ في محطتي الطاقة فِي بوشهر في ذلك الوقت، بالإضافةِ إلى نصف الوقود النووي، إلى الحكومة الإيرانية، وألزمت سيمنز بتسليم هذه الأجزاء إلى إيران.

على خلفية ذلك استأنفت الشركة الألمانية العمل في محطة بوشهر، تفاديًا لخسائر قرار محكمة العدل الدولية، ولكن في الوقت نفسه الذي كان فيه خبراء ألمان يعملون في المحطة، أدى الهجوم الصاروخي العراقي إبان الحرب العراقية ــ الإيرانية (1980 ــ 1988) على جزء من مبنى محطة بوشهر للطاقة إلى تثبيط ألمانيا عن مواصلة المشروع. فِي عام 1989، مع زيارة الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى روسيا، وضِعَتْ اتفاقية تعاون نووي بين البلدين، وبعد ذلك، في 24 أغسطس 1992م، اتُّفِقَ على تعاون نووي كامل بين طهران وبين موسكو، وفي نوفمبر 1994، وقّعَ عقد استكمال أول وحدة من محطة بوشهر للطاقة بين إيران وبين روسيا، وبموجب هذا العقد تقرر الانتهاء من بناء محطة بوشهر بنهاية عام 2000، وقد صُدِّق على هذا العقد في يناير 1996 بين منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وشركة Atom Story Export الروسية، والتزم الجانب الروسي بإنهاء بناء محطة الطاقة بحلول عام 2000. كما التزمت إيران بإعادة مخلفات وقود محطة بوشهر النووية إلى روسيا، غير أنَّ تسليم المشروع تأخر 10 سنوات، رغم إعلان السلطات الروسية عن بدء العمل في محطة بوشهر للطاقة النووية عام 2000.

ويعد مفاعل بوشهر أحد أنواع المفاعلات العاملة بالماء المضغوط بطاقة إنتاج مفترضة قدرها 1024 ميجاواط من الكهرباء، واستغرق الانتهاء منه حتى سبتمبر من العام 2011 في حكومة محمود أحمدي نجاد الثانية، ثم بدأت محطة بوشهر في إنتاج الكهرباء وتعمل حاليًا بقدرة 700 ميجاوات.

وفي تلك الأثناء لم يُعلن عن الرقم الدقيق لإجمالي التكلفة التي تكبدتها الحكومة الإيرانية لإعادة تشغيل مثل هذا المفاعل، لكن علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، أعلن في العام 2015 عن أن تكلفة محطة بوشهر تقدر بنحو خمسة مليارات دولار، غير أن عددًا من المراكز المتخصصة قدر أن تكلفة مثل هذا المشروع تضاهي 11 مليار دولار، اعتمادًا على عاملين:

أولاً: التغيير في سعر الصرف خلال سنوات طويلة من تأخير تسليم هذا المشروع.

ثانيا: تراجع سعر العملة بعد موجات العقوبات الدولية على إيران بموجب حزم العقوبات الدولية الست.

ثانيًا: المقايضة الروسية-الغربية:

تدفع المصالح المشتركة الدول دائمًا إلى تغيير مواقفها، حتى في أكثر القضايا وضوحًا، ولعل ما حدث بخصوص تشغيل مفاعل بوشهر وتبدل موقف الدول الغربية منه، ذو دلالة على هذا الأمر، خاصة أن الغرب أعلن رفضه تشغيل المفاعل؛ لعلمه بمخاطره على السلامة النووية في منطقة الخليج العربي. فعندما أعلنت إيران في صيف 2010 عن نيتها إعادة العمل في مفاعل بوشهر، كان من المفترض أن يلقى ذلك رفضًا غربيًا من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تلك التي أعلنت في أوقات سابقة لهذا التاريخ رفضها تشغيله، غير أنَّ الغرب غض الطرف عن رفض المشروع في إطار مقايضة مع روسيا سُمِحَ بمُوجبها للأخيرة بالاستثمار في هذا القطاع مع إيران مقابل عدم استخدام موسكو حق النقض «الفيتو» ضد حزم العقوبات الأممية على طهران.

وفي ذلك الوقت قالت شبكة هيئة الإذاعة البريطانية الحكومية إنَّ المسؤولين الغربيين «غيروا موقفهم من المفاعل بعد أن كانوا يصفونه بأنه خطر على السلامة النووية، ثم وصفوه بأنه مثال على الفوائد السلمية للطاقة النووية، الَّتي يحق لإيران الحصول عليها»، في إطار المقايضة السياسية مع روسيا الاتحادية.

وفي تلك الأثناء صرح وزير الخارجية البريطانية أليستير بيرت، إنّان «دعمه حق إيران في امتلاك طاقة نووية مدنية»، بالقول: «إنَّ هناك قضايا أخرى تثير القلق.. إن المشكلة هي استمرار إيران في رفض إقناع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بأنَّ عملها في تخصيب اليورانيوم ومشروعات الماء الثقيل سلمي حصرًا».

ولقد بنى الغرب موقفه على أن وقود اليورانيوم، الذي ستستخدمه إيران في تلك المنشأة، أقل بكثير من مستوى التخصيب المطلوب لسلاح نووي؛ إذ يجب تخصيب اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية بنسبة تزيد على 90٪، في حين أنَّه كان يتم تخصيب اليورانيوم في مفاعل بوشهر بنسبة 3,5٪، تماشيًا مع النهج الإيراني القائم على العمل ببرنامج «الذرة من أجل السلام»، وهو برنامج ورثه نظام ولاية الفقيه عن النظام الشاهنشاهي، ولا يزال متشبثًا به حتى الآن.

ولقد أثبتت الوقائع الرَّاهنة أن التقدير الغربي لمثل هذا النوع من السياسات العامة تجاه إيران جانبه الصواب تمامًا؛ إذ تخصب إيران اليورانيوم الآن عند مستوى 60 بالمئة على الأقل، ويقول مسؤولوها إن بلادهم لديها كل المعارف النووية العلمية للتخصيب عند مستوى 90 بالمئة؛ ما يعني أن التخوف الغربي الذي كان منتفيًا في عام 2010 عندما سُمِحَ لروسيا بالتعاون النووي مع إيران نظير تمرير العقوبات الدولية على الأخيرة، أصبح هذا التخوف أمرًا واقعًا الآن بعد مرور نحو 12 عامًا.

ثالثًا: خطر المفاعل على الخليج العربي:

على الرغم من أن حادث انفجار مفاعل فوكوشيما وقع في اليابان يوم 11 مارس من العام 2011م، فإنَّ رجع صداه سُمع بشدة في دول الخليج العربي؛ لأن هذه الدول اتخذت على إثره قرارات بالتخلي عن برامجها النووية ومنها البحرين وعُمان والكويت، ولئن اتخذت تلك الدول هذه القرارات المسؤولة إلا أن إيران على الجانب الشرقي من الخليج العربي اتخذت قرارًا على النقيض من ذلك، فقد ذهبت إلى بدء إعادة تشغيل منشأة بوشهر النووية بالتعاون مع الجانب الروسي بعد شهرين فقط من وقوع كارثة فوكوشيما، وتحديدًا في مايو من عام 2011، ثم افتتحتها في سبتمبر من العام نفسه.

ولقد اتخذ مفاعل بوشهر الإيراني موقعه في صدارة أخبار الطاقة فى صيف عام 2021، بعد أن توقف عن العمل بشكل طارئ يوم 20 يونيو 2021 بسبب خلل هندسي غير محدد، وفق بيان أعلنته منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، تلك التي قررت فصله عن شبكة الكهرباء الوطنية الإيرانية، ثم عاد المفاعل إلى الخدمة بحلول الخامس من يوليو 2021م، ما أعاد إلى الأذهان علامات الاستفهام المركزية حول أهمية المفاعل بالنسبة لإيران وخطر مكانه الجغرافي على إيران نفسها، ثم على منطقة الخليج العربي، وأثر ذلك في السلامة النووية في تلك المنطقة المهمة من العالم.

وفي الواقع يمثل مفاعل بوشهر الإيراني خطرًا ماثلاً على أمن المنطقة عمومًا، وعلى أمن دول الخليج العربي على وجه الخصوص، آخذًا في الحسبان موقعه الجغرافي القريب للغاية من الخليج العربي، فضلاً عن وجوده فوق أحد أحزمة مناطق الزلازل الأكثر نشاطًا في الشرق الأوسط برمته عند نقطة تلاقي 3 خطوط زلزالية وهي: «الصدع الأوروبي الآسيوي، والصدع العربي، والصدع الإيراني»، وهي تلك الكتلة الجغرافية الواقعة بين الحدود الإيرانية الجنوبية مرورًا بالمنطقة المحاذية للخليج العربي انتهاء بالمنطقة الحدودية الإيرانية–العراقية التي شهدت في العقود الأخيرة 7 زلازل كبرى، وقد أثارت أسئلة الأمان النووي مخاوف بعض خبراء الطاقة النووية وفي دول مجاورة مثل الكويت والبحرين والسعودية والإمارات وقطر، وهي المعرضة للخطر الأكبر في حالة حدوث تسرب إشعاعي نظرًا لوقوعها على مسافةٍ قريبة من المفاعل.

وقد اختارت إيران مدينة بوشهر في الإقليم الأحوازي لبناء المفاعل، وبنته على مقربة من الخليج العربي، ويبعد مسافة 12 كم عن مدينة بوشهر العربية، التي يبلغ عدد سكانها 165 ألف نسمة، كي يكون بعيدًا عن مناطق التجمعات السكانية الكبرى في وسط البلاد وفي شمالها، ومفاد ذلك رغبة إيران في إبعاد أي خطر محتمل عن سكانها، كما أن الخبراء النوويين (من بينهم بيل هوراك، رئيس قسم العلوم والتكنولوجيا النووية في مركز بروكهافن الوطني في نيويورك) يستشهدون دائمًا بقضايا السَّلامة المحتملة بسبب التصميم الهجين بين الخبرات الألمانية في عهد الشاه والخبرات الروسية فِي عهد الجمهورية الإسلامية؛ إذ لجأت موسكو إلى خفض تكاليف تشغيل المفاعل من خلال استخدام المعدات الألمانية القديمة، إلى جانب قلة الخبرة النووية الإيرانية في هذا المجال من التكنولوجيا المتطورة.

أضف إلى كل ذلك تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ذكرت أن هيئة الرقابة النووية الإيرانية لديها «نقص في عدد الموظفين» وهو ما يقلل من كفاءة تشغيل المفاعل، كما أن العاملين في منشأة بوشهر يعانون من نقص التدريب والتمويل، إلى جانب إحجام طهران عن الانضمام إلى اتفاقيات مراقبة السلامة النووية، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك كله أثره الماثل على سلامة المفاعل ومن ثم خطره المحتمل على منطقة الخليج العربي، حال وقوع أي أزمة في التشغيل، كما حدث في غير مرة، ولعل آخرها فشل تشغيل المفاعل في يونيو من عام 2021.

فضلاً عن كل ما سبق فإن الأبحاث ذات الصلة تؤكد أن مفاعل بوشهر يقع عند تقاطع ثلاث صفائح تكتونية زلزالية، ما يثير مخاوف من أن أي زلزال كبير سيلحق الضرر الحتمي الجسيم بالمحطة، ويؤدي إلى تشقق الأجزاء العلوية في قباب التفاعل، علمًا بأن المفاعل تعرض لزلازل متعددة في السنوات الأخيرة، منها على سبيل المثال: تعرضه إلى زلزال قوته 4,6 درجة على مقياس ريختر عام 2002، وزلزال بدرجة 6,3 على المقياس نفسه عام 2013، وزلزال بقوة 5,9 عام 2018، وزلزال بقوة 5,1 عام 2019، وزلزال بقوة 5,7 عام 2021، وأخيرًا زلزال بقوة 6,9 في إبريل من العام نفسه.

العامل المهم في هذا الصدد والمكمل لمصفوفة الخطر الكبير على دول مجلس التعاون الخليجي هو اتجاه الرياح في تلك المنطقة، إذ إنَّ اتجاه الرياح شرق ـ غرب؛ ما يعني أن التيارات الساحلية تدور عكس اتجاه عقارب الساعة، وهو ما يؤكد أن الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين ستشعر بآثار التسرب الإشعاعي في بوشهر إنْ حدث ذلك في غضون ساعات، ومع اعتماد دول الخليج العربية في مياه الشرب العذبة على محطات تحلية مياه الخليج، فإنَّ تلوث الخليج على المدى الطويل سيكون قاتلاً على شعوب تلك الكتلة الجغرافية الملاصقة للشاطئ الغربي للخليج العربي.

بالإضافة إلى كل ما سبق يتعرض المفاعل باستمرار إلى هجمات سيبرانية مثل هجمات فيروس ستاكسنت، وهو عرضة كذلك لأعمال تخريب من قبل الجماعات المسلحة المنتشرة في هذا الحزام الجغرافي، وتشير خبرات الأعوام منذ 2010 حتى 2021 إلى أن المهاجمين السيبرانيين استغلوا نقاط الضعف السيبرانية في المحطات النووية الإيرانية، وتأخر إيران في القدرات الدفاعية السيبرانية، للهجوم الإلكتروني على المفاعل، وهو ما يعرض المنطقة برمتها إلى خطر انبعاث إشعاعي كبير، ويعني أن المفاعل ضعيف من الناحية الأمنية، الأمر الذي يجعله عرضه للهجوم السيبراني، وهو ما يجعل الهجوم الفعلي على المفاعل واردًا نتيجة هذا الضعف.

رابعًا: توصيات في مجال السياسات العامة:

يعد مفاعل بوشهر النووي أحد أهم المفاعلات في مصفوفة البرنامج النووي الإيراني عامة، وهو البرنامج الذي يفوق وضعه التقني متعديًا إياه إلى مجالات استراتيجية أكبر، تسمح لإيران بتعظيم أدوارها السياسية والجيوستراتيجية خارج حدودها الجغرافية، ومِن ثَمَّ ينبغي تأكيد أن هذا البرنامج أصبح بالنسبة للنظام الإيراني الحالي إحدى الركائز التي يقوم عليها حكمه الثيوقراطي.

مِن ثَمَّ فإنَّه ليس من السهل أن يتخلى هذا النظام عن إحدى ركائز حكمه، ومع ذلك، لا يزال بإمكان المسؤولين في العواصم العربية، خاصة مديري ورؤساء الهيئات ذات الطابع الدولي مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاضطلاع بدور استثنائي في الضغط على المجتمع الدولي لحثه إيران على إخضاع هذا المفاعل تحديدًا إلى الاتفاقات الأممية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي لعام 1986.

كما يتعين على الحكومات العربية وضع البرنامج النووي الإيراني على وجه العموم، وهذا المفاعل على وجه الخصوص، على رأس قائمة القضايا المطروحة على أي طاولة مباحثات مع إيران، مثل تلك التي بدأت في العاصمة بغداد منذ إبريل من عام 2021، وهو الأمر الذي من شأنه إقناع إيران بأن أي مُباحثات تسوية شاملة مع الدول العربية، لن يكتب لها النجاح المستدام مثل هذا البرنامج، ومثل هذا المفاعل يثير مخاوف الشعوب الواقعة على الجانب الآخر من الخليج العربي.

وأخيرًا يمكن للدول العربية استثمار نفوذها المتنامي في العواصم الغربية والشرقية على حد سواء، لحث تلك الدول للضغط على إيران في المنتديات والمحافل والتجمعات السياسية، بما في ذلك منظمة شنجهاي للتعاون، وآلية آستانة، ومجلس الأمن، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، لجهة تطبيق معايير السلامة النووية المعمول بها دوليًا على هذا المفاعل، وهو الأمر الذي من شأنه تجميع الضغوط السياسية على إيران، تلك التي تبدو لا مبالية بما يمكن أن يسببه أي تسرب أو انبعاث إشعاعي من هذا المفاعل – البعيد عن عاصمتها طهران – على شعوب الدول العربية الخليجية.

د. محمد الهمشري
مساعد رئيس بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية

الإعلام ومعالجته لأزمات الطاقة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة حالة من عدم الاستقرار ظهرت آثارها في تحول بعض الدول من مركزية مستقرة إلى أشباه دول فاقدة السيطرة إن صح التعبير، وكان ذلك نتاجاً لظهور ثروات الطاقة بها؛ حيث كانت غير قادرة على حماية مقدراتها مما أدى إلى تداعى القوى العظمى والكبرى عليها وجعلها مسرحاً للتنافس وملعباً جيوسياسياً مستنداً على نظريات هيمنة كلاسيكية تدعمها القوى الناعمة تكملها وتؤججها.

ولنا أن ندرك أن الطاقة عصب الحياة وهى مصدر القوة الاقتصادية لكثير من الدول، إلا أنها أصبحت سبباً مباشراً لنشوب الصراعات القائمة إقليمياً ودولياً؛ مما جعلها تلعب دوراً هاماً في إعادة تشكيل النظام الدولي وتطوره مرحلياً كنتائج محسوبة لأزمات ثم إدارتها بصور متباينة ومختلفة أيديولوجية تارة وإثنية تارة أخرى واتجاهها، إلا بعض الدول الرشيدة والتي سرعان ما استعادت زمام أمورها.

لقد لعب الإعلام وأدواته ووسائله دوراً كبيراً إن لم يكن رئيسياً من خلال معالجته ذات الصور المتعددة والمختلفة، حيث كان محركاً فاعلاً دافعًا خلف إخلال التوازن الاستراتيجي الدولى وتشكيل بؤر الأزمات في العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط؛ حيث كان التفاعل الجيوسياسي السلبي بين دول المنطقة ثم تغير الأبواق الإيرانية لتهديد منطقة الخليج ونفخ كير الإثنية الطائفية داخل العراق ثم تصدرت على أنقاضه ميليشيات أيديولوجية مسلمة تجاهد في سبيل عقائدها عند (آبار النفط ومنابع الغاز) وتنتشر على مسارات نقل الطاقة من مناطق استخراجها وإنتاجها إلى أسواقها المستقبلية في أوروبا عبر التمهيد الساكسوعثمانى الطامح إلى أن يكون وكيلاً للطاقة عوضاً عن روسيا التي تستنزف حالياً في صراع تم استدراجها إليه لإخراجها من هذه السوق الواعدة مستقبلاً.

لـذا فقـد أصبـح لازمـاً علـى كل الحكومـات أن تضـع فـي أولويـات سياسـاتها الإعلاميـة اسـتراتيجية المجابهـة الإيجابيـة لـكل الممارسـات والمعالجـات الإعلاميـة السـلبية التـي قـد تـؤدى بدورهـا إلـى الإخـلال بأمـن واسـتقرار دولها؛ ومـن هنـا حرصنـا علـى أن نتنـاول فـي هـذا المقـال تحليـل التغطيـة الإعلاميـة حـول أزمـات الطاقـة وخاصـة فـي ظـل الآونـة الأخيـرة ومـا تشـهده مـن متغيـرات وتبعـات أدت إلـى تفاقـم الصـراع الدولـي بسـبب محاولـة كل طـرف مـن الأطـراف الدوليـة والإقليميـة فـرض سـيطرة ممـا يـؤدى إلـى توجيـه سياسـات الطاقـة نحـو مصالحهـا وهـو مـا يحـاول الإعـلام القيـام بـدوره فـي معالجـة أزمـات المجـال.

وهنـا تجـدر الإشـارة إلـى أن أزمـة الطاقـة التـي كانـت مصاحبـة إلـى حـرب أكتوبـر 1973م كانـت أحـد الأسـباب المباشـرة فـي توجيـه أنظـار الـدول العظمـى والكبـرى إلـى القيـام بتأميـن مصـادر الطاقـة لصالحهـا فـي مختلـف أنحـاء العالـم، وكان مـن بيـن أثـر هـذه الأدوات اسـتخدام الإعـلام بمختلـف وسـائله وأسـاليبه ومعالجتـه كنـوع مـن الأنشـطة الداعمـة للعمليـات العسـكرية والاقتصاديـة فـي مجـال السـيطرة علـى الطاقـة.

ونحـاول هنـا أن نقـدم لمحـة عامـة عـن الآليـات والعمليـات الرشـيدة التـي لوحظـت فـي المعالجـات الإعلاميـة التـي سـاهمت بقـدر كبيـر فـي زعزعـة أمـن واسـتقرار مناطـق عديـدة فـي العالـم حيـث يتنـاول هـذا المقـال تحليـل التغطيـة الإعلاميـة حـول أزمـات الطاقـة وخاصـة فـي ظـل الآونـة الأخيـرة ومـا تشـهده مـن متغيـرات وتباعـات تؤثـر علـى الطاقـة فـي كافـة أنحـاء العالـم؛ حيـث أدت أزمـة الطاقـة إلـى تفاقـم الصـراع الدولـى بسـبب محاولـة كل طـرف مـن الأطـراف الدوليـة والإقليميـة إلـى فـرض سـيطرته علـى مصـادر الطاقـة فـي مناطـق الطاقـة بالعالـم، وبالتالـي قـد تـؤدي كل أزمـة طاقـة إلـى تغييـر اتجـاه وإطـار سياسـة الطاقـة الحاليـة، وهـو مـا يحـاول الإعـلام القيـام بـدوره فـي معالجـة هـذه الأزمـات الخاصـة بالطاقـة فـي المجتمـع الدولـي.

علاوة على ذلك، نجد أن الفكرة الرئيسية التي يعتمد عليها المقال هي أن وسائل الإعلام عوامل أساسية لمعالجة الأزمات والتخصيص المناسب لأدوات الإعلام في تناول أزمات الطاقة في ظل استمرار السياق المتغير، نظرًا لأهمية الإعلام لكونه نوعًا رابعًا من الثورة لكونه مرتبطًا بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي تساهم في توسيع الآفاق وبناء المعلومات، وجذب الجمهور، مع المقارنة بين تأثير التلفزيون والصحافة والإعلام الإلكتروني. مع كلا البعدين، وتوسيع مجالات الحياة والأبعاد الاقتصادية لأن أي تدفق للوسائط سيجعل الناس أكثر قدرة على العمل.

لذلك يعد الهدف الحقيقي من هذا المقال هو تقديم لمحة عامة عن الآليات والعمليات الرئيسية التي لوحظت في المعالجات الإعلامية مع إمكانية تشكيل الاستجابات الإعلامية لقضايا أزمات الطاقة في أوقات الأزمات، يجب على الأدوات الإعلامية اتخاذ قرارات عاجلة عندما تكون الحقائق غير مؤكدة وخاصة وسائل الإعلام الموجودة. تزعزع الأزمة استقرار وسائل العمل وتفتح الباب أمام اهتمام وسائل الإعلام يهدد عمل النظام نفسه ويقوض المراجع الأساسية والخيارات الجماعية لأصحاب المصلحة المتأثرين.

في هذا السياق، يتسبب ظهور الأزمة في حدوث متغيرات على الصعيد العالمي؛ لذلك يتم تحديد أزمة الطاقة كعامل تمكين حاسم للتنمية الاقتصادية. إنه يجذب المصالح الجيوسياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية، وبالتالي لا يمكن تجاهله، وهو ما يمكننا أن ننسب إلى وسائل الإعلام دورها في تسليط الضوء باستمرار على القضايا المتعلقة بأزمات الطاقة في العالم، لذلك دور وتأثير وسائل الإعلام في كل مجال من مجالات الحياة هو مباشر ومسيطر.

أولاً: مفهوم الإعلام والمعالجة الإعلامية للأزمات:

الإعلام هو نشاط بشري قائم على الفكرة، والمشاركة والإقناع من خلال نقل المعلومات والحقائق والأخبار والأرقام والإحصاءات، ويمكن ربط مرادف لكلمة «وسائل الإعلام» بـ «الاتصال الجماهيري» مع مراعاة الاختلاف بين الوسائط التي يكون الهدف فيها هو افتراض الحياد والدعاية التي تتبع أسلوب الإغراء والإثارة وإثارة المشاعر، افترضت وسائل الإعلام مواكبة الثقافة والحضارة القائمة ورفع مستوى الرأي العام بيئيًا وثقافيًا وبناء المعرفة وتجسيدًا للمضاعفات.

على الرغم من أن مفهوم الأزمة قد نوقش على نطاق واسع لسنوات، فقد شهد مؤخرًا نشر مصطلحات (الأزمة) المطبقة على مختلف الظواهر الاجتماعية الكلية حيث تعمل الأزمة باعتبارها «كلمة رئيسية» خاصة تتجلى في الخطابات التي ينتجها الاقتصاديون والسياسيون والصحفيون. يتم الحديث عن أزمات الثقافة والتعليم والعلوم والمالية والطاقة.

وفي عصر المعلومات، تعتبر وسائل الإعلام من أهم وسائل الاتصال. وهذا يخلق دورًا مهمًا لوسائل الإعلام في القيام بدورها ومعالجاتها الإعلامية لإعادة تشكيل الرأي العام بسبب انتشار الوصول؛ فالأزمات بجميع أشكالها جزء لا يتجزأ من حياة البشرية وتنوعها يتزايد بمرور الوقت حيث تلعب وسائل الإعلام دورًا خاصًا في توفير المعلومات وتوعية الناس بالوضع أثناء الأزمات.

لذلك فإن وسائلها وأدواتها تلعب دورًا مهمًا فيما يتم التخطيط له، وكيف يتم التفكير فيه، وماذا وكيف ولماذا تؤثر على الجماهير حيث ينتشر في أعين الناس البسطاء، بغض النظر عن مستوى تعليمهم، فالاعتقاد بأن وسائل الإعلام تتمتع بقوة لا يمكن تصورها هو أمر متعلق في الصورة الذهنية للجماهير.

حيث يعتقد معظم الناس أن وسائل الإعلام يمكنها تغيير الآراء الفلسفية والسياسية، وإعطاء الأفكار شكلاً جديدًا وتوجيه جميع أفعال الجماهير هذه تظهر الدور الذي لا يمكن إنكاره لوسائل الإعلام في المجتمعات البشرية خاصة في حالات الأزمات حيث يمكنهم مساعدة الضحايا أو بدلاً من ذلك زيادة مشاكلهم ومعاناتهم، فبخلاف الوظيفة الاقتصادية الواضحة، فإن للإعلام وظيفة اجتماعية مهمة. من خلال جعل وجهات نظر جزء من بلد ما معروفة للآخرين، تصبح وسائل الإعلام وسيطًا للحوار على مستوى الأمة حول مسائل السياسة ويمكن لوسائل الإعلام أن تساعد في دمج مجتمعنا معًا في أمة ذات هوية ثقافية مشتركة.

ثانياً: دور وسائل الإعلام في توعية الجماهير:

يجب أن تزود وسائل الإعلام الحرة والمستقلة المواطنين بمعلومات دقيقة وشاملة وعالية الجودة، هذا حق وواجب في نفس الوقت. يجب أن تؤدي الوسائط هذه الوظيفة الرئيسية في جميع الأوقات، لكنها لا تزال أكثر مهمة في أوقات الأزمات، عندما يجب أن يكونوا قادرين على تحفيز النقاش حول التدابير الصحيحة لمواجهة أسباب الأزمة وآثارها السلبية والتغلب عليها.

يجب أن تسهل وسائل الإعلام أيضًا مشاركة المواطنين في المناقشات حول التغييرات طويلة المدى المطلوبة لزيادة قدرة المجتمع على الصمود أمام الأزمات المستقبلية المحتملة. يجب أن يلعبوا دورًا رئيسيًا كحلقات وصل بين صانعي القرار والجمهور وأن يلعبوا دورًا تربويًا من خلال تحليل وشرح الأزمات الجديدة حيث فرضت لمعالجة الأزمة والسلوك الذي يتوقعه الإعلام من المواطنين.

يتعقد دور الإعلام في توعية الجماهير في ظل تزايد مخاطر المعلومات المضللة والتلاعب بالمعلومات في أوقات الأزمات. التهديد الذي يعمل على تضخيم اضطراب المعلومات وتصبح الحاجة إلى منعه ومكافحته أكثر إلحاحًا. الاحتراف والشمول في التحقق من المعلومات المنشورة هو كل شيء في أوقات الأزمات ووسائل الإعلام ويجب أن تكون على دراية بالمسؤولية المتزايدة التي يتعين عليهم تحملها تجاههم، يجب أن تضاعف منصات وسائل التواصل الاجتماعي جهودها لمواجهة اضطراب المعلومات من خلال تطوير أدوات التحقق وتعزيز مصادر الأخبار الموثوقة والدقيقة.

بينما يستمر قطاع أزمات الطاقة في التطور والتحول من المصادر التقليدية للطاقة إلى موارد مستدامة أنظف مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية ونفايات الكتلة الحيوية، يظل الوعي المجتمعي بشأن توافر المنتجات والاستخدامات المتنوعة فجوة معرفية، وبالتالي، يجب أن نستثمر بشكل متعمد في بناء قدرة إعلامية قادرة على فهم ونقل المعلومات المتعلقة بأزمات الطاقة المتجددة لتوعية الجمهور؛ لذلك يجب تمكين وسائل الإعلام المتنوعة لفك شفرة التعقيد إلى بساطة يفهمها الجميع ويتوافق معها.

وبالتالي يمكن لوسائل الإعلام أن تهدئ الجماهير وتشجعهم على القيام بأعمال إيجابية، والعكس بالعكس، ترهب الجماهير وتخلق الفوضى في ظل الأزمات المحيطة بهم بسبب الانتشار والتأثير المتزايد لوسائل الإعلام في مجتمع اليوم، فقد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من أي وضع. وبالتالي تسهل وسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات لواضعي السياسات والمواطنين على حد سواء وتزيد من سرعة تجميع المعلومات الجديدة وتوزيعها، وتوظيفها بالشكل المطلوب والهدف المراد تحقيقه تجاه الجماهير.

ثالثاً: الإعلام وأزمات الطاقة:

يعيش العالم اليوم في حالة من التعقيد في جميع المجالات، والتي غالبًا ما ينتج عنها الكثير من الأزمات، بدءًا من أزمة الطاقة المعاصرة، وما يترتب عليها من خلال الأزمات السياسية والاقتصادية إلى جانب الأزمة البيئية. فقد طالت الأزمات كافة مجالات الحياة والعمل على إعادة تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات والأفراد على السيطرة عليها، سواء كانت إرهابًا أو أزمة مالية، أو حربًا وإبادة جماعية، أو نزوحًا جماعيًا للسكان، أو كوارث بيئية.

في موازاة ذلك، غالبًا ما تخلق الأزمات آليات للتفكير في استراتيجيات جديدة فعالة حيث يتعين على جميع قوى المجتمع المساهمة في إطلاق مرحلة جديدة من الحياة المستقرة في مواجهة تحديات «مجتمع المخاطرة» لذا فإن الحكومات مدعوة إلى تطوير سياسة اتصالات لتحسين وضوح العمل العام وضمان الفعالية والكفاءة، فإن نسج شروط تحالف بين وسائل الإعلام الحكومية والسياسيين، مبني على هيكل الثقة المتبادلة وعدم الثقة الذي يفسر تناقضه انعدام الأمن.

تضخم وسائل الإعلام وتضخم سياق أزمة الطاقة فهي تلائم الكارثة وبالتالي تغير إدارة الأزمة. وبسرعة متزايدة، فإن كافة الأطراف المتنافسة على مصادر الطاقة يمارسون ضغوطًا قوية لعدم حصول وسائل الإعلام على المعلومات الدقيقة، فإن المسؤولية الأساسية عن التواصل في الأزمات تقع على عاتق السلطات العامة والسياسيين والقنوات الإعلامية، خارج الأزمة، يميل المسؤولون والسياسيون إلى الاحتفاظ بخبرة بناء المعرفة. لكن سياسة الاتصال الخارجية اكتسبت مؤخرًا قيمة جوهرية بسبب قيود مختلفة: الدقة في المعلومات، والالتزام بالمساءلة، ووضوح العمل العام.

لذلك شرعت وسائل الإعلام في دول العالم في التركيز على أزمات الطاقة وأنشطة السياسيين وغيرهم من صانعي القرار في قطاع الطاقة فجميع أزمات الطاقة تختبر الدور المحوري لوسائل الإعلام في حياتنا وتأثيرها الكبير على الأنماط المعرفية وكذلك السلوكية، يجب أن تكون هذه التغطية مفيدة في المستقبل لاختيار أكثر فعالية لوسائل الإعلام المناسبة لنشر المعلومات المرتبطة بأزمات الطاقة.

ومن أبرز أدوار وسائل الإعلام في إمكانية تأثير تغطية الإعلام لأزمة الطاقة في أسعار الطاقة مثل الفحم والغاز الطبيعي والنفط الخام، التي ارتفعت مرتين إلى أربع مرات في منتصف عام 2022 مقارنة بعام 2019. وقد جعلت منتجي الفحم المحليين أكثر اهتمامًا بالتصدير إلى الخارج، مما أدى إلى استنفاد إمدادات الفحم المحلية.

رابعاً: المعالجة الإعلامية لأزمات الطاقة:

إن الأطر الإعلامية التي تسلط الضوء على أزمات الطاقة من خلال التركيز أو حذف بعض الآثار السياسية أو الاقتصادية أو البيئية والمخاطر والفرص المستقبلية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قاعدة المعرفة، ودائمًا ما ينزعج الرأي العام أثناء الأزمات. في هذه المواقف، يمكن لوسائل الإعلام أن تشارك في جهد منظم للسيطرة على المشاعر العامة والسيطرة على الرأي العام بموقف إيجابي. وتجدر الإشارة إلى أنه بدون المواقف الإيجابية في وسائل الإعلام، لن يكون لأفضل الجهود التي يبذلها صانعو السياسات والمديرون أفضل تأثير ممكن.

وفي هذه الحالات، يجب أن يتلقى المراسلون العاملون لوسائل الإعلام المعلومات من مصادر رسمية فقط من أجل الحد من عدد المعلومات المتناقضة والمربكة. تعد المعلومات الدقيقة والمحدثة من أهم العوامل في إيجاد الحلول في المواقف غير العادية والأزمات، وتوفير هذه المعلومات الدقيقة هو أفضل وسيلة لوسائل الإعلام لمساعدة ضحايا الكوارث. خبراء الإعلام والمراسلون هم الجسر الذي يربط بين الشعب والحكومة. إذًا، من خلال النظر في طبيعة المجتمع، فإن وسائل الإعلام تلعب دورًا نشطًا وإيجابيًا قبل وأثناء وبعد الطبيعي.

لذلك يُنظر إلى المعالجة الإعلامية على أنها أداة لتحسين تغطية جودة وفعالية أزمات الطاقة، من خلال توافر المتطلبات التالية:

1– دور وسائل الإعلام ذات الجمهور الواسع لتسليط الضوء على أزمات الطاقة.

2– مسح للرأي العام هو الاستفتاء والتحليل والمراقبة وقياس الرأي العام لأزمة الطاقة.

3– القيام بمعاينة من خلال المقابلات مع الجمهور نفسه، ثم يتم فحصها لتحديد مدى فعاليتها مع الأزمة.

4– إعداد تقييم لوجهات النظر وكيفية التعامل معها من خلال أدوات وسائل الإعلام وتخصيص أدوات وتقنيات لتغطية وجهات نظر الجمهور.

فمع التواجد المتزايد باستمرار لوسائل الإعلام في المجتمع، تصبح قوتها ودورها في أزمات الطاقة المختلفة أكثر أهمية. وهو ما يستوجب على وسائل الإعلام تجنب نشر التقارير الكاذبة وإدارة الآراء العامة من خلال إنتاج أخبار دقيقة ومتنوعة وجديدة. تعد زيادة المعلومات والوعي فيما يتعلق بموضوع معين مثل الأزمة وإظهار أنماط الأزمات من بين التقنيات المفضلة في وسائل الإعلام. عرض الاحتياجات الحقيقية لأزمات الطاقة، ومساعدة المسؤولين في جمع وتنظيم المساعدات الإنسانية ومساعدة إنفاذ القانون لوقف النهب في مناطق الطاقة من بين الإجراءات التي يجب أن تكون من أولويات وسائل الإعلام أثناء أي كارثة أو أزمة.

ختاماً:

الذي يؤكد أن النظر إلى أزمة الطاقة من خلال منظور إعلامي يتطلب دائمًا التحديث الانعكاسي الذى يؤكد العلاقة بين مفاهيم الإعلام والمعالجة الإعلامية و الأزمات والمخاطر. حيث تتشكل المعالجة الإعلامية للأزمة كعنصر من عناصر الأنشطة الإنسانية من خلال التغطية الإعلامية فإذا تمكنت وسائل الإعلام من التأثير على الرأي العام إلى هذه الدرجة، فبموجب هذه الظروف يمكن لوسائل الإعلام أن تخلق دوامة سلبية وتزيد من تفاقم الكارثة ومتى يمكن أن تساعد في زيادة الاستقرار والسيطرة على الوضع.

يلعب الإعلام والمعالجة الإعلامية دوره في تناول أزمات الطاقة بهدف توفير طاقة آمنة وبأسعار معقولة، يجب تسريع زيادة الطاقة المتجددة لإمدادات الكهرباء والنقل والصناعة وتقليل الطاقة الأحفورية. يجب أن يتم تنفيذ انتقال الطاقة تدريجيًا بعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على اتجاه السياسة والقوة الشرائية للأفراد.

فضلاً عن الدور الجوهرى الفاعل للمعالجات الإعلامية لأزمة الطاقة في تحقيق استقرار وأمن الدول والأقاليم من عدمه؛ إذ إننا مازلنا نعانى من آثار المعالجات الإعلامية السلبية التي أوجدت أزمات بين دول سواء كانت صغيرة أو كبيرة فاعلة أو عظمى أو كبرى، كانت تلك الأزمات سبباً في عدم أمن واستقرار النظام الدولي.

د.سمير طنطاوي
استشاري التغيرات المناخية بالأمم المتحدة وعضو الهيئة الدولية لتغير المناخ

تحديات الطاقة والتغيرات المناخية في المنطقة العربية

مقدمة:

المنطقة العربية هي واحدة من أكثر المناطق تأثرًا بالتحديات الطاقية والتغيرات المناخية في العالم. تجمع هذه المنطقة بين ثروات هائلة من الطاقة الأحفورية، مثل النفط والغاز، ومناطق جفاف شاسعة، وهو ما يزيد من تعقيد المشكلات البيئية والاقتصادية التي تواجهها. تأتي تنمية الطاقة والتعايش مع التغيرات المناخية في المنطقة على رأس أجندة الأولويات للحكومات والمؤسسات والمجتمعات في هذه المنطقة.
تتميز المنطقة العربية بمناخ متنوع، حيث تشهد مناطق ساحلية معتدلة ومناطق صحراوية حارة جافة. وفي السنوات الأخيرة، اشتدت التحديات المناخية في المنطقة بسبب الزيادة العالمية في درجات الحرارة وتأثيراتها على التوازن البيئي والموارد المائية. ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تسارع عملية التبخر، مما يتسبب في ندرة المياه وانحباس الأمطار، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على القطاعات الزراعية والمائية والاقتصادية بشكل عام.
مع احتواء المنطقة العربية على أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، يعتبر الاعتماد على الطاقة الأحفورية مستمرًا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد يُعَدُّ تحديًا في حد ذاته نظرًا لارتفاع أسعار النفط المتقلبة وتأثيراتها السلبية على التوازن المالي للدول وتلوثها للبيئة. لذلك، تسعى العديد من الدول العربية إلى تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة لتحقيق الاستدامة الطاقية وتقليل الانبعاثات الضارة.
إضافة إلى ذلك، يعتبر نقص المياه واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية. فالمنطقة تعاني من ندرة الموارد المائية وتزايد الطلب عليها بفعل النمو الديموغرافي والنشاطات الاقتصادية. تتسبب التغيرات المناخية في تراجع كميات الأمطار وذوبان الثلوج، مما يؤثر على تدفق الأنهار ومخزون المياه الجوفية. وبالنتيجة، تزداد الضغوط على قطاعات المياه والزراعة والطاقة، مما يستدعي تحسين إدارة الموارد المائية وتبني سياسات مستدامة للمياه.

تعتبر الطاقة والتغيرات المناخية من أكبر التحديات التي تواجه العالم بأسره، وتحظى المنطقة العربية بأهمية خاصة في هذا السياق. تتأثر المنطقة بتغيرات مناخية وتحديات طاقوية متعددة تستدعي اتخاذ إجراءات جدية لمعالجتها. في هذا المقال، سنلقي نظرة على بعض التحديات الطاقية والتغيرات المناخية في المنطقة العربية والتدابير المتخذة لمواجهتها.

لمواجهة هذه التحديات الطاقية والمناخية، تعمل الدول العربية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية والمحلية على وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتحول نحو الطاقة المتجددة وتكييف الاقتصادات مع التغيرات المناخية. يهدف هذا العمل المشترك إلى تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والحد من الانبعاثات الغازية والاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة.

تشكل التحديات الطاقية والتغيرات المناخية في المنطقة العربية فرصة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول، بهدف بناء مستقبل مستدام يحمي البيئة ويضمن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للأجيال الحالية والمقبلة. وعليه، يجب أن تبذل الجهود الحكومية والمجتمعية المشتركة لمواجهة هذه التحديات العالمية الهامة والعمل جميعًا للحفاظ على كوكبنا والحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي.

التحديات الطاقية:

تواجه الدول العربية العديد من التحديات لضمان أمن الطاقة واستدامتها، وينبغي على الدول العربية اتخاذ إجراءات جادة للتحول نحو الاعتماد على الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقوية، بالإضافة إلى دعم البحث والتطوير في مجالات الطاقة الجديدة والمتطورة. كما يتطلب الأمر التعاون الإقليمي والدولي لتبادل المعرفة والتجارب الناجحة، وتحفيز الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة والنظيفة لبناء مستقبل مستدام ومزدهر للمنطقة العربية، ويمكن تلخيص أهم التحديات الطاقية فيما يلي:

الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري، حيث تعتبر الدول العربية من أكبر المنتجين والمصدّرين للنفط والغاز في العالم، وهو ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد الأحفورية في توليد الطاقة وتشغيل قطاعاتها الاقتصادية. هذا الاعتماد يُعَدُّ نقطة ضعف حيث تصبح هذه الدول عُرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تغير أسعار النفط العالمية.

تحديات البنية التحتية، كما تواجه العديد من الدول العربية تحديات في تحسين البنية التحتية لقطاع الطاقة، مما يؤثر على القدرة على توليد وتوزيع الطاقة بشكل فعال وموثوق به. يعتبر التحدي الأكبر هنا هو تحديث وتحسين الشبكات الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

اعتماد الدول المستوردة على الواردات، حيث يعتمد بعض الدول العربية بشكل كبير على واردات الطاقة لتلبية الاحتياجات المحلية، وهو ما يتسبب في تكاليف إضافية وتقليل استقلالية الدول في مجال الطاقة. يُعَدُّ تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في البنية التحتية الطاقية المحلية حلاً هامًا للحد من الاعتماد على الواردات.

توفير الطاقة الكهربائية للمناطق النائية، قد تواجه بعض المناطق النائية والريفية في المنطقة العربية تحديات كبيرة في توفير الكهرباء والطاقة النظيفة والمستدامة. يحتاج توفير الطاقة لهذه المناطق إلى جهود مكثفة واستثمارات في البنية التحتية المناسبة.

تقليل الفاقد في إنتاج وتوزيع الطاقة، فيعتبر فاقد الطاقة في عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء تحديًا هامًا، حيث يؤدي إلى زيادة التكاليف واستهلاك أكبر للموارد الطاقوية. يحتاج قطاع الطاقة في المنطقة إلى تبني تكنولوجيا حديثة وتطوير البنية التحتية لتقليل فاقد الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها.

التغيرات المناخية:

تسعى الدول العربية إلى تطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية للتكيف مع هذه التحديات وتخفيف آثارها. يتطلب ذلك التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الدولية والمحلية لتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز البحث والابتكار في مجال التقنيات النظيفة والتجديدية. من خلال اتخاذ إجراءات جادة للتغلب على التحديات المناخية، يمكن للمنطقة العربية أن تساهم بفعالية في جهود التصدي لتغير المناخ على المستوى العالمي وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

تواجه الدول العربية تحديات بيئية واقتصادية كبيرة تتطلب تحركًا سريعًا وفعالاً. فهناك تأثيرات على الزراعة والأمن الغذائي، حيث تؤثر التغيرات المناخية في المنطقة العربية على الأمطار والظروف المناخية، مما يؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي. نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة يجعلان التحديات الزراعية أكثر صعوبة، وتزيد الضغوط على الأمن الغذائي للمنطقة. كما أن تغير نمط الأمطار وتأثيراته على المياه له تأثيرات هامة، حيث تعتمد الكثير من دول المنطقة على تدفق الأنهار القادمة من خارج حدودها لتلبية احتياجاتها المائية. يتسبب التغير المناخي في تقلبات في نمط هطول الأمطار وذوبان الجليد في المناطق الجبلية، مما يؤثر على تدفق الأنهار وموارد المياه الجوفية. كما يؤثر التغير المناخي على التنوع البيولوجي والبيئة البرية والبحرية في المنطقة العربية. يتسبب انخفاض مستوى المياه وارتفاع درجات الحرارة في تأثيرات سلبية على النباتات والحيوانات والحياة البرية والشعاب المرجانية.

هذا بلا شك بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتهديد السواحل، والذي يُعَدُّ تحديًا خطيرًا يواجه الدول العربية، حيث يمكن أن يؤدي إلى تهديد المناطق الساحلية والمشروعات البنية التحتية. يعرض ذلك المناطق الساحلية المأهولة بالسكان والمنشآت الحيوية لخطر الغرق والفيضانات. كما أن هناك زيادة تكرار للكوارث الطبيعية في المنطقة العربية بسبب التغير المناخي، مثل الفيضانات، والعواصف الرملية، والموجات الحارة، والأعاصير. يتسبب ذلك في خسائر بشرية واقتصادية جسيمة ويضعف قدرة المجتمعات على التعامل مع هذه الكوارث.

التدابير المتخذة:

يأتي تحسين إدارة المياه وتوفيرها على رأس قائمة التدابير حيث تعتبر المياه موردًا طبيعيًا هامًا في المنطقة العربية، وتحتاج الدول إلى تحسين إدارتها واستخدامها بطرق فعالة ومستدامة. يجب على الدول اتخاذ إجراءات لحماية مصادر المياه وتحسين نظم التخزين والتوزيع للمياه وتشجيع الاستخدام الفعال والمتوازن للمياه في القطاعات المختلفة.

تعتبر التدابير المتخذة لمواجهة تحديات الطاقة وتغير المناخ في المنطقة العربية من أهم السياسات والإجراءات التي ينبغي تبنيها. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، حيث تعتبر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والمائية والبيوغاز، بديلاً مستدامًا ونظيفًا عن الطاقة الأحفورية. تعمل العديد من الدول العربية على تعزيز استخدام هذه المصادر، الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار في مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح وتطوير التقنيات الحديثة للطاقة البديلة. يمثل الارتقاء بالكفاءة الطاقوية محورًا رئيسيًا حيث يمكن تحقيق توفير كبير في استهلاك الطاقة من خلال تحسين الكفاءة الطاقوية في الصناعات والمنشآت والمنازل ووسائل النقل. تشمل هذه الإجراءات استخدام تقنيات الإضاءة الفعالة والأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة وتحسين العزل الحراري للمباني.

ولابد هنا الإشارة إلى التكيف مع التغيرات المناخية، حيث يجب على الدول العربية تطوير استراتيجيات تكيفية لمواجهة التغيرات المناخية وتقليل الآثار السلبية لها على القطاعات المختلفة. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحسين إدارة الموارد المائية وتطوير التقنيات الزراعية المقاومة للجفاف وتحسين التخطيط العمراني للتكيف مع تغيرات مستوى سطح البحر. كما أن التوعية البيئية والتثقيف حول التغير المناخي وأثره على المجتمعات تعد من أهم الأدوات في التصدي لهذه التحديات. يجب أن تسعى الدول إلى نشر الوعي بين المواطنين حول أهمية حماية البيئة والاعتماد على الطاقة المستدامة وتبني سلوكيات صديقة للبيئة. لا شك أن التحديات المناخية قضية عالمية تتطلب التعاون الدولي والإقليمي. يجب على الدول العربية المشاركة في الجهود الدولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي.

من خلال تبني هذه التدابير والإجراءات، يمكن للدول العربية تحقيق التنمية المستدامة والحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. يجب أن تكون هذه الجهود مستمرة ومتكاملة لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للمنطقة وسكانها.

أ. أحمد محمد سعيد محمد
باحث اقتصادي بالمركز الإعلامي لمجلس الوزراء، وحاصل على ماجستير العلوم السياسية
من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تطور مصادر الطاقة في ظلِّ التغير المناخي:
بالتطبيق على جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة

أدى النمو السكاني والنشاط الاقتصاد العالمي، إلى تسارع الطلب على الطاقة في العقود الماضية. وكان الفحم والنفط والغاز الطبيعي هي المصادر الرئيسية لتلبية معظم احتياجات دول العالم من الطاقة، وبنسبة تجاوزت ثلاثة أرباع إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة، ولكن أدى الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري إلى أضرار بيئية واسعة مثل زيادة الغازات الدفيئة، وشكلت ما يُعرف بـ «ظاهرة الاحتباس الحراري»، وما صاحبها من تغيرات مناخية مضطربة، شوهدت آثارها في بعض أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة. وعليه ظهرت الحاجة إلى التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في مصادر بديلة للطاقة تكون نظيفة ومتاحة ومستدامة.

أولاً: مزيج الطاقة الحالي والتحول نحو الطاقة المتجددة والنظيفة:

يؤدي حرق الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء والحرارة إلى إطلاق الغازات الدفيئة التي تحبس حرارة الشمس، إذ يعد الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من 75٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة ونحو 90٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولتجنب أسوأ آثار تغير المناخ، يجب خفض الانبعاثات بمقدار النصف تقريبًا بحلول عام 2030 والوصول بها إلى مستوى الصفر بحلول 2050. ولتحقيق ذلك، لا بُد من تقليل استخدام الوقود الأحفوري والاستثمار في مصادر بديلة، تتمثل في مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح والمياه والنفايات وحرارة الأرض، والتي تنبعث منها ملوثات قليلة إن لم تكن منعدمة.

ويوضح الشكل التالي مزيج الطاقة العالمي لعام 2021 (تيرا وات/ساعة):

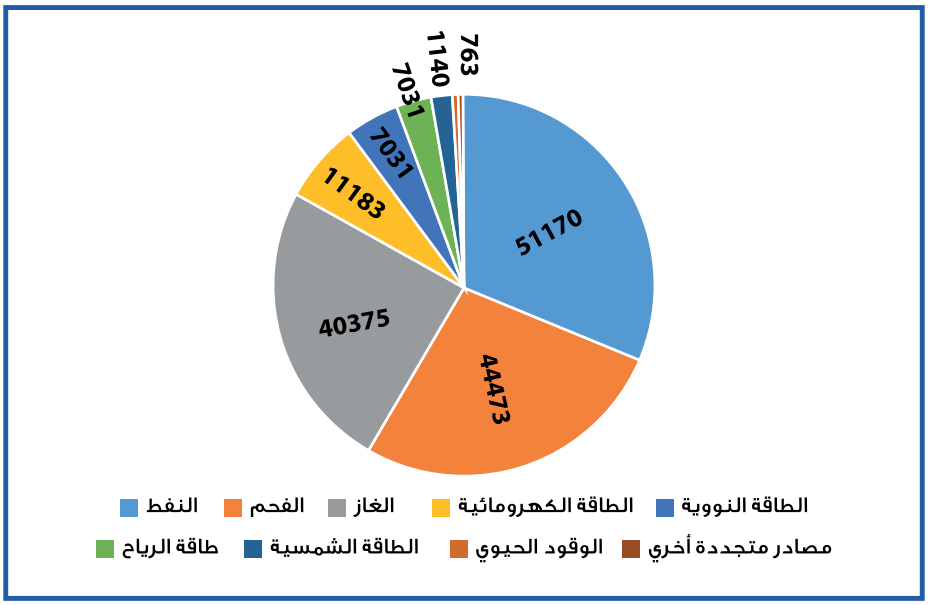

يتضح من الشكل أن الوقود الأحفوري المتمثل في الفحم والنفط والغاز يمثل نحو 83٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة، فيما تمثل مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة نحو 17٪ من هذا الاستهلاك. هذه النسب توضح مدى الحاجة الملحة إلى التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة بعد معرفة الفوائد المتعددة للتحول نحو هذا النوع من الطاقة، التي تتمثل في:

1- توافر الطاقة المتجددة في كل مكان: تتوافر مصادر الطاقة المتجددة في جميع البلدان، ولم تُسْتَغل إمكاناتها بالكامل بعد، إذ ترى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن 90٪ من جميع حلول إزالة الكربون في عام 2050، ينبغي أن تولد من الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة. وستؤدي تقنيات إزالة الكربون مع الطاقة الحيوية إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتحول نحو نظام طاقة صفري الانبعاثات بحلول عام 2050 .

2- الطاقة المتجددة أقل تكلفة: الطاقة المتجددة هي الطاقة الأقل تكلفة في معظم أنحاء العالم اليوم، فقد انخفضت تكلفة الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية بنسبة 85٪ بين عامي 2010 و2020. وانخفضت تكلفة طاقة الرياح البرية والبحرية بنسبة 56٪ و48٪ على التوالي. وبفضل انخفاض تكلفتها، تعد الطاقة المتجددة أكثر جاذبية في كل مكان، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما أن انخفاض الأسعار يتيح فرصة حقيقية لتوفير الكثير من إمدادات الطاقة الجديدة على مدى السنوات القادمة من مصادر منخفضة الكربون.

3- الحفاظ على الصحة: تنجم المستويات غير الصحية للجسيمات الدقيقة وثاني أكسيد النيتروجين بشكل أساسي عن حرق الوقود الأحفوري. ففي عام 2018، تسبب تلوث الهواء من الوقود الأحفوري في تكاليف صحية واقتصادية بقيمة 2,9 تريليون دولار، أي نحو 8 مليارات دولار في اليوم. وعليه، فإن التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، لا يساعد في معالجة تغير المناخ فحسب، بل يسمح أيضًا بالتكفل بتلوث الهواء والصحة.

4- الفائدة الاقتصادية: يجب استثمار نحو 4 تريليونات دولار سنويًا في الطاقة المتجددة حتى عام 2030- لا سيما في التكنولوجيا والبنية التحتية - من أجل الوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2050. قد تكون التكلفة الأولية ثقيلة بالنسبة للعديد من البلدان ذات الموارد المحدودة، وسيحتاج الكثير منها إلى دعم مالي وتقني لإجراء التحول. لكن الاستثمار في الطاقة المتجددة سيؤتي ثماره. وبإمكان الحد من التلوث ومن آثار تغير المناخ وحده أن يوفر للعالم ما يصل إلى 4,2 تريليون دولار سنويًا بحلول عام 2030 .

ثانيًا: الجهود العالمية في مجال الطاقة المتجددة:

في يونيو 2022، صدر تقرير «تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: التقدم المحرز في مجال الطاقة»، عن طريق عدد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة. وأوضح التقرير مستوى التقدم في تحقيق هدف ضمان حصول الجميع على خدمات مستدامة ونظيفة من الطاقة بأسعار معقولة بحلول عام 2030، وذلك من خلال الملامح الرئيسية التالية:

1- الحصول على الكهرباء: ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من 83٪ عام 2010 إلى 91٪ عام 2020، مَا أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء بمقدار 1,3 مليار شخص على مستوى العالم. وانخفض عدد من لا يستطيعون الحصول على الكهرباء من 1,2 مليار شخص في عام 2010 إلى 733 مليون شخص في عام 2020.

2- الطهي النظيف: ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يمكنهم الحصول على وقود الطهي النظيف إلى 69٪ عام 2020، بزيادة قدرها 3 نقاط مئوية عن العام السابق عليه. ومع ذلك، تجاوز حجم النمو السكاني الكثير من المكاسب التي تحققت في مجال الحصول على الكهرباء، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء. ونتيجة لذلك، ظل إجمالي عدد من يفتقرون إلى وقود الطهي النظيف ثابتًا إلى حد ما لعقود من الزمن. وبين عامي 2000 و2010، اقترب ذلك الرقم من ثلاثة مليارات شخص، أو ما يعادل ثلث سكان العالم. ولكنه انخفض إلى نحو 2,4 مليار شخص في عام 2020. وجاءت تلك الزيادة مدفوعة بالتقدم في القدرة على الحصول على وقود الطهي النظيف في البلدان الكثيفة السكان في آسيا .

3- مصادر الطاقة المتجددة: أدت أزمة كورونا إلى نمو معدل توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة على أساس سنوي بنسبة 7٪، وذلك بدعم من التعافيات طويلة الأجل، وتركيب قدرات جديدة للطاقة المتجددة. وتمثل الكهرباء المولدة من مصادر متجددة نصف الاستهلاك العالمي من الطاقة المتجددة، وثلاثة أرباع زيادته على أساس سنوي، إذ تشكل الطاقة الكهرومائية أكبر مصدر متجدد للكهرباء. أما التدفئة التي هي أكبر استخدام نهائي للطاقة، فقد سجلت زيادة مطلقة قدرها 1,2٪ فقط حينما يتعلق الأمر بالمصادر المتجددة. ومع ذلك، فإن موارد الفحم والغاز والنفط لا تزال تلبي ثلاثة أرباع الطلب العالمي على التدفئة، وهو ما يجعل هذا القطاع معتمدًا بكثافة على الوقود الأحفوري .

وعليه، فإن نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي يجب أن تشهد ارتفاعًا كبيرًا، وذلك من 18٪ في عام 2019 لتبلغ 30٪ بحلول عام 2030، حتى تكون في الاتجاه الصحيح نحو مسار خالٍ من انبعاثات الطاقة بحلول عام 2050. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز دعم السياسات في جميع القطاعات وتنفيذ أدوات فعالة لزيادة تعبئة رأس المال الخاص، لا سيما في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية.

ثالثا: مصر والإمارات.. التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة:

بالنظر إلى جهود التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، نجد أن كلاً من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة يحتل مراكز الصدارة في هذا الصدد، ويمكن الإشارة إلى جهود كلتا الدولتين على النحو التالي:

1- جمهورية مصر العربية:

كانت مصر أكثر الدول العربية إنتاجًا للطاقة المتجددة في عام 2021، إذ نما إنتاجها بنسبة 8,3٪ مقارنة بعام 2020، ليصل إلى 10,5 تيرا وات/ساعة. وحلت المغرب ثانيًا بـ 6,9 تيرا وات/ساعة، وأتت الإمارات ثالثًا بـ 5,2 تيرا وات/ساعة، والسعودية رابعًا بواقع 0,8 تيرا وات/ساعة، وهو ما يتضح في الجدول التالي:

الدولة	إنتاج الطاقة المتجددة (تيرا وات/ساعة)
مصر	10,5
المغرب	6,9
الإمارات	5,2
السعودية	0,8
الجزائر	0,7

كما تتصدر مصر دول المنطقة في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث تولد المشاريع قدرات إجمالية تصل إلى 3,5 جيجاوات سنويًا. وبذلك تتفوق مصر على أي دولة عربية أخرى، وتتجاوز الإمارات التي تحل ثانيًا بما يقرب من 1 جيجاوات. وتعد مصر «رائدة الرياح في المنطقة»، بقدرات حالية تبلغ 1,6 جيجاوات، وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية، فإنها تنتج 1,9 جيجاوات من الكهرباء من محطات الطاقة الشمسية، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الإمارات، التي تنتج نحو 2,6 جيجاوات .

هذه المكانة التي تحتلها مصر جاءت نتيجة الجهود التي تبذلها للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، حيث أطلقت مصر استراتيجية الطاقة المستدامة لعام 2035، وتمثل مصادر الطاقة المتجددة في الوقت الحالي نحو 20٪ من مزيج الطاقة المستخدم في مصر، بينما من المستهدف وصولها إلى 42٪ بحلول عام 2035. كما وضعت مصر خطة للتحول إلى الغاز الطبيعي تمهيدًا للتحول إلى مصادر نظيفة للطاقة، حيث بلغ إجمالي السيارات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي 437 ألف سيارة، كما تم توصيل الغاز الطبيعي إلى 13,5 مليون وحدة سكنية حتى الآن . كما دشنت مصر العديد من مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة مثل:

- مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان:

نفذت مصر مشروع مجمع بنبان بصفته أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم بإجمالي قدرة إنتاجية 1650 ميجا وات من الكهرباء، وهو ما يكفي لتشغيل مئات الآلاف من المنازل والشركات. ومن المتوقع أن يجنب هذا المشروع 2 مليون طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنويًا، أي ما يعادل إبعاد نحو 400 ألف سيارة عن الطريق. وقد التزمت مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة من المقرضين الآخرين بمبلغ 653 مليون دولار لدعم المشروع.

- محطات الرياح:

تضم مصر محطات رياح قائمة بطاقة إجمالية 1375 ميجا وات، وتشمل ثلاث محطات وهي: مزرعة رياح الزعفرانة (545 ميجا وات)، وتضم 700 توربينه من طرازات مختلفة (600 ك. و – 660 ك. و – 850 ك. و)، ومزرعة رياح جبل الزيت (580 ميجا وات)، وتضم 3 محطات: محطة رياح جبل الزيت (1) بقدرة 240 ميجا وات، ومحطة جبل الزيت (2) بقدرة 220 ميجا وات، ومحطة جبل الزيت (3) بقدرة 120 ميجا وات. كما تشمل محطات الرياح القائمة محطة رياح قطاع خاص بخليج السويس بقدرة (250 ميجا وات)، حيث تم بناء المحطة بنظام التملك والبناء والتشييد عن طريق شركة رأس غارب لطاقة الرياح والتي تضم تحالف (إنجي الفرنسية – أوراسكوم المصرية –تويوتا اليابانية)، وتعد أول محطة رياح مملوكة للقطاع الخاص في مصر .

2- الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات رائدة الطاقة الشمسية في المنطقة العربية، حيث تنتج نحو 2,6 جيجاوات من الطاقة المتجددة من أشعة الشمس. وهناك العديد من مشروعات توليد الطاقة المتجددة الجارية في الإمارات، منها:

- أكبر محطة مستقلة للطاقة الشمسية في العالم:

تعمل الإمارات على بناء محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم بقدرة 2 جيجا وات من الكهرباء في منطقة الظفرة. وسوف تدعم المحطة تنويع مصادر الطاقة المتجددة في أبو ظبي وتخفض الانبعاثات الكربونية للإمارة بأكثر من 2,4 مليون طن متري سنويًا، وكذلك ستوفر الكهرباء لأكثر من 160 ألف منزل في دولة الإمارات، بجانب رفعها للقدرة الإجمالية من الطاقة الشمسية في أبو ظبي إلى نحو 3,2 جيجاوات.

- مشروع الطاقة الشمسية المركزة:

في إطار استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، أُعلن عن أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بقدرة 1000 ميجاوات حتى عام 2030. وسيساهم المشروع عند اكتماله في تخفيض أكثر من 6,5 مليون طن من انبعاثات الكربون سنويًا، وسيستخدم تقنية التخزين الحراري لمدة زمنية تتراوح بين 8 إلى 12 ساعة يوميًا مع مراعاة العوامل الفنية والاقتصادية، ما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتوفير إمدادات مستدامة من الطاقة.

– مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية:

يعد المجمع أكبر مشروع استراتيجي لتوليد الطاقة المتجددة في موقع واحد في العالم وفق نظام المنتج المستقل، حيث سيتم توليد 5000 ميجاوات بحلول عام 2030. وبدأت المرحلة الأولى من المشروع بقدرة 13 ميجاوات في 2013 باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية، وتم افتتاح المرحلة الثانية لإنتاج 200 ميجاوات من الكهرباء في مارس 2017، وبدأ تشغيل المرحلة الثالثة بقدرة 800 ميجاوات في نوفمبر 2020. وسيساهم المشروع عند اكتماله في خفض 4 ملايين طن من انبعاثات الكربون سنويًا. ويأتي المشروع ضمن استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 التي تهدف إلى توفير 25٪ من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول 2030 و75٪ بحلول 2050 .

ختامًا، فقد اتضحت الأهمية القصوى للتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة بصفتها أحد المحاور المهمة للتصدي لآثار التغير المناخي، وعليه، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يأخذها صانع القرار في الاعتبار عند وضع السياسات في هذا الشأن:

– المضي قدمًا في استغلال الموارد المتاحة من الطاقات المتجددة لتحرير المزيد من النفط والغاز من أجل التصدير، وأخذ قضية تغير المناخ حزمة واحدة متكاملة للمحافظة على صحة الإنسان.

– صياغة التشريعات المحفزة للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة ذات الطابع الاقتصادي التي تسهم في عملية التنمية المستدامة.

– تحويل الدعم من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة والمعروف بالدعم الأخضر لتعزيز الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري من الكربون.

– إزالة العقبات التي تحول دون تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك قيود الملكية الفكرية لكي تصبح تكنولوجيا الطاقة المتجددة منفعة عامة عالمية.

أ. أحمد عسكر
باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وهو متخصص في الشأن الإفريقي،
وباحث في برنامج تمهيدي دكتوراه في كلية الدراسات الإفريقية

كيف يُعزز النفط والغاز مكانة إفريقيا على الساحة الدولية؟

تطرح قارة إفريقيا نفسها بقوة على الساحة العالمية بصفتها بديلاً محتملاً لتزويد دول الاتحاد الأوروبي باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، في ضوء التوترات الراهنة المتصاعدة على صعيد العلاقات الروسية الغربية في خِضم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022. الَّتي دفعت أوروبا إلى تبني سياسة جديدة تستهدف خفض الواردات الروسية مِن الغاز الطبيعي بمقدار الثلثين بحلول نهاية العام (2022) وإنهاء الاعتماد على النفط والغاز الروسي قبل عام 2030. كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا فوريًا على الغاز الروسي. ومع توقعات بقدرة إفريقيا على ملء هذا الفراغ خلال السنوات المقبلة. وهو ما يعزز مكانة إفريقيا ونفوذها على الصعيد الدولي.

أولاً- واقع القدرات النفطية لإفريقيا:

تتوجه أنظار القوى الدولية إلى إفريقيا باعتبارها تمتلك مخزونًا كبيرًا من الطاقة يمكنه أن يلبي الاحتياجات الدولية من النفط والغاز وغيره من الثروات والموارد الطبيعية والمعدنية التي تطمح لها تلك القوى. يأتي ذلك مع تصاعد الأزمة العالمية في النفط خلال الآونة الأخيرة، وبخاصة عقب اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، وما يصاحبها من تصاعد توتر العلاقات الروسية الغربية. الأمر الذي يعزز مكانة القارة في أجندات القوى الدولية الفاعلة هناك.

وقد أضحت قارة إفريقيا أحد أبرز البدائل المطروحة أمام دول أوروبا لتغطية احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، إذ تسعى دول الاتحاد الأوروبي نحو إفريقيا في محاولة لتجنب الأضرار الاقتصادية المترتبة على آثار الحرب الراهنة في شرق أوروبا. وسعيًا لإيجاد بدائل سريعة لتلبية احتياجاتها من الغاز بديلاً للغاز الروسي الذي يمثل نحو 45٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي للغاز في دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد أيضًا على روسيا في توريد 25٪ من احتياجاته من النفط . وأشارت وثيقة مسودة استراتيجية الطاقة للاتحاد الأوروبي التي صدرت في مايو 2022 إلى سعي دول الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية بهدف المساعدة في الاستغناء عن الواردات النفطية والغاز من روسيا، لا سيما أن الدول الإفريقية، وبخاصة دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا وأنجولا والسنغال، تتوافر لديها إمكانات غير مستغلة من الغاز الطبيعي المسال .

وتحتل إفريقيا مرتبة مهمة في خريطة إنتاج النفط العالمي، خاصة أنها تنتج نحو 11٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمتلك احتياطي يصل إلى 12٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط . كما تمتلك القارة احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي؛ إذ يقدر إنتاج إفريقيا من النفط بزهاء 5,28 مليون برميل يوميًا، وتنتج دولتا أنجولا ونيجيريا باعتبارهما أكبر دولتين منتجتين للنفط في إفريقيا بما يعادل 4٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، بينما يتراوح متوسط الإنتاج للدول الإفريقية الأخرى ما بين 200–300 ألف برميل يوميًا.

وتستحوذ إفريقيا على أكثر من 124 مليار برميل من احتياطي النفط بنسبة 12٪ من إجمالي احتياطي النفط. بالإضافة إلى أكثر من 100 مليار برميل بحاجة إلى اكتشافها على سواحل القارة المختلفة. كما يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز الطبيعي نحو 6,5٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. فيما تمتلك دول إفريقيا نحو 634 تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بما يمثل نحو 10٪ من إجمالي احتياطي الغاز في العالم.

وتتزعم عدد من الدول الإفريقية الثروة النفطية في إفريقيا، إذ تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في منظمة أوبك وهما ليبيا والجزائر. وتعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان الذي يعد من أبرز الدول المهمة في إنتاج النفط. كما تمتلك منطقة غرب إفريقيا أبرز الدول المنتجة للنفط في القارة مثل نيجيريا وتوجو والكاميرون وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، وغانا، وبنين. وهي من أكثر الأقاليم الإفريقية الواعدة بالنفط بسبب الاكتشافات النفطية الهائلة في خليج غينيا. بينما تعد دول أنجولا وجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي من أبرز المنتجين للنفط في منطقة الجنوب الإفريقي.

فيما تقود 10 دول منتجة للنفط القارة الإفريقية في عام 2022، وهي أنجولا التي تنتج 1,16 مليون برميل من النفط يوميًا، التي تعد أكبر منتج للنفط في إفريقيا، كما أنها تمتلك نحو 13,5 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة. ثم نيجيريا بإجمالي إنتاج يصل إلى 1,02 مليون برميل يوميًا فيما تمتلك نحو 206,53 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. والجزائر التي يبلغ إنتاجها نحو 970 ألف برميل يوميًا فيما يشكل احتياطي الغاز بها نحو 2٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي. ومِصر بإنتاج يبلغ نحو 556,440 ألف برميل يوميًا.

ثم الكونغو برازفيل بإنتاج يصل إلى 275 ألف برميل يوميًا فيما تمتلك نحو 10,1 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز المؤكدة. والجابون التي تنتج نحو 195 ألف برميل يوميًا. وغانا بإنتاج يبلغ نحو 172 ألف برميل يوميًا. وغينيا الاستوائية بإنتاج يصل إلى 88 ألف برميل يوميًا، وتمتلك نحو 5 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. ثم تشاد التي يصل إنتاجها إلى 68 ألف برميل يوميًا. وتعد قارة إفريقيا موطنًا لخمس دول من أكبر 30 دولة منتجة للنفط في العالم، إذ شكلت أكثر من 7,9 مليون برميل يوميًا في عام 2019، وهو ما يمثل نحو 9,6٪ من الإنتاج العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من احتياطي النفط في إفريقيا، تتواجد بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا لا سيما خليج غينيا . وهناك توقعات أنَّ يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز نحو 470 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، أي ما يعادل نحو 75٪ من الكمية المتوقعة لإمدادات الغاز الروسي في العام (2022) . كما تعد منطقة غرب إفريقيا أكبر مساهم في مستقبل القارة من النفط والغاز، إذ تستأثر وحدها بنحو 70٪ من النفط الإفريقي، وتستحوذ على نحو 60٪ من الاحتياطيات المكتشفة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلنت دول المنطقة اكتشاف أكثر من 50 تريليون قدم مكعب من الغاز في المنطقة. كما برزت ثلاثة حقول تمتلك كمية كبيرة من الاحتياطي وهي حقل ياكار–تيرانغا في السنغال، وحقل أوركا في موريتانيا، وحقل بالين في كوت ديفوار، والتي تحتوي على 3,6 مليار برميل من النفط الخام .

كما يحظى النفط الإفريقي بأهمية استراتيجية متنامية، إذ يَتميز بتعدد أنواعه، فهناك أكثر من 40 نوعًا مِن النفط الخام في القارة، وتتسم معظمها بجودة فائقة بسبب انخفاض نسبة الكبريت فيها، الَّتي تقلل من تكلفة عملية التكرير. فيما تتفوق جودة النفط الإفريقي الخام على نظيره في منطقة الشرق الأوسط كونه يتناسب مع مواصفات المصافي الحديثة. كما تحصل الشركات الأجنبية على امتيازات عدة في إفريقيا إذ تنتج النفط وتضخه وتبيعه لنفسها وفقًا لاتفاقات مبرمة مع الحكومات الإفريقية. ومِن ثَـمَّ تتقاسم العوائد الاقتصادية مع الأفارقة بعد خصم التكاليف التي تتحملها، وهو ما يعني تحقيقها لأرباح كبيرة. بالإضافة إلى قرب النفط الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ تقترب منطقة غرب إفريقيا جغرافيًا مِن الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل تكلفة النقل.

ثانيًا- خريطة الاكتشافات والمشروعات النفطية في إفريقيا:

ومع استمرار تصاعد الاحتياجات الأوروبية للنفط والغاز، من شأن ذلك أن يساعد على دفع الإنتاج الإفريقي من نحو 260 مليار متر مكعب في عام 2022 ليصل إلى 335 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، ونحو 500 مليار متر مكعب بحلول نهاية العقد المقبل . فمن المتوقع أنْ تمثل إفريقيا نحو خُمس إجمالي الطلب على الطاقة في الفترة بين عامي 2035 و2040 . إذ تدرس العديد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي تنفيذ عدد من المشروعات بتكلفة تصل إلى 100 مليار دولار، إذ تُطلق استثمارات في مجال الطاقة خلال السنوات المقبلة في بعض دول القارة مثل ناميبيا وجنوب إفريقيا وأوغندا، وكينيا، وموزمبيق، وتنزانيا. لا سيما أن شركات النفط الدولية تنفق نحو 80٪ من ميزانيات التنقيب لديها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما منطقة خليج غينيا التي تعد واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط في القارة بشكلٍ كلي.

وتشير التوقعات إلى إمكانية أنَّ تنتج ناميبيا وحدها نحو 500 ألف برميل من النفط يوميًا من مشروعات النفط الجديدة. ويمكن لقارة إفريقيا أن تنتج ما يصل إلى خُمس صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بحلول عام 2030.

ولطالما تعد قارة إفريقيا من أكثر مناطق العالم الغنية بالنفط والغاز، دفع ذلك القوى الصناعية الكبرى للتعويل عليها في الحصول على نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية، خاصة مع ظهور اكتشافات جديدة في عدد من المناطق بالقارة. وقد أشارت المنظمة الإفريقية لمنتجي النفط APPA إلى أنَّ ثلث الاكتشافات النفطية على مستوى العالم تقع في إفريقيا، وأنَّ نسبة 12٪ مِن إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط تستحوذ عليه القارة الإفريقية. فقد أضحت إفريقيا تضم 21 دولة منتجة للنفط، وتستحوذ على ما يقرب من 95٪ من إجمالي إنتاج إفريقيا من النفط، بعد أنْ كانت تضم أربع دول فقط منتجة للنفط في ستينيات القرن الماضي.

وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنّه سيستكشف إمكانات التصدير لدول إفريقيا جنوب الصحراء بهدف الاستغناء عن النفط والغاز الروسي، فيما أكد أولاف شولتز، مستشار ألمانيا، خلال زيارته إلى السنغال في مايو 2022 على أهمية تأمين إمدادات الغاز من غرب إفريقيا . وهو ما يعكس بروز إفريقيا بصفتها بديلاً قويلاً للأسواق الأوروبية بعد الحظر المفروض على الواردات الروسية من الغاز خلال الفترة الأخيرة. إذ سارعت عدد من الدول والشركات الأوروبية والغربية نحو عقد عدد من الصفقات والاتفاق على تنفيذ عدد من الشراكات والمشروعات النفطية مع الدول الإفريقية خلال الفترة الأخيرة. وذلك اعتقادًا من الغرب بأن منطقتي غرب إفريقيا وشمال إفريقيا لديهما القدرة والمشروعات، التي يمكنها أن تحل في النهاية محل الإمدادات الروسية من الغاز إلى أوروبا.

فقد نجحت شركة إيني الإيطالية النفطية في إبرام صفقتين مع كل من مصر بنحو 3 مليارات متر مكعب من الغاز في عام 2022، ومع الجزائر بنحو 9 مليارات متر مكعب من الغاز في عامي 2023 و2024، إضافة إلى صفقتين إضافيتين مع دولتي أنجولا والكونغو برازفيل التي تعد إيني ثاني أكبر مشغل للنفط فيها منذ خمسة عقود تقريبًا، وفي ضوء مساعي الحكومة الإيطالية إلى إضافة الدولتين إلى مجموعة موردي الغاز والنفط إليها لتحل محل الغاز الروسي الذي يوفر 45٪ من احتياجات الغاز لإيطاليا . وتهدف إيني إلى إنتاج الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق. وهي التي تنشط شركة إيني بقوة في قطاع النفط بإفريقيا، إذ يوجد ما يقرب من 50٪ من إنتاجها النفطي ونحو 60٪ من احتياطاتها النفطية في 14 دولة إفريقية. كما يوجد لها فرع في غانا Offshore Cape Three Points، وتقوم الشركة بالعديد من الاكتشافات النفطية في عدد من الدول الإفريقية مثل حقل النفط في حوض دلتا النيجر بجنوب نيجيريا، الذي اكُتشِف في أغسطس 2019، ويحوي نحو ألف مليار قدم مكعب من الغاز، و60 مليون برميل من النفط .

فيما توجه وفد إيطالي إلى الكونغو برازفيل من أجل التوقيع على إعلان ينص على تسريع إنتاج الغاز في البلاد وزيادته، وذلك من خلال تطوير مشروع للغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يبدأ في عام 2023 بقدرة تزيد على 4,5 مليار متر مكعب سنويًا بمجرد تشغيله بشكل كامل. كما وقعت إيطاليا إعلان نوايا مع أنجولا لتطوير مشروعات جديدة للغاز الطبيعي بهدف زيادة الصادرات النفطية لإيطاليا.

كما زار مسئولون أمريكيون وأوروبيون عددًا من الدول الإفريقية لإقناع حكوماتها بتسريع المشروعات الخاصة بتوصيل النفط والغاز إلى أوروبا، مثل زيارة وزير الخارجية الإيطالي إلى كل من أنجولا والكونغو برازفيل في الربع الأول من عام 2022 . وفي سياق متصل، شهد عام 2022 حتى الآن توقيع صفقات اندماج واستحواذ في قطاع النفط والغاز تتجاوز قيمتها أكثر من 12 مليار دولار. ففي يونيو 2022 وقعت شركة Tullow Oil النفطية البريطانية صفقة اندماج مع شركة Capricorn Energy البريطانية بقيمة 827 مليون دولار. ومن المقرر أن تحصل الشركة الأولى على حصة بنسبة 53٪ من المجموعة في حين تبلغ حصة الشركة الثانية على 47٪. وستمتلك المجموعة الجديدة عقب الاندماج نحو مليار برميل من النفط، ومن المتوقع أن تنتج نحو 100 ألف برميل يوميًا من بعض الدول الإفريقية مثل غانا وكينيا والجابون وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال ومصر بحلول عام 2025 .

ووقعت شركة Afentra للنفط والغاز اتفاقية في مايو 2022 مع شركة النفط الوطنية سونانغول في أنجولا، الَّتي تحصل بموجبها على حصص في كتلتين بحريتين في حوضي الكونغو السفلى وكوانزا. وبلغت قيمة الصفقة نحو 80 مليون دولار. وفي إبريل 2022، وقعت مجموعة سونانغول صفقة بقيمة 336 مليون دولار مع شركتي سيريوس بتروليوم البريطانية وسوموبل الأنجولية. وقد تضمنت الصفقة المشاركة في إنتاج البلوكات 18 و27 و31 من قبل شركة بي بي في الأنجولية، إذ ستدفع سيريوس وسوموبل نحو 170 مليون دولار مقابل حصة 10٪ في المربع 31، الَّذي يضم 4 حقول نفطية تنتج 80 ألف برميل يوميًا عبر منشأة بي في إس إم. وفي مارس 2022، وقعت شركتا إيني الإيطالية وبي بي البريطانية اتفاقية لدمج عملياتهما في أنجولا تحت مسمى واحد هو أزولي إنيرجي Azule Energy، ومِن المتوقع أنْ تكون الشركة الجديدة أكبر منتج للنفط في أنجولا بإنتاج يصل إلى أكثر من 200 ألف برميل يوميًا من النفط والغاز، خاصة مع امتلاكها نحو 16 رخصة في البلاد. وفي فبراير 2022، اقترحت شركة النفط والغاز المستقلة في نيجيريا سيبلات إنيرجي الاستحواذ على أعمال المياه الضحلة لشركة إكسون موبيل في نيجيريا بقيمة 1,2 مليار دولار .

بينما وقّعت تنزانيا في يونيو 2022 اتفاقية إطارية للغاز الطبيعي المسال مع شركة الطاقة النرويجية إكوينور وشركة شل البريطانية الهولندية، بهدف تطوير خط تصدير بقيمة 30 مليار دولار. وفي يناير 2022، أعلنت شركة توتال إنيرجيز الفرنسية أنها تهدف إلى استئناف مشروع للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بقيمة 20 مليار دولار خلال عام 2022 بعد تعطلها بسبب نشاط التنظيمات الإرهابية في شمال البلاد . كما تجدد تنزانيا مفاوضاتها مع الشركات الدولية النفطية أملاً في جذب نحو 30 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز الطبيعي المسال في عام 2023 .

كما تشارك روسيا في أبرز مشروعين لمد خطوط أنابيب الغاز في غرب إفريقيا التي تشارك فيها دول نيجيريا والجزائر والمغرب، وذلك بهدف تضييق الخناق على الدول الأوروبية التي تبحث عن بديل للغاز الروسي.

فيما وقعت دولتا أوغندا وتنزانيا وشركة توتال إنيريجيز الفرنسية وشركة سي إن أوك في عام 2021 اتفاقيات من شأنها البدء في خط أنابيب نفط بقيمة 3,5 مليار دولار للمساعدة في نقل النفط الخام في الجزء الغربي من البلاد للأسواق العالمية. وهو ما يفتح آفاقًا جديدة للاقتصاد الأوغندي، والتي تشمل تنفيذ بعض المشروعات بقيمة 9 مليارات دولار تقريبًا.

وعلى صعيد آخر، شهدت القارة الإفريقية عددًا من الاكتشافات النفطية خلال الفترة الأخيرة، لا سيما في منطقة غرب إفريقيا. ومن أبرز تلك الاكتشافات:

مشروع أوركا في موريتانيا الذي أُعلن عنه في عام 2019 بالشراكة بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتين، إذ يَحتوي الحقل على 13 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي على عمق 2500 متر في الكتلة البحرية سي 8 في البلاد. بالإضافة إلى مشروع ياكار–تيرانغا في السنغال، وهو مشروع مشترك بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتين، ويقدر بنحو 20 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما يوجد حقل بالين في كوت ديفوار الذي يحوي نحو ملياري برميل من النفط الخفيف و2,4 تريليون قدم مكعب من الغاز على عمق 1200 متر على بعد 60 كيلومتر من الشاطئ. ومن المتوقع أن يكون الإنتاج المبكر بحلول أواخر عام 2023.

إلى جانب حقل أفينا في غانا الذي أعلنت عنه شركة سيرينغ فيلد الغانية في عام 2019، مع احتمال الاحتفاظ بما يصل إلى 650 مليار برميل من النفط الخام، ونحو 0,7 تريليون قدم مكعب من الغاز. وهناك حقل أغوغو في أنجولا، وهو مشروع مشترك بين شركة إيني الإيطالية وشركة إس إس آي فيفتين، ويبلغ حجم احتياطي الحقل مليار برميل من النفط الخفيف بمعدل 20 ألف برميل يوميًا. واُكتشف حقل ندونغو في أنجولا باحتياطي يتراوح من 800 مليون إلى مليار برميل من النفط. وقد بدأ الإنتاج بالحقل في فبراير 2022 عبر سفينة نغوما للإنتاج العائم والتخزين والتفريغ التي تبلغ سعتها نحو 100 ألف برميل يوميًا. كما اكتُشف حقل نيانكوم في غانا الذي قامت به شركة إيه جي إم بتروليوم قبالة سواحل غانا. ويحتوي المشروع على 127 مليون برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، مع ما يقدر بنحو 400–600 مليون إضافية في المناطق المحيطة.

وهناك العديد من مشروعات النفط والغاز الجارية والقادمة في قارة إفريقيا، ومن أبرزها:

1– خط أنابيب الغاز عبر الصحراء NIGAL: وهو مخطط له أن يمتد على طول 4401 كيلومتر بحيث يربط بين نيجيريا والجزائر. وقد تم اقتراحه في عام 1970، ولم يشهد أي تقدم حتى عام 2002 عندما وقعت شركة البترول الوطنية النيجيرية مذكرة تفاهم مع شركة النفط والغاز الوطنية الجزائرية سوناطراك. وتقدر تكلفة المشروع بنحو 13 مليار دولار. فيما تبلغ الطاقة السنوية لخط الأنابيب نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

2– خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب: ففي سبتمبر 2022، وقعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو CEDEAO) والمغرب ونيجيريا مذكرة تفاهم بشأن خط أنابيب الغاز النيجيري المغربي. ويعزز هذا الاتفاق التزام مجموعة سيدياو، وجميع الدول الثلاث عشرة التي سيمر عبرها خط الأنابيب بالمساهمة في تفعيل هذا المشروع بهدف توفير الغاز لدول المجموعة في المرحلة الأولى، ولأوروبا في مرحلة تالية. ومن المتوقع أنْ ينطلق خط أنابيب الغاز من نيجيريا مرورًا بدول بنين وتوجو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وجامبيا والسنغال وموريتانيا ووصولاً إلى المغرب. كما يتوقع أن يربط المشروع الجديد بأنبوب الغاز المغاربي الأوروبي وشبكة الغاز الأوروبية. وأنّه سيزود بعض الدول غير الساحلية بالغاز مثل النيجر وبوركينا فاسو ومالي. ومن المحتمل أن ينقل هذا الأنبوب أكثر من 5000 مليار متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، على أن يستفيد منه نحو 400 مليون شخص.

3– مشروع خط أنابيب ميدغاز: وهو يقع تحت سطح البحر بطول 210 كيلومترات بين بني ساف في الجزائر وألميريا في إسبانيا. ويمكنه استيعاب 8 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي، ويزيد من أمن الطاقة إلى جنوب أوروبا.

4– خط أنابيب الغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط: وهو خط بطول 2475 كيلومترًا لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية. وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية نحو 6,25 مليار دولار، إذ تبلغ سعته نحو 33,5 مليار متر مكعب سنويًا.

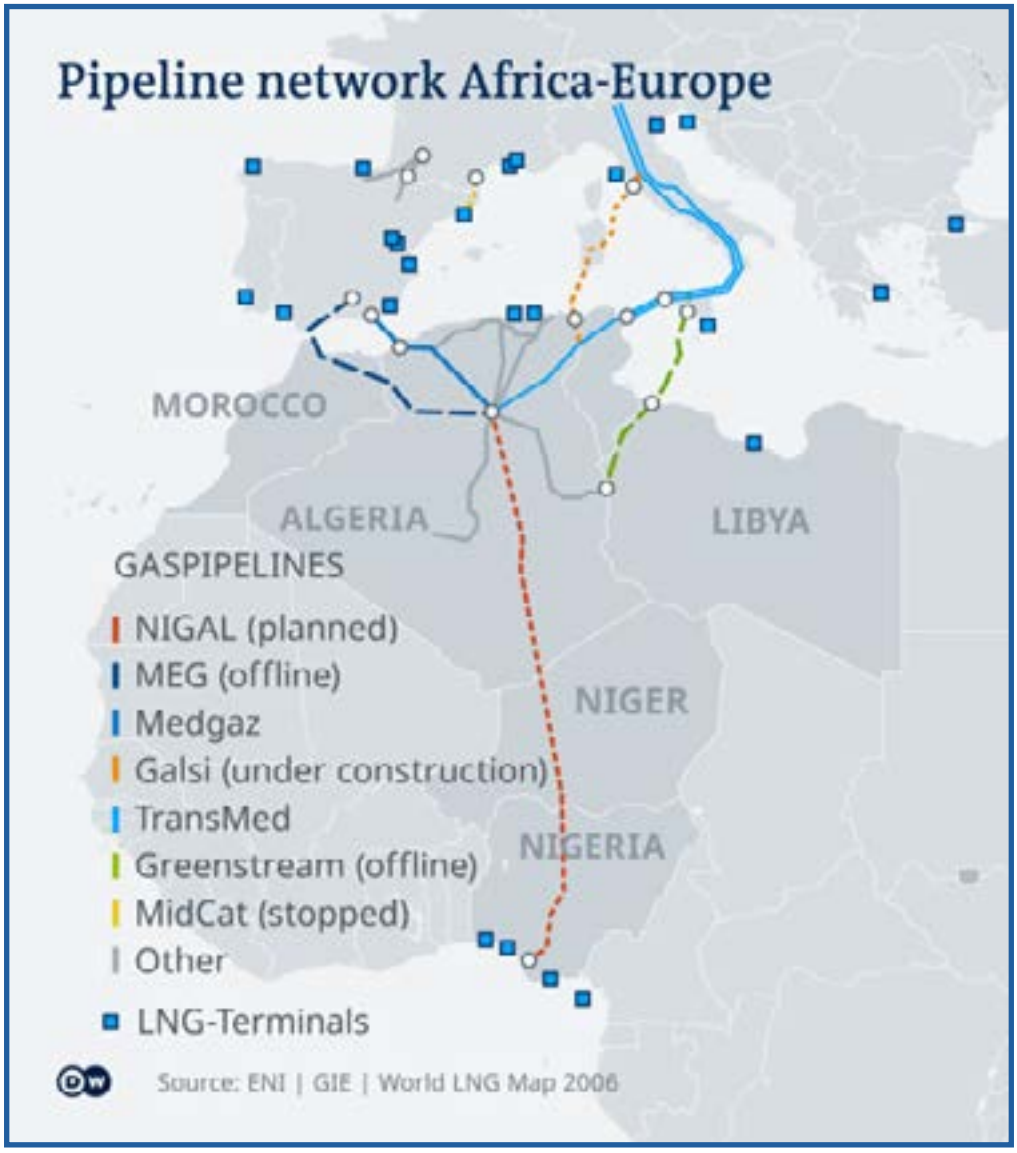

5– مشروع الغاز الطبيعي المسال في تنزانيا: وهو معروف أيضًا باسم مشروع ليكونغو–مشنغا للغاز الطبيعي المسال. وهو قيد الإعداد منذ أول اكتشاف للغاز في البلاد في عام 2010. وتمتلك تنزانيا احتياطيًا من الغاز يبلغ نحو 57 تريليون قدم مكعب، إلى جانب 29,5 تريليون قدم مكعب أخرى تقع بعيدًا عن الشاطئ. وتبلغ تكلفة المشروع نحو 30 مليار دولار. وسيكون لديه القدرة على إنتاج 10 ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال. وقد كان متوقعًا أن يبدأ المشروع في عام 2022، وينتهي في عام 2028.

6– محطة روفوما لتصفية الغاز الطبيعي المسال: بتكلفة 30 مليار دولار، وهي تقع قبالة ساحل منطقة كابو ديلجادو في شمال موزمبيق. كما تضم ثلاثة خزانات غاز في المنطقة 4 من حوض روفوما الذي يحتوي على 85 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتتولى شركة إكسون موبيل بناء وتشغيل المحطة. التي تبلغ طاقتها الإنتاجية المخطط لها نحو 15,2 مليون طن من الغاز الطبيعي سنويًا.

7– مجمع مصفاة نامبيي: يقع في أنجولا. ومن المتوقع أن يبدأ عملياته في عام 2025. وتقدر تكلفة المشروع نحو 12 مليار دولار.

ثالثا- آثار الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في إفريقيا:

مهدت الحرب الروسية الأوكرانية الطريق أمام الدول الإفريقية لكسب المزيد من النفوذ في سوق النفط والغاز العالمي. وذلك في ضوء تزايد الطَّلب على الطاقة في العالم، والذي مارس دورًا في ارتفاع أسعار النفط، ما ترتب عليه تزايد أهمية النفط الإفريقي الاستراتيجية خلال الفترة الأخيرة. واحتل مرتبة متقدمة على رأس أولويات سياسات القوى الدولية الفاعلة الخاصة بتأمين الطاقة الَّتي عززت أهمية المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي لا سيما قارة إفريقيا. إذ تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 23٪ من إجمالي إنتاج القارة من النفط. بينما تستحوذ الصين على 14٪ من إجمالي إنتاج القارة، وكل من إيطاليا والهند على 8٪ من الإنتاج الإجمالي للقارة، كما تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكثر من 25٪ من إجمالي الإنتاج . وقد تسبب اندلاع الحرب الروسية في تصاعد سلسلة من المشكلات على الساحة الإفريقية، إذ ارتفعت تكلفة المعيشة في القارة بشكل كبير، وتنامت معدلات التضخم في العديد من الدول الإفريقية. كما جاءت توقعات بنك التنمية الإفريقي لتشير إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القارة بنسبة 4,1٪ خلال عام 2022، أي أقل من معدل النمو الذي تحقق في عام 2021 والبالغ نحو 7٪ .

ومع ذلك تتعاظم حاجة قارة إفريقيا إلى الطاقة للدرجة التي سوف يتعين عليها استغلال الغاز على نطاق واسع، لا سيما أنَّ هناك ما يقرب من 600 مليون إفريقي لا يحصلون على الكهرباء –ما يعادل نسبة 43٪ من إجمالي سكان القارة الإفريقية– و900 مليون شخص يعتمدون على مواقد الطهي في مناطق القارة. لذلك، هناك حاجة إلى الغاز في إفريقيا باعتباره بديلاً مناسبًا وأقل تلوثًا. وذلك في الوقت الذي تتوالى فيه الدعوات للدول الغربية بالحد من استخدام الغاز بهدف تخفيف حدة أزمات تغير المناخ.

إلا أنه من المحتمل أن تستفيد الدول الإفريقية المنتجة للنفط والغاز من الأزمة العالمية وبحث الدول الغربية عن أسواق جديدة للحصول على احتياجاتها من النفط والغاز، وذلك على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وإن كان ذلك يتطلب توسيع الاستثمار في قطاع النفط، الأمر الذي يتطلب بعض العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية مثل الاستقرار السياسي والأمني والحكم الرشيد في القارة الإفريقية . وقد عززت الأزمة الراهنة أيضًا حاجة الدول الإفريقية إلى إحداث سلسلة من التطوير والتحديث فيما يتعلق بصناعة الطاقة في القارة، لا سيما البحث عن مشروعات نفطية جديدة وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز الطبيعي. وذلك مِن أجل أن تصبح موردًا أساسيًا للطاقة لأوروبا وغيرها، خاصة بعد تعطيل أسواق الطاقة العالمية الذي دفع القوى الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة لتأمين الاحتياجات النفطية . الأمر الذي يعزز العوائد الاقتصادية للحكومات الإفريقية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء القارة على المدى الطويل.

رابعًا- مستقبل دور إفريقيا ونفوذها في سوق الطاقة العالمي:

بات النفط الإفريقي يفرض نفسه بصفته أحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي. كما يعد أحد أبرز محاور التنافس الدولي على القارة الإفريقية، في ضوء ما يشهده السياق الدولي من تطورات راهنة مثل تداعيات جائحة كوفيد-19، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية في شرق أوروبا. فمن المتوقع ارتفاع الواردات النفطية للقوى الكبرى خلال السنوات المقبلة من الدول الإفريقية؛ إذ تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى ارتفاع الواردات النفطية الصينية لتصل إلى نحو 13 مليون برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2030 .

ويعد خروج روسيا المحتمل في المستقبل من سوق الغاز الأوروبي بمثابة فرصة جيدة للقارة الإفريقية لإمداد الدول الأوروبية بما تحتاجه من النفط والغاز، ما يمنحها زخمًا لتعزيز اقتصاداتها وتعزيز التعاون الإفريقي الأوروبي في مجال الطاقة. كما تؤكد المشروعات الجارية والمستقبلية للنفط والغاز في إفريقيا الفرصة الحاسمة للدول الإفريقية لممارسة دور أكثر مركزية في سوق الطاقة العالمية، بوصفها بديلاً مناسبًا قادرًا على التدخل لسد الفجوة في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة بما يتراوح بين 50-190 مليار متر مكعب سنويًا.

ومع ذلك، يتوقف تعزيز الدور الإفريقي في مجال الطاقة على الصعيد الدولي على عدد من العوامل، والتي تتمثل أبرزها في دور روسيا في سوق الطاقة العالمي، ومدى تأثر إمداداتها إلى أوروبا بكيفية تطور مفاوضاتها مع أوكرانيا، كما يتضح من تذبذب الأسعار بما يتماشى مع التصورات حول كيفية تقدم المحادثات بين الطرفين. بالإضافة إلى حجم الحصة السوقية التي يسيطر عليها المنتجون الآخرون غير الأفارقة، إذ لا تعتمد أوروبا لسد الفجوة في الطلب على الغاز على إفريقيا فحسب، بل تتعدد المصادر الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا، كما يبرم الأوروبيون صفقات طويلة الأجل مع الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط.

توجد كذلك بعض التحديات التي تواجه صناعة الطاقة في إفريقيا الَّتي قد تؤثر على إمدادات الغاز والنفط إلى أوروبا، وتتمثل أبرزها في تزايد الطلب المحلي في الدول الإفريقية على الغاز، وتدهور البنية التحتية الإفريقية ونقص الاستثمار فيها حيث تواجه نيجيريا التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز في إفريقيا قيودًا على إمدادات الغاز، كما تعوق البنية التحتية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التصديرية للخارج. فقد أشارت تقديرات إلى أن ضعف البنية التحتية قد أسهم في انخفاض إنتاج النفط بنسبة 19٪ في عام 2019 مقارنة بنسبة 7,8٪ في عام 2017، فيما شهد إنتاج الغاز الإفريقي انخفاضًا نسبيًّا بلغ نحو 5٪ خلال الفترة نفسها . ويؤثر تصاعد التحديات الأمنية سلبًا على مشروعات النفط والغاز، إذ يتسبب نشاط تنظيم داعش الإرهابي في منطقة كابو ديلجادو الَّذي بدأ منذ عام 2017 في تعطيل مشروعات تطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال في البلاد بقيمة 50 مليار دولار من قبل الشركات الدولية، مثل توتال إنيرجيز الفرنسية وإكسون موبيل الأمريكية وإيني الإيطالية . فيما تعرقل طبيعة السياق السياسي والأمني المعقد في منطقتي الساحل والصحراء، وغرب إفريقيا تنفيذ المشروعات النفطية ومرور خطوط أنابيب النفط والغاز عبرها بسبب تفاقم نشاط التنظيمات الإرهابية هناك.

وإجمالًا، بإمكان قارة إفريقيا أن تفرض نفسها على الساحة الدولية من خلال تعظيم دورها في سوق الطاقة العالمية، واستغلال المتناقضات الدولية خلال الفترة الراهنة، مستغلة الإمكانيات الهائلة التي تستحوذ عليها في مجالي النفط والغاز الطبيعي. وهو ما يتطلب تجاوز جميع التحديات التي يُمْكن أن تعرقل المشروعات النفطية لا سيما تدهور البنية التحتية الإفريقية، واستغلال حالة التنافس الدولي المتصاعد بين القوى والشركات الدولية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، وتعزيز العوائد الاقتصادية للدول الإفريقية.

قضية العدد

الخلاف العربي- الإيراني حول حقل الدرة

أ. أحمد أبو يوسف
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

خلفية تاريخية وجغرافية للخلاف العربي- الإيراني حول حقل الدرة

تم اكتشاف حقل الدرة عام 1967 حينما لم تكن الحدود البحرية مُعرفة بين الدول بشكل واضح، كما كان الغاز في ذلك الوقت موردًا غير استراتيجي للدول. ولم يتم تطوير الحقل بسبب الخلاف الذي نشب بين الكويت والسعودية من طرف وإيران من طرف آخر، حيث تطالب إيران بحقها في مشاركة الموارد النفطية والغازية للحقل، لكنها ترفض التفاوض رغم ذلك. ورغم بدء الطرفين التفاوض حول ترسيم الحدود المائية، إلا أن المفاوضات توقفت في 2014 دون أن تُثمر عن أية نتيجة، مع العلم أن طهران قد مضت قدمًا في مفاوضات ترسيم الحدود المائية مع قطر، وأنه تم التوصل إلى اتفاق في 2010.

في مارس 2022، وقعت الكويت وثيقة مع السعودية لتطوير حقل الدرة، الذي من المتوقع أن ينتج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميًا و84 ألف برميل يوميًا من المكثفات، وفقًا لبيان صدر عن مؤسسة البترول الكويتية. وتشير بعض الدراسات أيضًا إلى أن الحقل يحتوي على 11 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، علاوة على 300 مليون برميل نفطي . لكن إيران شككت في مشروعية الاتفاق الكويتي السعودي واعتبرته «غير قانوني»، كما طالبت بضرورة انضمامها لأي محاولة تهدف لتطوير الحقل وتشغيله أو الاستفاده من موارده. وقد بررت إيران موقفها قائلةً حينها إن هناك أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت.

بالنظر إلى الخريطة (1)، من الواضح أن الحقل يقع ضمن المياه الإقليمية للكويت والسعودية، وحتى إذا قمنا بشد خط مستقيم في منتصف الخليج على اعتبار أن الخليج العربي بحر مغلق وليس مفتوحًا ما يعني أن ترسيم الحدود المائية يتم وفق البعد عن اليابسة وليس وفق تحديد الجرف القاري، سوف نجد أن الحقل يقع في الجزء الخاص بالكويت. ورغم ذلك، تدعي إيران أن أجزاءً من الحقل متصلة بحقل أرش الإيراني، ومن ثم تطالب بمشاركة الموارد مع الدول المستفيدة.

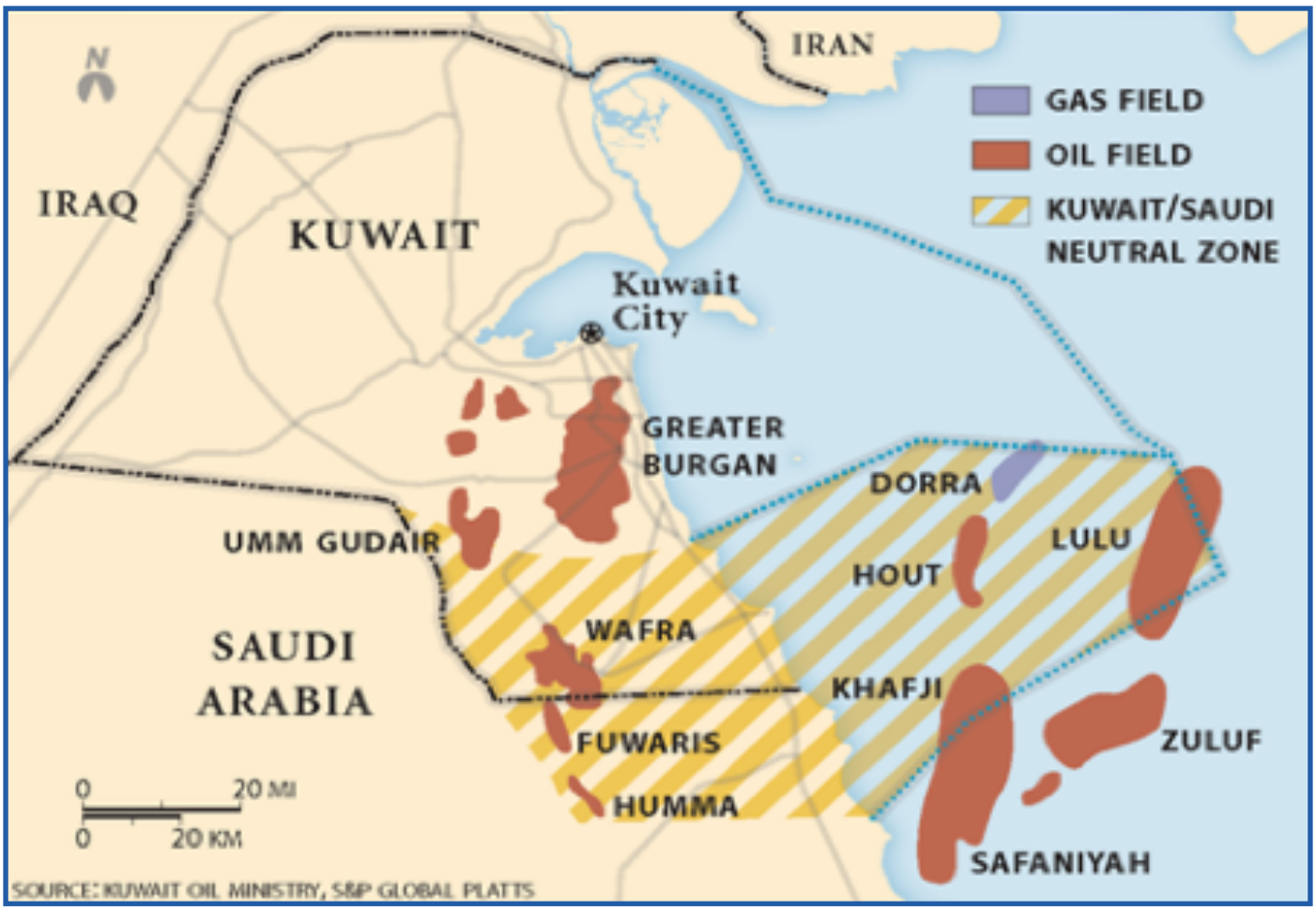

خريطة (1).

وتظهر الخريطة رقم 2 الموقع الجغرافي لكل من حقل الدرة الكويتي السعودي وحقل أرش الإيراني، ما يوحي أنه من السهل الفصل بين الحقلين بشكل مستقيم، على افتراض صحة الادعاءات الإيرانية. ولكي يتم ذلك فعلا، لابد من إجراء مباحثات وتعيين فريق من الخبراء لدراسة الحالة بشكل أدق.

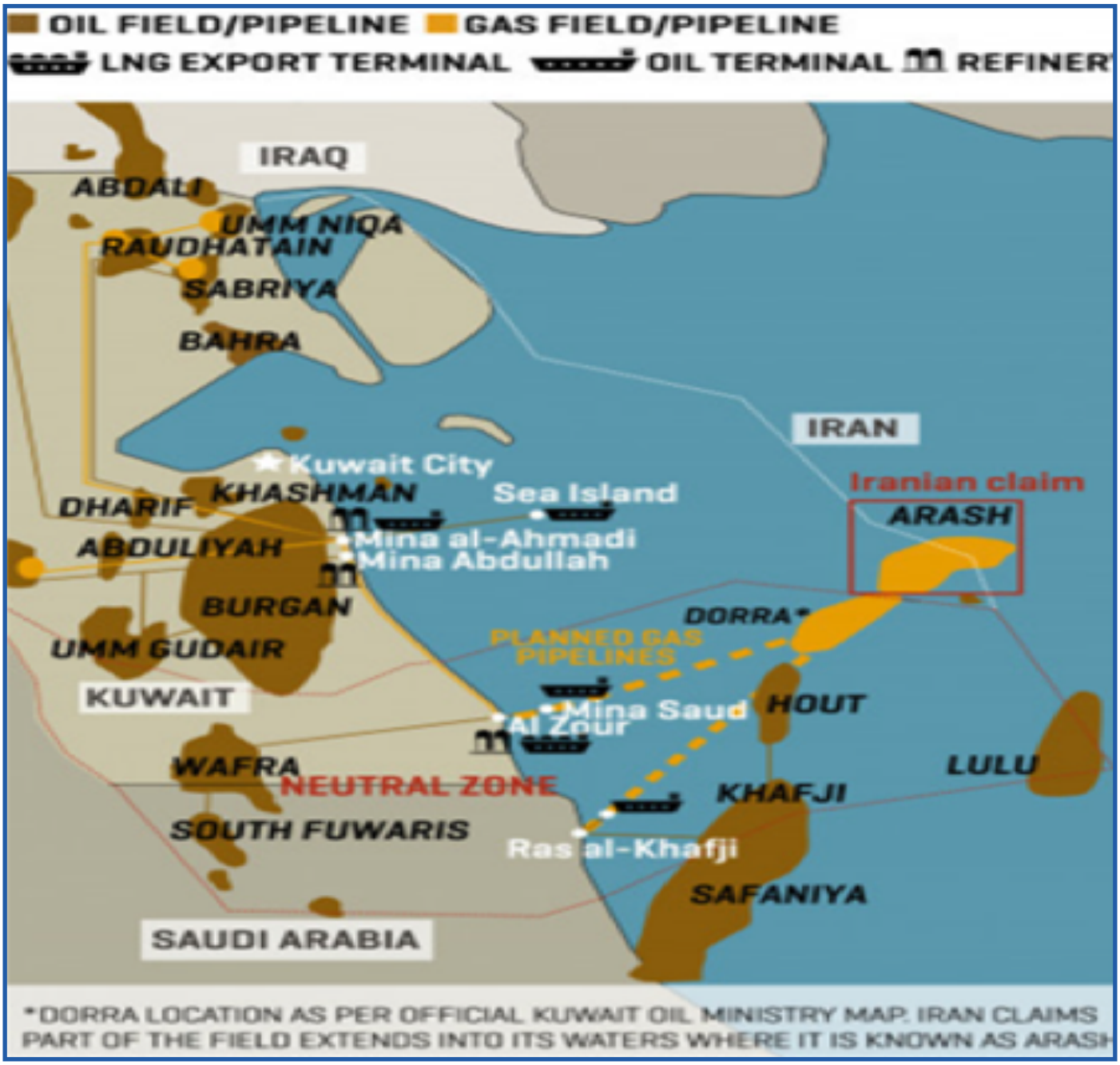

خريطة (2).

أ. فادي خليل
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

الإطار القانوني الحاكم للخلاف العربي-الإيراني على حقل الدرة الغازي

مقدمة:

وجهت إيران الدعوة إلى الكويت (التي تمثل السعودية أيضاً)، في مارس 2023، للتفاوض على ترسيم حدودهما البحرية والتي تتضمن حقل الدرة الغازي المتنازع عليه بينهم منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن البلدين لم ينجحا في التوصل إلى اتفاق بسبب اختلافهما على طريقة الترسيم. تصر إيران على اعتماد نهج الجرف القاري بناءً على اعتبارها الخليج العربي بحراً مفتوحاً، بينما تتمسك الكويت باتباع نهج البحار المغلقة أو شبه المغلقة، وتحتج على ترسيم إيران للحدود بين الجزيرة الإيرانية «خرج» والبر الرئيسي للكويت، لتجاهلها جزيرة «فيلكا» الكويتية.

وعليه، تُحلل هذه الورقة، وتقدم استنتاجات بشأن، مضمون مصادر القانون الدولي الحاكمة للنزاع على حقل الدرة، الممارسات الإيرانية تجاهها وردود فعل الكويت والسعودية المضادة، الاتفاقيات الكويتية السعودية المنظمة لاستغلالهما للحقل، وردود أفعال إيران تجاه تلك الاتفاقيات الكويتية السعودية وردود أفعال الكويت والسعودية تجاهها، وذلك لتحديد الدول صاحبة الحقوق السيادية على الحقل والأسس القانونية لذلك، فضلاً عما إذا كانت أية دولة قد انتهكت الحقوق السيادية لدولة أخرى المتعلقة بالحقل، علاوة على عما إذا كانت أية دولة قد قوضت حقوق دولة أخرى في التنمية الشاملة لها.

أولاً: عرض مضمون مصادر القانون الدولي المتعلقة بالنزاع على حقل الدرة:

تمثل الاتفاقيات الدولية، والقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة للقانون (الوطني والدولي)، المصادر الثلاث المنشئة للقاعدة القانونية الدولية، طبقاً للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويركز هذا القسم على عرض نصوص مواد الاتفاقيات، التي سوف نبني تحليلنا القانوني عليها.

1. الاتفاقيات الدولية:

أ. اتفاقية مونتفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول لعام 1933:

إن اتفاقية مونتفيديو هي واحدة من أقدم اتفاقيات القانون الدولي المعاصر، وعلى الرغم من تصديق 16 دولة فقط من أمريكا الجنوبية عليها، إلا أنها أصبحت عرفاً دولياً ملزمًا لكل الدول فيما بعد.

تنص المادة 4 من الاتفاقية على أن الدول متساوية من الناحية القانونية وتتمتع بنفس الحقوق وتتمتع بأهلية متساوية في ممارستها. كما لا تعتمد حقوق كل دولة على القوة التي تمتلكها لتأكيد ممارستها، ولكن على حقيقة وجودها كشخص بموجب القانون الدولي. وبحسب المادة 5، الحقوق الأساسية للدول ليست عرضة للتأثر بأي شكل من الأشكال. وتشير المادة 8 إلى أنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. وتوضح المادة 10 بأن المصلحة الأساسية للدول هي الحفاظ على السلام، ومن ثم، يجب تسوية كل خلافاتهم بطرق سلمية معترف بها. وبموجب المادة 11، فإن أراضي الدولة مصونة ولا يجوز أن تكون هدفا للاحتلال العسكري ولا لتدابير القوة الأخرى التي تفرضها دولة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر أو لأي دافع مهما كان بشكل مؤقت.

ب. ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945:

يأتي ميثاق الأمم المتحدة في مقدمة الاتفاقيات الدولية من حيث الأهمية، وليس الترتيب الزمني المتبع في هذا القسم، حيث تنص مادته الثانية والخاصة بمبادئ المنظمة العالمية (والقانون الدولي كما سنرى)، على 4 فقرات هامة، كما يلي:

1- تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2- لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

3- يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

4- ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

وبخصوص المقصود بالمبدأ الوارد في المادة (32) من الميثاق، والخاص بالتزام الدول بفض منازعاتهم سلميًا، تفيد المادة (33) منه على أنه: «يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها».

ج- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982:

بالمقارنة مع اتفاقية الجرف القاري لعام 1958 التي وقعت عليها إيران فقط في 28 مايو 1958، نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 هي الاتفاقية الوحيدة الخاصة بقانون البحار الحاكم لمنطقة الجرف القاري، التي صدقت عليها الكويت (في 28 مايو 1986) والسعودية (في 24 إبريل 1996) ووقعت عليها إيران (في 10 ديسمبر 1982)، مما يجعل هذه الاتفاقية الأخيرة هي الوحيدة واجبة التطبيق على النزاع محل هذه الورقة، جزئيًا، بسبب توقيع إيران وليس تصديقها عليها.

تنص المادة (71)، المعنية بتحديد خطوط الأساس المستقيمة، من الاتفاقية على أنه: «حيث يوجد في الساحل انبعاج عميق وانقطاع، أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرةً، يجوز أن تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة». كما تشير المادة 76 الخاصة بتعريف الجرف القاري لأي دولة ساحلية إلى أنه: «يشمل ... قاع أرض المساحات المغمورة وباطنها التي تمتدّ إلى ما وراء بحرها الإقليمي، في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة يمتدّ إلى تلك المسافة».

كذلك تُعرف المادة 122 البحر المغلق أو شبه المغلق على النحو التالي: «البحر المغلق أو شبه المغلق خليجًا أو حوضًا أو بحرًا، تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق، أو يتألف كليًا أو أساسًا من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر». بالإضافة إلى ذلك، تُلزم المادة 279 الدول الأطراف في الاتفاقية بتسوية «أي نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها بالوسائل السلمية وفقًا للفقرة 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقًا لهذا الغرض تسعى إلى إيجاد حل بالوسائل المبينة في الفقرة 1 من المادة 33 من الميثاق»، وهو ما تكرره المادة 280 من الاتفاقية.

د. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969:

تتلخص أهمية اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في كونها الاتفاقية الدولية الوحيدة المنظمة لحياة أية معاهدة دولية تُبرم بين دول، منذ مناقشة الدول لموادها وحتى انقضائها. انضمت الكويت لاتفاقية فيينا في 11 نوفمبر 1975، والسعودية في 14 إبريل 2003، في حين أيضاً اكتفت إيران بالتوقيع عليها في 23 مايو 1969. وقد صارت الاتفاقية عرفاً دولياً كذلك، لذا فهي ملزمة لإيران.

تنص المادة 18 من الاتفاقية على أنه: «تلتزم الدولة بالامتناع عن الأعمال التي تعطل موضوع المعاهدة أو غرضها وذلك: (أ) إذا كانت قد وقعت المعاهدة ... إلى أن تظهر بوضوح نيتها في ألا تصبح طرفاً في المعاهدة»، كما تفيد المادة 36(1) بأنه: «ينشأ حق للدولة الغير من نص في المعاهدة إذا قصد الأطراف فيها أن يمنح النص هذا الحق إما للدولة الغير، أو لمجموعة من الدول تنتمي إليها، أو لجميع الدول، ووافقت الدولة الغير على ذلك، وتفترض الموافقة ما دامت الدولة الغير لم تبد العكس، إلا إذا نصت المعاهدة على خلاف ذلك».

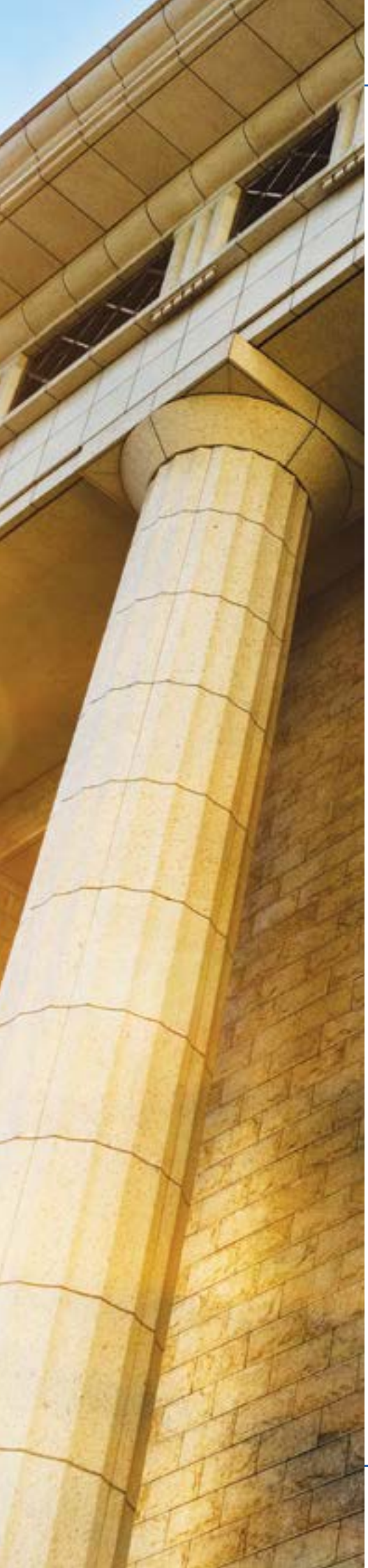

القانون الدولي العرفي:

أ. إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة 1970.

نجد التفسير المعتمد لميثاق الأمم المتحدة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، الذي يشير إلى أن «مبادئ الميثاق التي يتضمنها هذا الإعلان تمثل المبادئ الأساسية للقانون الدولي». وعلى الرغم من كون الإعلان غير ملزم شكلاً، فإنه أصبح عرفاً دولياً من حيث المضمون.

«المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشئون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً للميثاق ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان، في الشئون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى.

ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، ... لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق .

(ج) على الدول أن تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية ... وفقًا لأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع.

مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة. ولها حقوق وواجبات متساوية، وهي أعضاء متساوية في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها. وتتضمن المساواة في السيادة العناصر الآتية بوجه خاص: (أ) الدول متساوية من الناحية القانونية ؛ (ب) تتمتع كل دولة من الدول بالحقوق الملازمة للسيادة الكاملة ؛ (ج) على كل دولة واجب احترام شخصية الدول الأخرى ؛ ... (و) وعلى كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذًا كاملاً يحدوه حسن النية والعيش في سلام مع الدول الأخرى».

ب. ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974:

كما ذكرنا في الجزء السابق الخاص بإعلان مبادئ القانون الدولي، فعلى الرغم من كون ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول غير ملزم شكلاً إلا أن الغالبية العظمى من نصوصه أصبحت عرفاً دولياً من حيث المضمون. وفيما يلي نعرض هذه النصوص.

الفصل الأول: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية:

تخضع العلاقات الاقتصادية بين الدول وكذلك العلاقات السياسية وغيرها للمبادئ التالية بصورة خاصة:

(أ) سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

(ب) تساوى جميع الدول في السيادة.

(ج) عدم الاعتداء.

(د) عدم التدخل.

(هـ) المنفعة المتبادلة والعادلة.

(و) التعايش السلمي.

(ز) تسوية المنازعات سلميًا.

(ح) الوفاء بإخلاص بالالتزامات الدولية.

(ط) عدم محاولة طلب الهيمنة ومناطق النفوذ.

المادة 2:

1. لكل دولة سيادة كاملة دائمة، تمارسها بحرية، على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية، بما في ذلك امتلاكها واستخدامها والتصرف فيها.
2. ولكل دولة الحق في: (ب) تنظيم نشاطات الشركات غير الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها، واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتمشيها مع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ... وعلى كل دولة، مع الرعاية التامة لحقوقها السيادية، أن تتعاون مع الدول الأخرى في ممارسة الحق المنصوص عليه في هذه الفقرة الفرعية.

المادة 7:

كل دولة هي المسؤولة الأولى عن النهوض بالإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعبها. وتحقيقًا لهذا الغرض يكون لكل دولة الحق والمسؤولية في اختيار وسائل وأهداف إنمائها، وتعبئة مواردها واستخدامها بصورة كاملة، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية، وضمان مشاركة شعبها مشاركة كاملة في عملية الإنماء ومنافعه. ومن واجب الدول جميعًا أن تتعاون، بصورة فردية وجماعية، في إزالة العقبات التي تعوق هذه التعبئة وهذا الاستخدام.

المادة 8:

ينبغي أن تتعاون الدول في تسهيل قيام علاقات اقتصادية دولية أكثر رشادا وإنصافًا.

المادة 24:

على جميع الدول واجب تسيير علاقاتها الاقتصادية المتبادلة بطريقة تراعى فيها مصالح البلدان الأخرى. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على جميع الدول، تحاشي الاخلال بمصالح البلدان النامية.

المادة 26:

على جميع الدول واجب التعايش في تسامح والعيش معًا في سلام .

المادة 27:

1– لكل دولة الحق في التمتع الكامل بمنافع التجارة المالية المنظورة وفي الاشتراك في توسيع هذه التجارة.

2– تكون التجارة العالمية غير المنظورة، القائمة على أساس الكفاءة والمنفعة المتبادلة المنصفة، والعاملة على توسيع الاقتصاد العالمي، هي الهدف المشترك لجميع الدول . وينبغي النهوض بدور البلدان النامية في التجارة العالمية غير المنظورة وتدعيمه تمشيًا مع الأهداف المذكورة أعلاه، مع ضرورة مراعاة خاصة للاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية.

3– ينبغي على جميع الدول التعاون مع البلدان النامية في جهودها إلى زيادة قدرتها على كسب النقد الأجنبي من المعاملات غير المنظورة، وفقًا لطاقات كل بلد نام واحتياجاته، وتمشيًا مع الأهداف المذكورة آنفًا.

ج. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعريف العدوان لعام 1974:

أُعتمد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعريف العدوان رقم 3314 (د – 29) بالإجماع، وقد صار بلا أدني شك عرفاً دولياً. تنص المادة 3 منه على أنه: «تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة 2 وطبقًا لها :(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه ...». وبموجب المادة 5 منه فإن «... العدوان يرتب مسؤولية دولية».

د. مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً:

صاغت وفسرت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، في عام 2001، مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، بناءً على موقف القانون الدولي العرفي، وقد أقرت معظم الدول وفقهاء القانون الدولي وكل المحاكم الدولية ذلك. وبحسب للمادة 2 من مشروع المواد: «ترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليًا إذا كان التصرف المتمثل في عمل أو إغفال: (أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ و(ب) يشكل خرقًا لالتزام دولي على الدولة».

3. المبادئ العامة للقانون:

من أمثلة المبادئ العامة للقانون المعنية بالقضية محل الورقة، مبدأ الاعتراف سيد الأدلة، أي أن اعتراف طرف في قضية معينة بإرادته الحرة بصحة حجة خصمه هو أقوى دليل على صحتها. كذلك، مبدأ الأيدي النظيفة، أي عدم مساهمة خطأ المخطئ في تبرئته أمام القانون، أو «عدم ولادة الأخطاء للحقوق». وهناك مبدأ عدم التزام الدول في العلاقات الدولية إلا بإرادتها، والذي بموجبه تنشأ واجبات الدول في العلاقات الدولية فقط عند موافقتها على نشأة أو تفسير قاعدة دولية ملزمة لها صراحةً أو ضمناً. ومن المبادئ الهامة أيضاً، مبدأ حسن الجوار: عدم إضرار الدول المتجاورة لبعضها دون سند قانوني سليم.

ثانياً: الممارسات الإيرانية تجاه مصادر القانون الدولي الحاكمة للنزاع على حقل الدرة، وردود فعل الكويت والسعودية المضادة:

تتمثل أهمية هذا القسم في فهم موقف كل طرف في النزاع من تصرفات الطرف الآخر، كجزء أساسي من عملية تحديد الدول صاحبة الحقوق السيادية على الحقل والأسس القانونية لذلك، وعما إذا كانت أية دولة قد انتهكت الحقوق السيادية لدولة أخري المتعلقة بالحقل، وعما إذا كانت أية دولة قد قوضت حقوق دولة أخرى في التنمية الشاملة لها، كما ذكرنا في المقدمة.

أعلن رئيس شركة نفط الجرف القاري الإيرانية الحكومية، في يناير 2001، نية طهران المنفردة تنفيذ مشروع تطوير شامل لحقل الدرة، إذا لم توافق الكويت على عرض إيراني لتطوير على نحو مشترك، مضيفاً إطلاق طهران بالفعل عملياتها لذلك التطوير (والإنتاج) دون تباطؤ، ترقباً لرد فعل الكويت. وفي نفس العام، رفعت طهران التوترات بنشرها معدات حفر قرب جانبها من الحقل، الأمر الذي دفع الكويت إلى إيداع سلسلة من الشكاوى لدي منظمات دولية. وفي عام 2003، رفضت إيران دعوة الكويت إلى عرض نزاعهما بشأن حقل الدرة على التحكيم الدولي. بعد ذلك، صرح رئيس «شركة نفط الجرف القاري» الإيرانية نية إيران إنتاج النفط من منطقة الجرف القاري للحقل أحادياً، حال عدم التوصل إلى اتفاق بينها وبين الكويت. رداً على ذلك، استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية، في يناير2012، القائم بأعمال السفير الإيراني وسلمه مذكرة احتجاج، مؤكداً خلال لقائهما على أن منطقة الجرف القاري هي متنازع عليها، ومحل مفاوضات بين البلدين لغرض ترسيمها نهائياً، وأنه يمكن القيام بتلك الأعمال المنفرة فقط بعد هذا الترسيم.

رفضت إيران دعوات الكويت والسعودية لترسيم حدودها البحرية معهما. وقد صرح بعد ذلك المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأن إيران والسعودية والكويت لهم سيادة مشتركة على حقل الدرة لوقوعه جزئياً في المياه الحدودية لإيران والكويت، معتبرًا أن لإيران الحق في استغلاله على نحو تشاركي مع الكويت والسعودية، كما أضاف أنه «وفقًا للأعراف الدولية، فإن أي خطوة للاستثمار والتطوير في هذا الحقل يجب أن تكون بالتنسيق والتعاون بين الدول الثلاث». تلا ذلك تعبير الكويت عن رفضها لهذه التصريحات، مؤكدةً أنه، طبقاً للقانون الدولي، حقل الدرة هو «حقل كويتي سعودي خالص»، ولا يدخل في نطاق المنطقة المتنازع عليها مع إيران.

واحتجاجاً على طرح طهران مشروعين لتطوير الحقل واستخراج الغاز لصالحها، في أغسطس 2015، استدعت وزارة الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها. وفي شهر مايو من السنة التالية، دخلت السفن العسكرية الإيرانية المناطق البحرية الكويتية والسعودية، مما أدي إلى إيداع الكويت والسعودية مذكرة احتجاج لدي الأمم المتحدة، حيث وصفا فعل إيران بـ «التهديد». بعد ذلك، أصدرت الكويت والسعودية بياناً مشتركًا، في إبريل 2022، اقترحتا فيه إجراء مفاوضات مع إيران لترسيم الحدود الشرقية للمنطقة المغمورة التي تضم حقل الدرة. وأشار البيان إلى أن كلا البلدين قد سبق وأن دعيا إيران للتفاوض على ترسيم الجرف القاري بين الكويت والسعودية وإيران، لكنهما لم يتلقيا أي رد. هذا وقد جددت حينئذ الكويت والسعودية دعوتهما إلى إيران لبدء تلك المفاوضات.

تجدر الإشارة أنه على مدار السنوات الماضية، أجرت الكويت وإيران مباحثات لتحديد وضع منطقة الجرف القاري على حدودهما البحرية، دون الوصول إلى نتيجة فعالة. كذلك، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن إيران «ستحتفظ بالحق في استخدام حقل الغاز» بالشكل الذي تراه مناسبًا، مشيرًا إلى أن سلوكها سيكون متسقًا «مع الاتفاقات السابقة». وكرر أن «أي عمل في هذا المجال يجب أن يتم تنسيقه من قبل الدول الثلاث». أعلن وزير النفط الإيراني، في مارس 2023، قيام إيران بعمليات حفر في حقل الدرة، باعتبار أن هناك أجزاء من الحقل في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت. كما صعدت إيران مطالبها، في مايو 2023، وادعت أن حقل الدرة يقع في مياهها الإقليمية، مما دعي وزير الطاقة السعودي إلى اعتبار أن هذا التصعيد يعرقل الخطط الكويتية السعودية لتطوير الحقل. كما أعلن رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية، في شهر يونيو من نفس العام، استعداد بلاده لبدء الحفر في الحقل، وأنه قد تم تقديم خطة لتطويره إلى مجلس إدارة الشركة الإيرانية، بغض النظر – على ما يبدو – عن أي اتفاق مع الكويت والسعودية. وقد تجدد الخلاف على حقل غاز الدرة بين إيران من جهة والكويت والسعودية من جهة أخرى بعد أن أعلنت طهران مطلع يوليو 2023 عزمها إجراء عمليات حفر في الموقع ضمن خطتها لتطوير الحقل المتنازع عليه. حينئذ طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الكويتي من إيران ترسيم حدودها الدولية مع الكويت أولاً قبل المطالبة بأي حق في حقل الدرة.

ثالثاً: الاتفاقيات الكويتية السعودية المنظمة لاستغلال حقل الدرة:

أبرمت الكويت والسعودية عدة اتفاقيات لترسيم حدودهما البحرية، ولتقسيم واستغلال حقل الدرة، ليس لمنفعتهما الاقتصادية فحسب، بل إثباتاً منهما أيضاً بأحقيتهما في أن يكونا لهما حقوق سيادية على الحقل. وفيما يلي نعرض هذه الاتفاقيات بحسب تسلسلها وتطورها التاريخي.

رُسِمت الحدود بين العراق والكويت والسعودية الناشئة، في غياب إيران، لأول مرة في عام 1922 بموجب اتفاقيتي المحمرة وبرتوكولات العقير، حيث تم تأسيس ما تسمي بـ «المنطقة المشتركة أو المحايدة» بينهم، مع ذلك، على نحو ملتبس. وفي عام 1965، وقّعت الكويت والسعودية على اتفاقية تقسيم ثانية، نصت على ملكيتهما المشتركة للثروات الكامنة في باطن أرض تلك المنطقة.

في منتصف ستينيات القرن الماضي، وعلى نحو رضائي، أعطت إيران حق التنقيب عن واستغلال الغاز في حقل الدرة لشركة «بريتش بتروليوم»، في حين أعطت الكويت ذات الحق إلى شركة «رويال داتش شل»، إلا أن الامتيازين قد تقاطعا في جزء من الحقل. كذلك، طورت الكويت والسعودية منطقة محايدة، تُعرف باسم «المنطقة المحايدة المُقسمة»، تغطي المنطقة الحدودية البرية والبحرية بينهما. بعد ذلك، وقعت الشقيقتان اتفاقية ثالثة، في يوليو 2000، لترسيم الحدود البحرية بينهما في منطقة الجرف القاري، الواقع فيها حقل الدرة، وذلك من نهاية الحدود البرية إلى اتجاه البحر، وقد قسمت الاتفاقية الحقوق السيادية على المنطقة وثرواتها بينهما. وعقب استئناف إيران التنقيب في الحقل في عام 2001، أبرم البلدان اتفاقية ترسيم حدود بحرية رابعة، وتخطط لإنشاء خزانات مشتركة للنفط.

أبرمت الشقيقتان، في ديسمبر 2019، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك لتطوير حقل الدرة، تلاها إعلانهما في يناير 2020 عن نيتهما تعيين مستشار تقني لمراجعة وتقييم خطة وتكاليف تطوير حقل الدرة، وتوقعات الإنتاج، وخيارات التخزين، وتحديد حصة الغاز لكل دولة. واستناداً على اتفاق أُبرم بين الشقيقتين في مارس 2022، تم تقسيم غاز حقل الدرة بالتساوي بينهما، ووجهت كلٍ منهما نسبتها عبر أنابيب إلى أراضيها، كما اتفقتا على تطويره على بعد ما يقرب من خمسين ميلاً (80 كم) من ساحل كل منهما. وفي شهر ديسمبر من نفس العام، اتفقت شركتا «أرامكو» السعودية و«نفط الخليج» الحكومية الكويتية على التشارك في تطوير الحقل، وعليه قررا تقاسم ثروات المنطقة المشتركة بينهما مناصفةً بصرف النظر عن كميات الغاز أو النفط الموجودة فيها.

رابعاً: ردود أفعال إيران تجاه الاتفاقيات الكويتية السعودية، وردود أفعال الكويت والسعودية المضادة:

لذات الأسباب المذكورة أعلاه في الجزء الخاص بـ «الممارسات الإيرانية تجاه مصادر القانون الدولي الحاكمة للنزاع على حقل الدرة، وردود فعل الكويت والسعودية المضادة»، نقوم بالتوازي وعلى قدم المساواة، في هذا القسم، بعرض كيف ردت إيران على إبرام الكويت والسعودية لاتفاقياتهما الثنائية سالفة الذكر، وماهية ردود أفعال الكويت والسعودية تجاهها.

نتيجةً لتقاطع الامتيازين التي أعطتهما إيران والكويت لشركتي «بريتش بتروليوم» و«رويال داتش شل»، تباعاً، للتنقيب عن واستغلال الغاز في حقل الدرة، في ستينيات القرن الماضي، «احتجت الكويت على بحث إيران عن الغاز في الحقل الذي لم يتم الاتفاق بشأن ترسيم الحدود فيه».

وصفت إيران الاتفاقية المبرمة بين الكويت والسعودية في مارس 2022 بأنها «غير قانونية»، مؤكدةً على أنها يجب أن تنضم إلى أي إجراءات تستهدف العمل في الحقل وتطويره، ولكنها وافقت على التفاوض مع الكويت فقط على ترسيم حدود الجرف القاري بينهما، قبل – على حد قولها – أن تقبل بدخول السعودية على الخط لاحقاً. وردت الكويت بأن حقل الدرة هو «حقل كويتي وسعودي بالكامل». هذا، ووفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، غرد وزير النفط الإيراني عبر «تويتر»، معلناً قرب بدء عمليات الحفر في حقل الدرة وذلك بنصب القاعدة، مؤكداً أنه «رغم رغبتنا بالتفاوض والتعاون لتطوير الحقول المشتركة إلا أن الإجراءات الأحادية لا تمنع تنفيذ المشروع المذكور». وأضاف «التصرف من طرف واحد (يقصد السعودية والكويت) بشأن الحقل لن يمنعنا من تطبيق خطتنا»، وأن طهران سوف تستكمل دراساتها الشاملة في الحقل، كتمهيد لبدء تركيب منصات الحفر والقيام بالدراسات الزلزالية.

دعا رئيس مجلس إدارة جمعية شركات حفر النفط والغاز الإيرانية إلى التحذير من تفريغ السعودية لحقول النفط الحدودية، رداً على اتفاق شركتي «أرامكو» و«نفط الخليج»، المبرم في ديسمبر 2022، والمُشار إليه أعلاه.

خامساً: الاستنتاجات:

بناءً على العرض السابق، نستنتج النقاط الآتية:

1. الكويت والسعودية هما أصحاب الحقوق السيادية على حقل الدرة وحدهما في الوقت الحالي.

استنادًا إلى العرض السابق، ولتحديد الدول صاحبة الحقوق السيادية، وتلك التي لا تملكها، على حقل الدرة، والأساس القانوني لذلك، نبين عدة نتائج مستخلصة هامة، على النحو التالي:

إن اعتراف إيران ذاتها، وهي الخصم، بإرادتها الحرة وبشكل متكرر بسيادة الكويت والسعودية على الحقل، عملاً بمبدأ الاعتراف سيد الأدلة، الأمر الذي بذاته يحسم مسألة تلك السيادة.

للكويت الحق في التمسك بتطبيق المادة (7) لتحديد خطوط الأساس المستقيمة، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، «حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل [الخاص بها] وعلى مسافة قريبة منه مباشرةً»، وهذه الجزر هي وربة، وبوبيان، ومسكان، وفيلكا، وأم النمل، وعوهه، وكبر، وقاروه، وأم المرادم. وإذا طبقنا هذه المادة، سوف نجد أن «مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس»، الواردة في المادة 76 الخاصة بتعريف الجرف القاري لأي دولة ساحلية، من نفس الاتفاقية، تضع حقل الدرة بالكامل ضمن المياه الكويتية. كما أنه في ضوء المادة 122، التي تُعرف البحر المغلق أو شبه المغلق، من ذات الاتفاقية، يتضح لنا أن حجة إيران بشأن ترسيم حدودها البحرية مع الكويت عبر نهج الجرف القاري استناداً إلى اعتبار الخليج العربي بحرًا مفتوحًا، مغلوطة واقعيًا وقانونيًا؛ لأنه بحر شبه مغلق.

فضلاً عن ذلك، بموجب المادة 26 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، تتمتع الكويت والسعودية بالحقوق السيادية التي أعطتهما إياها الاتفاقيات التي أبرماها، خاصةً وأن هذه الاتفاقيات لم تنشئ حقوقاً لإيران طبقاً للمادة 36 (1) من نفس الاتفاقية، أو تخالف أحكام القانون الدولي، كما رأينا. علاوة على ذلك، عدم مسئولية الكويت أو السعودية عن عدم ترسيم إيران لحدودها البحرية مع الكويت، بحسب مشروع المادة 2 من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، حيث إن إيران قد رفضت بعض دعاوى الكويت والسعودية ذات الصلة، أو لم ترد على البعض الآخر، أو لم تستطع التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن مع الكويت دون أن يكون ذلك بسبب تعسف الأخيرة (مبدأ الأيدي النظيفة)، أو طالبت بحقوقها المزعومة قبل أن تثبت وجودها بالأساس (قبل أن تُرَسِم حدودها مع الكويت على نحو يعطيها تلك الحقوق دون الإخلال بأحكام القانون الدولي).

أخيراً وليس آخراً، بموجب مبدأ عدم التزام الدول إلا بإرادتها، فطالما لم تخل الكويت والسعودية بأحكام القانون الدولي، ولم يبرما أي اتفاق مع إيران، أو يدليا بأي تصريح رسمي، من شأنه أن يتوافق مع المطالب الإيرانية بخصوص حقل الدرة، كما رأينا، فإن الكويت والسعودية غير ملزمتين بتلك المطالب.
بناءً عليه، ليس لإيران أي حقوق سيادية على حقل الدرة في الوقت الحالي.

2. انتهاكات إيران للحقوق السيادية للكويت والسعودية على حقل الدرة:

حيث إن دولتي الكويت والسعودية هما أصحاب الحقوق السيادية على حقل الدرة وحدهما حالياً؛ ولما كانت المواد 4 و5 و8 و10 و11 من اتفاقية مونتفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول لعام 1933، والمادة 2(1) (2) (7) من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأي «عدم التدخل في الشئون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما» و«المساواة في السيادة بين الدول» الواردة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، الفصل الأول والمواد 24 و26 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974، والمادة 3 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعريف العدوان، ومبدأ حسن الجوار، يساوون بين الدول في الاحترام والحماية الكاملين، والمبنيين على مبدأ حسن النية، لسيادتهم وحقوقهم (بما فيها العيش في سلام صيانة أراضيهم) ووجباتهم وأهليتهم وممارستهم لحقوقهم ومنع التدخل في شئونهم الداخلية.

وبما أن المادة 18 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 تُلزم إيران، لتوقيعها وعدم تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، بالامتناع عن الأعمال التي تعطل موضوع المعاهدة أو غرضها ؛ فإن إيران قد انتهكت كل هذه القوانين الدولية بقيامها بالعديد من الأفعال غير المشروعة دون مبرر قانوني:

(أ) رفعها التوترات في عام 2001 بنشرها معدات حفر قرب جانبها من الحقل .

(ب) تصريحها بنيتها إنتاج النفط من منطقة الجرف القاري للحقل أحادياً، حال عدم التوصل إلى اتفاق بينها وبين الكويت.

(ج) إعلانها في يناير 2001 نيتها المنفردة تنفيذ مشروع تطوير شامل لحقل الدرة إذا لم توافق الكويت على عرض إيراني لتطوير على نحو مشترك، وبإطلاقها لعملياتها لذلك التطوير (والإنتاج) دون تباطؤ ترقباً لرد فعل الكويت.

(د) دخول السفن العسكرية الإيرانية المناطق البحرية الكويتية والسعودية في مايو 2016 .

(هـ) تأكيدها على حقها المزعوم في استخدام حقل الغاز بالشكل الذي تراه مناسبًا، بالاتساق مع «الاتفاقات السابقة»، وتكرارها بأن أي عمل في هذا المجال يجب أن يتم تنسيقه من قبل الدول الثلاث .

(و) إعلانها في مارس 2023 قيامها بعمليات حفر في حقل الدرة «باعتبار أن هناك أجزاء من الحقل في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت» .

(ز) تصعيد مطالبها دون مبرر في مايو 2023 بالادعاء أن حقل الدرة يقع في مياهها الإقليمية.

(ح) إعلانها مطلع يوليو 2023 عزمها إجراء عمليات حفر في الموقع ضمن خطتها لتطوير الحقل المتنازع عليه.

(ط) استئنافها التنقيب في الحقل في عام 2001 .

(ك) وصفها الاتفاقية المبرمة بين الكويت والسعودية في مارس 2022 بأنها «غير قانونية»، وتأكيدها على وجوب انضمامها إلى أي إجراءات تستهدف العمل في الحقل وتطويره.

(ل) إعلانها قرب بدء عمليات الحفر في حقل الدرة وذلك بنصب القاعدة، مؤكدةً «أن الإجراءات الأحادية (للكويت والسعودية) لا تمنع تنفيذ المشروع المذكور»، وأنها سوف تستكمل دراساتها الشاملة في الحقل كتمهيد لبدء تركيب منصات الحفر والقيام بالدراسات الزلزالية.

(م) تحذيرها من «تفريغ السعودية لحقول النفط الحدودية».

بالإضافة إلى ذلك، حيث إن المادة 10 من اتفاقية مونتيفيديو، والمادة 2 (3) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة 279 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومبدأ «واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق» الوارد في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، تنص على وجوب تسوية الدول لمنازعاتها الدولية بالطرق السلمية؛ فقد خالفت إيران كذلك هذه البنود القانونية الدولية بـ: رفضها عام 2003 دعوة الكويت إلى عرض نزاعهما على التحكيم الدولي، ورفضها دعوات الكويت والسعودية المتكررة لترسيم حدودها البحرية معهما، أو عدم ردها عليها.

3. تقويض إيران لحق الكويت والسعودية (كبلدان نامية) في التنمية الشاملة لدولتيهما:

حيث يقر مبدأ «واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق» المتضمن في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بأنه على الدول أن تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية وفقًا لأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع محل السير؛ وبما أن المادة 27 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول تشير إلى حق كل دولة في التمتع الكامل بمنافع التجارة المالية المنظورة وفي الاشتراك في توسيع هذه التجارة، والنهوض بدور البلدان النامية في التجارة العالمية غير المنظورة، ووجوب تعاون جميع الدول مع البلدان النامية في جهودها إلى زيادة قدرتها على كسب النقد الأجنبي من المعاملات غير المنظورة وفقًا لطاقات كل بلد نام واحتياجاته؛ فإن الانتهاكات والمخالفات الإيرانية سالفة الذكر تقوض حق الكويت والسعودية (كبلدان نامية) في التنمية الشاملة لدولتيهما؛ لأنها إما تُبقي الوضع المتوتر كما هو عليه، أو تهدد بإفساد تمتع الكويت والسعودية بحقوقهما السيادية على الحقل في الحاضر والمستقبل.

الخلاصة:

في الوقت الحالي، للكويت والسعودية وحدهما الحق في التمتع بالحقوق السيادية على حقل الدرة الغازي، بموجب مصادر القانون الدولي المتمثلة في الاتفاقيات الدولية الشارعة، والقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة للقانون، والاتفاقيات العقدية الثنائية المبرمة بينهما، وذلك إلى حين قبول إيران ترسيم حدودها البحرية مع البلدين، وإعطائها هذا الترسيم مثل تلك الحقوق السيادية. هذا، وطالما حاولت إيران، بما في ذلك مؤخراً، تعكير وقطع تمتع الكويت والسعودية بحقوقهما السيادية على الحقل – و بطريق غير مباشر – تقويض حقهما كبلدان نامية في التنمية الشاملة لدولتيهما، وذلك من خلال قيامها بأفعال، والإدلاء بالكثير من التصريحات، غير المشروعة دولياً، مما يُرتب مسؤوليتها القانونية عنها.

أ. مها محمود
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

الأهمية الاقتصادية لحقل الدرة

مقدمة:

بلا شك تحتل مصادر الطاقة أهمية قصوى في تشكيل ملامح المشهد الاقتصادي والسياسي، ولها انعكاسات شديدة الأهمية على العلاقات الدولية، حيث كانت ولا تزال مصدرًا هاماً للأزمات والحروب الإقليمية، و لا يمكن تصور استمرار رفاهية الدول الصناعية دون ضمان المنافذ إلى موارد الطاقة المختلفة. وتعد قضية الطاقة حالياً من أهم القضايا التي تحتل مكانة هامة في العلاقات الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، كما يتوقع العديد من الخبراء في كافة المجالات بأن الطاقة هى القضية التى ستهيمن على مائدة النقاش الدولي والسياسي المستقبلي للدول فيما بينها.

وينبع ذلك الاهتمام من الدور المحوري الذي تلعبه مصادر الطاقة منذ بدايات القرن العشرين؛ نظراً لإسهامها بشكل قوي في النمو الاقتصادي في المجتمعات المنتجة والمستهلكة. والدور المحوري الذي تلعبه بين المنتجين، شركات أو دول، وبين المستهلكين، أفراداً أو حكومات، في مراحل الأزمات والاستقرار، وقد أدى ذلك الدور، وطبيعة العلاقات التي نشأت في المراحل التاريخية، والتبادل عبر الحدود، والعلاقات الدولية التي تكونت في إطار ذلك، إلى اكتساب مصادر الطاقة هالة إعلامية وسياسية كبيرة.

وفي هذا الإطار يفرض موضوع عدد المجلة الحالي أهميته والذي سنتناول فيه بالتحليل ما يخص أحد الحقول الهامة للنفط والغاز الطبيعي وهو «حقل الدرة» والذي يشكل بؤرة صراع طويل امتد لعقود بين ثلاث دول وهى «السعودية و الكويت و إيران»، وعلى الرغم من أهمية الحقل، واكتشافه منذ سنوات طويلة، وأنه كان من المفترض أن يعمل منذ فترة طويلة، لكن ما تسبب في تأخره هو موقعه الحدودي الذي جعله محل نزاع.

وهـذا حيـث يقـع حقـل الـدرة فـي المنطقـة البحريـة المتداخلـة التـي لـم يتـم ترسـيمها بيـن دولتـي الكويـت وإيـران، ويمتـد علـى طـول الحـدود المشـتركة بيـن الكويـت وإيـران والعـراق، ويأخـذ الحقـل شـكل مثلـث مائـي، ينقسـم إلـى ثلاثـة أقسـام، القسـم الأول يقـع فـي الميـاه الإيرانيـة مـن الجهـة الشـمالية، والقسـم الثانـي ضمـن الميـاه الكويتيـة، أمـا الثالـث، وهـو الجـزء الجنوبـي، فيقـع فـي ميـاه المنطقـة المشـتركة بيـن الكويـت والسـعودية.

الأهمية الاقتصادية لحقل الدرة:

تـدور نظريـات العلاقـات الدوليـة جميعهـا فـي إطـار محاولاتهـا للتركيـز علـى الأمـن الاقتصـادي، خاصـةً الطاقـة؛ لأن أغلبيـة الـدول الكبـرى فـي العالـم صـارت تعتمـد علـى قوتهـا الاقتصاديـة أكثـر مـن قوتهـا العسـكرية، ممـا جعـل الأهميـة الاقتصاديـة فـي ظـل المتغيـرات الدوليـة الجديـدة تـزداد بقـوة. ونظـراً لكـون الطاقـة أحـد أهـم مكونـات الأمـن الاقتصـادي، فهـى تعـد مصـدرًا اقتصاديًـا حيويًـا وهدفـاً اسـتراتيجيًا يسـعي الجميـع إلـى امتلاكـه، فأهميـة قطـاع الطاقـة كـذراع قـوي للأمـن القومـي للدولـة تكمـن فـي كونـه أحـد أبـرز مسـائل الأمـن الداخلـي. وبشـكل عـام، فـإن العلاقـات التـي تنشـأ بيـن الـدول المنتجـة المسـتهلكة لمصـادر الطاقـة، تخلـق حالـة مـن حـالات عـدم الاسـتقرار، خاصـةً إذا كان هنـاك عجـز فـي إمـدادات الطاقـة مـن قِبـل الـدول المنتجـة؛ ممـا يجعـل الـدول المنتجـة تمتلـك قـوة رادعـة دائمًـا.

ومـن جهـة أخـرى، يسـاعد امتـلاك مصـادر الطاقـة الـدول المنتجـة علـى اسـتخدام الطاقـة كسـلاح اسـتراتيجي إمـا بتوظيفـه بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، ومـن منظـور آخـر، فمصـادر الطاقـة، كمـورد حيـوي واسـتراتيجي، تؤثـر فـى مكانـة الدولـة عالميـاً، وفـى مـدى اتباعهـا لسياسـة خارجيـة نشـطة، وموقعهـا فـي النظـام العالمـي. فالـدول الكبـرى تعطـي اهتمامـاً كبيـراً لـدور الطاقـة، وضـرورة تأميـن مصادرهـا منهـا حتـى لا تتأثـر صناعتهـا، وبالتالـي نموهـا الاقتصـادي. وعلـى الناحيـة الأخـرى، تعمـل الـدول المنتجـة والمصـدرة للنفـط والطاقـة علـى اسـتغلال تلـك الميـزة فـي سياسـاتها الخارجيـة وعلاقاتهـا الدوليـة بهـدف تحقيـق المنـاورة.

وجميـع دول العالـم خاصـةً القـوى العظمـى عالميـاً تسـعى إلـى امتـلاك مصـادر الطاقـة والتحكـم فـي مفاتيحهـا عالميـاً بهـدف تحقيـق الكثيـر مـن الأهـداف، فـي مقدمتهـا أن امتـلاك الدولـة لمصـادر الطاقـة تنعكـس آثـاره علـى سـرعة دوران عجلـة الاقتصـاد القومـي لهـا، وهـو الأمـر الـذي يعمـل علـى تعزيـز نفوذهـا وقوتهـا كدولـة ذات طابـع سياسـي واقتصـادي، ممـا ينعكـس علـى حضورهـا بشـكل فعـال وقـوي علـى المسـتويين الإقليمـي والدولـي، وهـو الأمـر الـذي يضمـن لهـا أيضـاً دوراً فعـالاً فـي القضايـا الدوليـة، إلـى جانـب أنـه مـع امتـلاك الدولـة لمصـادر الطاقـة ومنابعهـا تحصـل علـى مزايـا اقتصاديـة وسياسـية، ومـن أهمهـا ميـزة توفيـر عنصـر الأمـن، الـذي يأتـي مصاحبـاً لـه حـالات مـن الاسـتقرار السياسـي، يعتبـر ركيـزة أساسـية للتنميـة الاقتصاديـة والسياسـية فـي الدولـة، ممـا تنعكـس آثـاره علـى انطـلاق الدولـة خارجيـاً وتعزيـز سياسـتها الدوليـة.

وتأتي أهمية حقل الدرة للنفط والغاز من كونه يمثل نقطة نزاع بين كل من إيران والكويت والسعودية، حيث يمتلك حقل الدرة مخزوناً هائلاً من النفط والغاز، ويعتبر من أهم حقول الغاز في المنطقة، خاصة مع مشاريع تطوير الحقل المشتركة، وذلك من أجل تلبية الطلب على الغاز المتزايد في هذه البلدان. وقد تم اكتشاف الحقل عام 1960، و لم يتم استخراج النفط والغاز منه بشكل مباشر نتيجة الخلافات الدولية بين الدول المجاورة. ولا يرجع عدم استثمار الحقل لأسباب فنية، إنما يتعلق بأسباب خاصة بترسيم الحدود الخاصة بالمنطقة التي يقع فيها الحقل، والمشتركة بين كل من إيران والسعودية والكويت .

والمساحة الأكبر من هذا الحقل تقع في دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث يقع ثلث الحقل الشمالي في المياه الإقليمية الإيرانية والثلث الجنوبي في المياه الإقليمية المشتركة الكويتية السعودية، كما يأخذ الحقل شكل المثلث المائي، إضافة إلى أن له أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، وذلك نظرًا لموقعه، هذا بالإضافة إلى كمية الغاز الضخمة التي يمتلكها .

ويمتلك هذا الحقل مخزونًا كبيرًا من النفط والغاز، حيث يقدر مخزونه بـ 300 مليون برميل نفطي، و11 تريليونًا من الغاز الطبيعي. و الشركة المسؤولة عن حقل الدرة النفطي هي الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وشركة عمليات الخفجي المشتركة (شراكة مناصفة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وأرامكو لأعمال الخليج). وقد بدأ النزاع حول هذا الحقل عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية للنفط، وبالمقابل منحت الكويت الامتياز لشركة رويال داتش شل، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من الحقل.

وبلا شك فإن السعودية والكويت بحاجة إلى كل جزيء غاز يمكنهما إنتاجه، وقد تكون الكويت في حاجة إلى الغاز أكثر من السعودية، وذلك نظراً لكون السعودية أصبح لديها أكثر من مشروع للغاز الطبيعي وخلال سنوات قليلة ستضيف ملياري قدم مكعب يومياً من غاز الجافورة غير التقليدي، في ظل مساعي أرامكو لزيادة إنتاج الغاز، وهو ما سيجعل طاقتها الإنتاجية بلا أي شك فوق مستويات 23 مليار قدم مكعب يومياً خلال عقد من الزمان أو أقل؛ حيث بلغ إجمالي إنتاجها نحو 18 مليار قدم مكعبة يومياً بنهاية عام 2022. بينما دولة الكويت لا يوجد لديها كثير من الغاز الحر باستثناء بعض الغاز من المكامن الجوراسية، الذي يعتبر غازًا حامضًا ويحتاج لمعالجة أكثر لاستخدامه. كما تقوم الكويت بشراء 3,5 مليار مكعب من الغاز بسعر باهظ على الرغم من وجود الحقل وأحقيتها فيه، وكذلك قامت بإنشاء مراكز غالية الثمن من أجل تسييله، لذا فهي في أشد الحاجة لحقل الدرة، حيث يعد من الحقول الغازية الرئيسية التي تعول عليها الكويت بشكل كبير في توفير احتياجاتها المستقبلية من الغاز .

كما يأتي توجه الدولتين السعودية والكويت إلى الاستفادة من الحقل نابعاً من توجه المرحلة الحالية لكلا الدولتين من أجل العمل على تحقيق النمو الشامل الاقتصادي والحضاري في القطاعات الحيوية، واستكمال البنية التحتية لمتطلبات التكنولوجيا العالمية الجديدة، وحاجة المواطنين لتحقيق الازدهار المعيشي وتحديث أنماط الحياة. كما سيساهم تطوير الحقل في تنمية البلدين الكويت و السعودية خلال المرحلة المقبلة، في دعم النمو بمختلف القطاعات الحيوية في البلدين، باعتباره مخزناً منتظراً لإنتاج الغاز، و من المتوقع أن يقوم الحقل بتلبية نمو الطلب المحلي على الغاز الطبيعي وسوائله في السعودية والكويت، وبخاصة في ظل الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، حيث تعد روسيا من أكبر المصدرين للغاز والنفط في العالم، والخوف من توقف أو نقص تصدير الغاز والنفط بسبب الحرب، والحصار الاقتصادي المفروض على روسيا، كما أن الصراع القائم ما بين روسيا، وبين الغرب أوروبا وأمريكا من المتوقع أن يطول أجله، و أن يستمر حصار الغرب الاقتصادي لروسيا سنوات مقبلة.

هذا وتقدر قيمة الغاز والمكثفات البترولية في الحقل المكافئة لأسعار النفط الحالية ووفق تقدير الاحتياطيات المؤكدة من الغاز 25 تريليون قدم مكعب بما يعادل حوالي نصف تريليون دولار.

وتشهد تقديرات موارد الغاز الموجودة في الحقل اختلافًا كبيرًا، إذ يشير بعضها إلى أنه يوجد 60 تريليون قدم مكعبة، بينما هناك تقديرات أخرى بكونه يحتوى على 10–13 تريليون قدم مكعبة، و300 مليون برميل من النفط. كما تتباين تقديرات الإنتاج كذلك، فهناك تقديرات بنحو 800 مليون قدم مكعبة يوميًا، وأخرى بمليار قدم مكعبة يوميًا، و84 ألف برميل يوميًا من النفط. ووفقاً لبيان مشترك للسعودية والكويت، من المتوقع أن يؤدي تطوير حقل الدرة إلى إنتاج نحو مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميًا، وكذلك إنتاج 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

هذا و تعمل المملكة العربية السعودية والكويت على زيادة إنتاج النفط الخام في حقول المنطقة المحايدة التي تشتركان فيها مناصفة بالقدرات الإنتاجية والاحتياطية لمدخرات النفط والغاز، وقد تراوحت صادرات النفط الخام من المنطقة المحايدة في 2021 من مستوى منخفض بلغ 158000 برميل في شهر أغسطس إلى أعلى مستوى عند 257000 برميل في نوفمبر، وطبقاً لبيانات تتبع الشحن من كبلر والتي أظهرت أن الصادرات تتجه بانتظام إلى الهند والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وفيما يخص حقول المنطقة المحايدة، التي تقع في الأراضي البرية والبحرية المشتركة بين دولتي الكويت و السعودية، فيتم تقسيم الإنتاج بالتساوي بين الدولتين، كما يتم تشغيل حقل الخفجي البحري من قبل شركة أرامكو لأعمال الخليج في المملكة العربية السعودية، وشركة نفط الخليج الكويتية، بينما يتم تشغيل حقل الوفرة البري من خلال شركة شيفرون العربية السعودية و شركة نفط الكويت. وقد استغرقت عمليات استئناف الإنتاج في حقل الخفجي مدة شهرين متدرجة لتبلغ طاقتها القصوى في نهاية 2020 نحو نصف مليون برميل يومياً، كما أعلنت الكويت عن الضخ التجريبي في حقل الوفرة في منتصف فبراير 2020، حيث بدأت شيفرون تعد لعمليات الإنتاج منذ ذلك الوقت، وذلك على إثر استلام الكويت رئاسة العمليات المشتركة في حقل الوفرة نهاية يناير 2020، والتي جاءت بعد اتفاق سعودي كويتي في ديسمبر 2019، نتج عنه تسهيل كافة السبل والمعوقات والاتفاق على عودة إنتاج حقلي الخفجي والوفرة .

هذا وتتميز المنطقة المقسومة المحايدة بين البلدين بأنواع من النفط الخام الحامض الثقيل الذي نقصت إمداداته العالمية بسبب تراجع العرض من إيران وفينزويلا ومناطق أخرى مضطربة. وتنفذ شركة شيفرون والشركة الكويتية لنفط الخليج من خلال العمليات المشتركة للوفرة أعمال استكشاف وتطوير المصادر البترولية وإنتاج البترول في الجزء اليابس من المنطقة المقسومة كما تقوم بتشغيل عدة حقول بترول منها الوفرة، وجنوب أم قدير، وجنوب الفوارس، وعرق، وشمال الوفرة، وحما، كما تقوم بصفة رئيسة بإنتاج الزيت الثقيل من عشرة مكامن. فيما تشمل العمليات المشتركة للخفجي استكشاف وتطوير وإنتاج النفط في المنطقة البحرية من المنطقة المقسومة المشتركة بين البلدين وتضم حقول النفط والغاز في مناطق الخفجي، ولولو، والحوت، والدرة .

وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على دور قطاع الطاقة في الدول الثلاث المتنازعة على حقل الدرة لإيضاح مدى أهمية الحقل لكل دولة منها، والدور البارز الذي يقوم به قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي في هذه الدول.

1- دور قطاع الطاقة في السعودية:

أولاً: قطاع النفط:

حظيت المملكة بمكانة قيادية في صناعة البترول العالمية، وقد وظفت هذه المكانة لتحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق البترول العالمية، من خلال مشاركتها في تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مع كل من الكويت والعراق وإيران وفنزويلا وذلك عام 1960. كما شاركت في عام 1968 في إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وتتميز احتياطات البترول الضخمة في المملكة بأنها من بين الأقل تكلفة على مستوى العالم. وتمتلك المملكة 19٪ من الاحتياطي العالمي، و12٪ من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20٪ من مبيعات البترول في السوق العالمية، كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يوميًا، داخليًا وخارجيًا، وتقدر احتياطات البترول الثابتة في المملكة بنحو 267 مليار برميل. وقد برز الدور المؤثر للمملكة على صعيد الطاقة العالمية أثناء جائحة كورونا، حيث توصلت لاتفاق أوبك بلس التاريخي، وما تبع ذلك من جهودها لتعزيز التزام الدول بحصصها من الخفض، والتعويض عن الكميات الزائدة عن الحصص، وأثر التوصل لهذا الاتفاق على استقرار الأسواق العالمية.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية في السعودية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	37.901	49.161	47.409	44.456	40.32	23.956
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	20.005	23.617	28.084	24.329	15.978	23.686

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ثانياً: قطاع الغاز:

يعد الغاز الطبيعي أحد الموارد الطبيعية الهامة في المملكة، التي تسعى وزارة الطاقة لتعظيم استغلالها، وذلك من خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج والاستثمار، ويتم استخدام الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في السوق المحلية حيث يستخدم كوقود لمحطات توليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة، إضافة لاستخدامه كمادة أساسية لعدد من الصناعات التحويلية، وكذلك كوقود في قطاعات صناعية أخرى. و تجدر الإشارة إلى أن المملكة تعد سابع أكبر سوق للغاز الطبيعي في العالم، وعلى الرغم من استطاعة شبكة الغاز الرئيسة القضاء على حرق الغاز المصاحب، فإن كثافة حرق الغاز في شعلات معامل الغاز تعد الأقل في العالم حيث إنها أقل من 1٪، وتهدف المملكة للتوقف التام عن الحرق الروتيني للغاز في الشعلات بحلول عام 2030م .

جدول يوضح إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز في السعودية (كنسبة من الإجمالي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز الطبيعي (٪ من الإجمالي)	46.0318	52.4698	55.84	54.843	56.94	56.492	53.25	50.240
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز الطبيعي (٪ من الإجمالي)	48.825	44.812	46.140	43.33	44.683	52.75	51.16	55.80

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.933	0.986	0.99721	1.0099	0.96400	0.84161
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6833	0.8032	1.107	1.0798	1.277	1.715

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ويتضح مما سبق أن مصادر الطاقة الحرارية مثل النفط والغاز الطبيعي تهيمن على مزيج توليد الطاقة في المملكة العربية السعودية مما يشير بصورة كبيرة لأهمية توافر مصادر الطاقة، والعمل على زيادتها. وفي عام 2020، تم إنتاج 340,9 تيرا واط/ ساعة من الكهرباء من الحرارة التقليدية، والتي تمثل 99,8٪ من إجمالي الكهرباء المولدة في البلاد. و في نهاية عام 2020، كان لدى السعودية 40,9 مليار طن متري من احتياطيات النفط الخام المؤكدة وكانت في المرتبة الثانية بعد فنزويلا. في نفس العام، بلغ إجمالي احتياطيات الغاز في البلاد 212,6 تريليون قدم مكعب. وقد شهدت السعودية في السنوات الأخيرة، زيادة في توليد الكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز، بينما شهدت انخفاضًا في توليد الطاقة من النفط الخام. ويعد هذا التحول نتيجة تحول الحركة العالمية للبلاد إلى مصادر طاقة أنظف. في عام 2020، بلغ توليد الكهرباء من النفط 132,8 تيراواط ساعة، بينما بلغ توليد الطاقة من الغاز الطبيعي 207 تيراوات ساعة. و في يناير 2022، أكملت شركة ضرمة للكهرباء إعادة تمويل 1,2 مليار دولار أمريكي لمحطة توليد الكهرباء PP11 التي تعمل بالغاز في المملكة العربية السعودية PP11، وهي محطة طاقة تعمل بالغاز تعمل بدورة مشتركة تبلغ 1730 ميجاوات على بعد حوالي 135 كيلومترًا غرب الرياض.

و قد بلغت نسبة إسهام أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي 32,7٪، تليها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14,2٪، تليها أنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط بنسبة 8,6٪، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة إسهام قدرها 8,2٪.

وخلال الربع الرابع من 2022 أسهم قطاع النفط السعودي بنحو 34,4٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمملكة الذي سجل 1,023 تريليون ريال. وسجل الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية ارتفاعًا كبيرًا من 919,929 مليار ريال خلال 2021 إلى 1,608 تريليون ريال في 2022. وقد حققت إيرادات صادرات النفط السعودي في 2022 نسبة نمو سنوية بلغت 61,42٪، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 2012. وقد ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال 2022 إلى 326,16 مليار دولار، مقابل 202,05 مليار دولار في 2021.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الأول من عام 2022 حقق ارتفاعًا هو الأعلى منذ عام 2011م حيث ارتفع بنسبة 9,6 ٪ على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 20,4 ٪ وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,7 ٪ بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2,4٪.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية البرنامج الشامل لكفاءة الطاقة، وهو البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية. و يشمل ذلك جميع القطاعات الرئيسة لاستهلاك الطاقة، فضلا عن إعطاء الأولوية لمجموعة من الجوانب المؤسسية وبناء القدرات، وشمل ذلك وضع إطار لسوق كفاءة الطاقة يشمل شركات خدمات الطاقة ومجموعة من التدابير التنظيمية لدفع السوق.

وتهدف المملكة بشكل أساسي لتقليل استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة. ففي عام 2017، أطلقت الدولة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (NREP)، وهي مبادرة استراتيجية في إطار رؤية 2030 ومبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة. ويهدف البرنامج إلى تعظيم إمكانات الطاقة المتجددة في البلاد. و في يناير 2020، أطلقت الدولة الجولة الثالثة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة. تألفت الجولة الثالثة من أربعة مشاريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة توليد مجمعة تبلغ 1200 ميجاوات.

و تعد إمدادات النفط ذات أهمية جوهرية بالنسبة للمملكة، كما أن التدفق الثابت للنفط السعودي أمر أساسي للأسواق العالمية وللمملكة نفسها. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم وتعتبر باستمرار أحد أكبر ثلاثة منتجين (إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا)، وتكمن أهمية الإنتاج السعودي للأسواق العالمية فى ضرورة أن تحافظ شركة النفط الوطنية أرامكو على وفرة إمدادات النفط الخام لتعويض أي تعطل في الإمدادات التي قد تنجم عن التخريب أو الأعطال الفنية أو الكوارث الطبيعية، كما تبذل المملكة جهوداً كبيرة لمواصلة دورها المستقر في السوق العالمية. وقد تجلت هذه الجهود في السنوات الأخيرة بقيادتها الحوار بين المستهلكين والمنتجين، واستضافتها للمقر الرئيسي لأمانة منتدى الطاقة الدولي في حي السفارات في العاصمة الرياض، ودعمها المالي للمبادرة. و يتواجد معظم الغاز في المملكة العربية السعودية (حوالي 57٪) في حقول نفط مصحوبة بالغاز، أي الحقول التي تحتوي على طبقات من النفط والغاز .

ومما سبق يتضح دور قطاعي النفط والغاز في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تعتمد السعودية في تمويل ميزانيتها العامة على الإيرادات النفطية، ولها دور مؤثر على السوق العالمي للنفط من خلال سياستها المتبعة وما تنتجه من احتياطي نفطي، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع صادراتها النفطية، كما تساهم العوائد النفطية بشكل كبير في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يستتبعه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. كما يعد النفط من السلع الاستراتيجية، من هنا جاءت أهمية امتلاك مصادر النفط في السعودية.

2- دور قطاعي النفط والغاز في اقتصاد الكويت:

يمثل قطاعا النفط والغاز الطبيعي الثروة الطبيعية في دولة الكويت والمصدر الرئيسي لدخلها القومي. ومع بدء تصدير النفط بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد البلاد لعب دور متزايد الأهمية في نمو الاقتصاد الوطني. وقد تم اكتشاف النفط بواسطة شركة نفط الكويت في حقل برقان، و لكن لم يتم تصدير أول شحنة نفط إلا عام 1946، بينما أنشئ في ميناء الأحمدي الرصيف الجنوبي ومعمل تكرير طاقته 25,000 برميل يوميًا، ومحطة لتوليد الكهرباء وتقطير مياه البحر في 1949، كما تم اكتشاف في الروضتين شمال الكويت عام 1955، وفي عام 1960 تم اكتشاف النفط غربي يرقات و بدأ الانتاج. وفي عام 1965 بلغت كمية النفط التي أنتجتها الشركات حتى هذا التاريخ مليار طن. وفي عام 1991 تم تصدير أول شحنة من النفط الخام الكويتي إلى الخارج بعد توقف نحو عام كامل بسبب الحرائق والتدمير الذي أحدثه الاحتلال العراقي، وقد بلغت تلك الشحنة 260 ألف طن. وفي أكتوبر عام 1999 وقعت الكويت وكوريا الجنوبية اتفاقيتين نفطيتين حول تعزيز التعاون النفطي من الكيروسين بين البلدين وقيام الكويت بتزويد كوريا بمقدار 210 ألف طن سنويا، وفي عام 2006 تم اكتشاف الغاز الطبيعي الحر في الكويت لأول مرة بكميات كبيرة. وفي 17 أغسطس 2009 أعلنت شركة ايكويت للبتروكيماويات بدء عمليات التشغيل التجاري لمصنع الإيثيل بنزين والستايرين مونيمر التابع للشركة الكويتية للستايرين بطاقة إنتاجية تصل إلى 450 ألف طن متري سنويًا، وهي المرة الأولى التي تنتج فيه هذه المادة في الكويت. وفي عام 2010 وصلت الطاقة الانتاجية لشركة نفط الكويت إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا لأول مرة كإنتاج فعلي. وفي عام 2011 بلغ عدد الناقلات في أسطول شركة ناقلات النفط الكويتية 24 ناقلة. وفي عام 2012 أعلنت شركة نفط الكويت توقيعها اتفاقية مع البنك الدولي للتقليل من معدلات حرق الغاز على مستوى العالم والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة المتجددة. وفي 2013 تم اكتشاف حقل نفطي جديد بكميات تجارية من النفط والغاز، في منطقة كبد غرب الكويت، وفي عام 2014حققت شركة صناعة الكيماويات البترولية في عام 2014 أرباحًا صافية بلغت 230 مليون دينار وذلك بفضل استمرار شركات المشاركة بتحقيق نتائج مالية متميزة.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	48.190	58.368	57.412	55.55	53.239	36.448
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	31.673	36.009	44.0490	38.655	27.5816	

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6353	0.7003	0.7315	0.7843	0.731	0.864	0.6903
السنة	2016	2017	2018	2019	2020		
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6903	0.74817	1.10292	1.1829	1.70268		

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ويتضح من البيانات السابقة أن دولة الكويت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات الصادرات النفطية حيث يشكل قطاع النفط نحو 90٪ من إيرادات الصادرات، ويمثل صافي إيرادات الصادرات النفطية حوالي 40٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتواجه الكويت، شأنها شأن كافة البلدان المنتجة للنفط، تغيرًا في عالم الطاقة، حيث أسفرت التحولات في اتجاهات العرض والطلب والتكنولوجيا عن ظهور عالم طاقة من أبرز ملامحه التقلب في أسعار النفط وعدم اليقين في السوق.

هذا و تعتمد الكويت اليوم اعتماداً شبه حصري على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، حيث يشكل كلا صنفي الوقود حوالي نصف إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة. لكن فيما تعتبر الكويت مصدرًا للنفط فهي مستورد رئيسي للغاز المسال نتيجة القصور في تنمية احتياطياتها من الغاز. كما أنها لديها توجه لإحلال الغاز الطبيعي محل النفط في قطاع توليد الكهرباء بهدف الاحتفاظ بإيرادات الصادرات النفطية لتحقيق وفورات واستثمارها. كما تشمل الخطط الحكومية أيضًا زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء. ويعتبر التوسع في استخدام الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة محليًا جزءًا من خطة الحكومة للتصدي للتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. غير أن الطاقة المتجددة تلبي أقل من 1٪ من الطلب على الطاقة في يومنا هذا.

3- دور قطاع الطاقة في إيران:

تعد إيران من بين أهم عمالقة الطاقة في العالم، وذلك لما تمتلكه من احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تمتلك طهران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، كما تصنف إيران من بين أكبر عشرة منتجين للنفط الخام. هذا و تلعب الصناعة النفطية في إيران دورًا هامًا في الاقتصاد الإيراني، وهي أهم قطاع اقتصادي يوفر العملة الأجنبية لاقتصاد إيران، وتوفر إيران حاليًا نحو 5٪ من النفط المستهلك في العالم. وفي عام 2004، أنتجت إيران 5,1 ٪ من إجمالي النفط الخام في العالم (3,9 مليون برميل)، مما أدى إلى إيرادات تتراوح بين 25 و 30 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة،

وكان المصدر الرئيسي للبلاد من العملات الأجنبية. وفي عام 2006، بلغت عائدات النفط نحو 18,7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن أهمية قطاع الهيدروكربون في الاقتصاد الإيراني كانت أكبر بكثير. وكانت صناعة النفط والغاز محرك النمو الاقتصادي، مما أثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية العامة، والميزانية السنوية للحكومة، ومعظم مصادر النقد الأجنبي.

ومن جهة ثانية، تتحكم إيران في مضيق هرمز الذي يعد ممرًا رئيسيًا لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، من دول الخليج العربي، ومن جهة ثالثة، تعد إيران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي نشأت في عام 1960 لكونها من أكبر الدول المصدرة كما تحتاج إيران إلى استثمارات ضخمة لكونها من أجل تطوير قطاع الطاقة لديها، الأمر الذي يوفر فرصًا هائلة من وجهة نظر كثير من شركات الطاقة العالمية.

و تخطط إيران لتحسين قدرتها الإنتاجية من النفط الخام والغاز الطبيعي من خلال تطوير طبقة النفط من خلال تطوير حقول النفط، كما تخطط الدولة لجذب مستثمرين جدد وشركات نفطية للاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج في البلاد.

وتعد إيران واحدة من أكبر الدول من حيث حجم احتياطيات الطاقة، وفي عام 2012، كانت إيران ثاني أكبر مصدر بين منظمة البلدان المصدرة للنفط. وفي نفس العام، كانت عائدات النفط والغاز السنوية في إيران تشكل نحو 250 مليار دولار في 2015.

وفي عام 2018 تجاوزت صادرات النفط الخام الإيرانية 1,5 مليون برميل يوميًا في مايو وهو أعلى مستوى شهري منذ 2018. وبلغت الصادرات 2,5 مليون برميل يوميًا في 2018 قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وقد زادت إيران إنتاجها من النفط الخام إلى 2,9 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ أواخر عام 2018 .

وفيما يخص الغاز تصدر إيران كميات كبيرة إلى تركيا والعراق، ولكن لم تكن الإمدادات منتظمة بسبب النقص المحلي. يمكن لزيادة المبيعات، المؤكدة، لتركيا أن تؤدي إلى إزاحة الغاز الروسي هناك، وتوفير واردات الغاز الطبيعي المسال، والسماح بتدفق كميات أخرى من الغاز عبر تركيا إلى جنوب شرق أوروبا، الأمر الذي سيساعد في تحقيق أهداف تأمين الطاقة الأوروبية.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية في إيران

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	20,2248	22,3514	18,412	21,2565	21,2353	12,2663
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	10,8895	14,6204	27,6646	20,0780	13,2733	18,265

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات موارد الغاز الطبيعي في إيران

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	1,86108	1,91739	2,01887	2,71871	2,97411	2,62955
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	1,9183	2,33627	5,80900	6,82201	8,49623	8,8088

المصدر: بيانات البنك الدولي.

أبرز الاتفاقيات والفعاليات:

كانت هناك عدة جولات من المفاوضات بين الكويت والمملكة العربية السعودية لبدء استخراج موارد حقل الدرة للغاز الطبيعي، الذي يتشارك فيه البلدان. ونظرًا لاستخدام جزء كبير من إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية لتوليد الكهرباء في محطات توليد الكهرباء، فقد سعت المملكة إلى زيادة حصة الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. حيث أصبح استخراج الغاز الصخري السعودي أكثر اقتصادًا، فإن بعض المصادر تقدر أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تزيد إنتاجها النفطي وقدرتها التصديرية بنحو 1,5 مليون برميل يوميًا، وهو تطور يمكن أن يشكل صدمة كبيرة للسوق.

• إيران رفعت المخاطر في عام 2001 من خلال نشر معدات الحفر إلى جانبها من الحقل، مما دفع الكويت إلى تقديم سلسلة من الشكاوى إلى المنظمات الدولية. على ما يبدو، في محاولة للحفاظ على علاقات حسن الجوار للمساعدة في حل المشكلة وتحديد حدود أنشطة الاستكشاف، أوقفت إيران طواعية تطوير الحقل. حذت الكويت حذوها، حيث علقت مشروعًا مشتركًا كانت قد بدأته مع المملكة العربية السعودية في عام 2000. وفي العقدين منذ عام 2001، أعدت إيران خطة لبدء استخراج موارد الطاقة من الحقل المتنازع عليه.

• في 7 يونيو 2006، اتفقت الكويت والسعودية على تطوير حقل الدرة الغازي للوصول إلى إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات سيتم اقتسامها بالتساوي بين البلدين. ولكن شيئاً لم يحدث.

• كانت المناقشات الرسمية حول التطورات الميدانية صعبة حيث سعت كل من المملكة العربية السعودية والكويت إلى استغلال الموارد وفقًا للجداول الزمنية والاحتياجات والاستراتيجيات الخاصة بكل منهما. و ظل تطوير حقول النفط محط تركيز الحكومات مع حقول الوفرة البرية، و حقل الخفجي البحري قيد التطوير بينما لم تتم معالجة استغلال الدرة. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، و مع زيادة طلب البلدين على الغاز، تم استئناف المناقشات بين المملكة العربية السعودية والكويت حول التطوير المشترك لحقل الدرة. في عام 2013 أوقف كلا البلدين المفاوضات بسبب الاختلافات في طرق خطوط الأنابيب وتقاسم إنتاج الغاز. وتم تسليم الغاز المنتج إلى القسم الخاضع للسيطرة في السعودية في المنطقة المحايدة النيوزيلندية، وهو ما رفضته الكويت، مما يشير إلى انعدام الثقة بين البلدين. في السنوات اللاحقة، 2014–2015، أدى الاختلاف المستمر في الفلسفات التشغيلية إلى نزاعات أدت في النهاية إلى تعليق إنتاج النفط من حقول المنطقة المحايدة، وتوقفت خطط تطوير الدرة مرة أخرى .

• في أغسطس 2015 طرحت طهران مشروعين لتطوير امتداد الحقل أمام الشركات الأجنبية، وفي 2016، سعت إيران، منفردة، إلى تطوير الحقل، مما أثار مشكلة دبلوماسية بين إيران والكويت.

• في أعقاب هجمات 2019 على منشآت نفط بقيق في المملكة العربية السعودية، والتي اتهمت فيها الرياض إيران بالتدبير، وصلت التوترات بين طهران والرياض إلى ذروتها. ونفت طهران بشدة الاتهامات السعودية بالتواطؤ في الهجمات. علاوة على ذلك، لا تزال التوترات عالية بين البلدين بسبب الحرب السعودية المستمرة في اليمن. على الرغم من أن إيران نفت علنًا تورطها في الحرب، إلا أن السلطات السعودية قدمت أدلة على أن طهران زودت الحوثيين بالصواريخ الباليستية وأجزاء الطائرات بدون طيار والمزيد من الأسلحة التقليدية. لحل المشكلة، التقى قادة من طهران والرياض في بغداد خمس مرات، مع قيام الحكومة العراقية بدور الوسيط على أمل أن يؤدي انخفاض التوترات السعودية الإيرانية إلى انخفاض مستوى العنف في العراق، وهو ساحة معركة متكررة لخلافاتهما في السنوات الأخيرة.

• قامت السعودية والكويت في 24 ديسمبر 2019 بتوقيع مذكرة تفاهم تنص على العمل المشترك على تطوير واستغلال حقل الدرة. على أن يتم تقسيم إنتاج الحقل بالتساوي بين الدولتين وفق الاتفاق، حيث تحصل شركة أرامكو على حصة السعودية، فيما ستحصل الشركة الكويتية لنفط الخليج على حصة الكويت. و اتفق البلدان على استئناف الإنتاج من حقول المنطقة المحايدة، الأمر الذي كان بمثابة مؤشر على أن المحادثات الأوسع يمكن أن تستأنف في حقل الدرة. و في أواخر عام 2020، أعلن كلا البلدين أنهما سيعينان مستشارًا تقنيًا لمراجعة وتقييم خطة تطوير الحقل، وتوقعات الإنتاج، وخيارات التخزين، وتكاليف التطوير وتحديد حصة الغاز لكل دولة .

• قامت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية تطوير الحقل في 21 مارس عام 2022 م، حيث وقعت شركة أرامكو السعودية لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج مذكرة تفاهم لتطوير حقل الدرة للغاز المشترك بين البلدين، برعاية وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ووزير النفط الكويتي بدر الملا، مما تسبب في زيادة حدة النزاعات ما بين الكويت وإيران.

وأعلنوا أن حقل الدرة للغاز سيوفر نحو مليار قدم مكعب قياسي من الغاز غير المصاحب و84 ألف برميل من الغاز المسال يومياً مناصفة بين الشريكين، حيث يعد توقيع المذكرة إنفاذًا لمحضر تطوير حقل الدرة الموقع في شهر مارس 2022، بحيث يتم استئناف العمل على مشروع تطوير حقل الدرة مباشرة، وتسريع الأعمال وفقًا لخطة تنفيذ البرنامج والجدول الزمني المعتمد من البلدين .

وقد جاء تطوير الحقل تنفيذاً لمقتضى مذكرة التفاهم التي وقَعتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، في الكويت في 24 ديسمبر 2019، والتي تضمنت العمل المشترك على تطوير واستغلال حقل الدرة .

هذا وتحتوي المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط الخام الثقيل والمتوسط، وهو ما تسعى شركات النفط والطاقة العالمية إلى استغلاله، ولكن المنطقة تشهد منذ سنوات طويلة أزمات قسمت إنتاجها النفطي، الذي توقف لمدة 5 سنوات، بسبب أزمات بيئية. وتعد المنطقة المقسومة (التي تضم ضمن ثرواتها حقل الدرة) إحدى أغنى المناطق بالنفط، إذ تبلغ مساحتها نحو 5,770 ألف كيلومتر مربع، وكان الاتفاق الأول بشأنها بين السعودية والكويت في عام 1965، وذلك بعد اكتشاف كميات ضخمة من النفط هناك للمرة الأولى.

وتعد اتفاقية المنطقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت هي اتفاقية تقاسم ثروات سواء في الخفجي السعودية أو في الوفرة الكويتية بغض النظر عن كميات النفط أو الغاز، وهذا يعني أن كل ما تحتها بالمناصفة بينهما حسب الاتفاقية. وقامت وزارة الخارجية السعودية بإصدار بيان بأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، و أن الدولتين لهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة، مع تجديد الدعوات السابقة لإيران للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقاً لأحكام القانون الدولي، ومن المتوقع أن هذا المشروع المهم سيفتح فرصا واسعة لتطوير مناطق العمليات النفطية في المنطقة المحايدة.

وتعد دولة الكويت هي الأكثر احتياجًا لموارد الغاز المحلية، وبالتالي فإن تطوير الدرة يحتل مرتبة أعلى في قائمة أولوياتها من إيران أو المملكة العربية السعودية، وكلاهما لديه موارد محلية لا يزال يتعين عليه استغلالها. ومع ذلك، تشكل الدرة مصدر قلق إقليمي للمملكة العربية السعودية وإيران لأن كليهما سيسعى إلى حماية ما يعتبرانه ضمن مواردهما المشروعة.

بالنسبة للكويت، فإن المخاطر كبيرة، حيث إن تقسيم الإنتاج بنسبة 50٪ بمقدار 1,0 مليار قدم مكعب في اليوم سيوفر أكثر من 12٪ من 4,0 مليار قدم مكعب في اليوم المتوقع أن تحتاجه البلاد بحلول عام 2030. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن 0,5 مليار قدم مكعب إضافية ستضيف 3٪ فقط إلى أحجام الغاز اليومية الحالية. بالنسبة لإيران، بافتراض المشاركة والاستغلال، فإن الإضافة إلى إجمالي إنتاجها أقل من ذلك لأن أي إنتاج من إنتاج الدرة يتضاءل أمام حقل بارس العملاق. ومع ذلك، فإن البلدان الثلاثة تعاني من نقص في الغاز ولا يمكنها تلبية احتياجاتها المحلية.

ووفقًا لبيان أصدرته شركة النفط السعودية «أرامكو» في فبراير لعام 2022 أن صافي ربحها في الربع الثالث زاد بنسبة 39٪ بفضل زيادة أسعار النفط الخام والكميات المباعة، حيث تخطى التوقعات. كما أعلنت أن صافي دخل الشركة ارتفع إلى 42,4 مليار دولار في الربع المنتهي في 30 سبتمبر، من 30,4 مليار دولار قبل عام. ويزيد ذلك بقليل على متوسط صافي الربح المتوقع من 16 محللا والبالغ 41,7 مليار دولار، وأظهرت نتائج أعمال الشركة ارتفاع الإيرادات بنسبة 51 ٪ إلى 145 مليار دولار في الربع الثالث من 2022، بالمقارنة مع 95,6 مليار دولار كانت قد سجلتها خلال الفترة المماثلة قبل عام. وزادت التدفقات النقدية الحرة للشركة إلى 45 مليار دولار من 28,7 مليار دولار قبل عام.

هذا وقد صدر قرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض في 22 يناير 2013 بشأن اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010، 2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة، والمتضمنة أن نسبة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية سوف تصل إلى 5,1 ٪ بحلول عام 2020، وفقاً لما أعلنته الدول العربية من أهداف (قرار رقم 234 لعام 2014) وقرر المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة الطلب من الدول العربية وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة لتتوافق مع الإطار.

وختامًا، فإن الخلافات بشأن حقل الدرة تبرز التعقيدات والعقبات الكثيرة المرتبطة بموارد النفط والغاز المشتركة إقليميًا. ومن خلال ما سبق قمنا بإبراز دور قطاع الطاقة في الدول الثلاث محل النزاع، ومدى اعتماد كل منها على مصادر البترول والغاز كمصدر أساسي لتوليد الطاقة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وسعيها نحو تنويع مصادر الطاقة، والعمل على إيجاد مزيد من الاستكشافات لزيادة مصادر الطاقة، ويتم إلقاء اللوم على العقوبات التي ساهمت في إبطاء الاستثمار والابتكار التكنولوجي و عرقلة قدرة الدول الثلاث على تسخير ثرواتها من النفط والغاز، وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الدول الثلاث، فإنه ينبغي اتخاذ قرار بشأن الحدود البحرية والتقسيم العادل للحصص. وقد يستفيد جميع الأطراف المعنية من التعاون في تطوير حقل الدرة، ما سيساهم في استقرار إمدادات الطاقة في المنطقة. حيث يستدعي إطلاق الإمكانات الكاملة لموارد النفط والغاز المشتركة في المنطقة تواصلاً مستمرًا، وجهودًا دبلوماسية، ورغبة صادقة في الوصول للحلول التي تعود بالفائدة على كافة الأطراف.

أ. أحمد أبو يوسف
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

تأثير الخلاف العربي- الإيراني حول حقل الدرة على أمن الخليج

هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه دول الخليج، وتعد إيران أحد أهم هذه التهديدات. فبعد توقيع اتفاق مصالحة سعودي إيراني برعاية الصين في مارس 2023، كان من المتوقع أن تغير إيران من سلوكياتها في المنطقة، ما يمهد لحل الأزمات في كل من سوريا والعراق، واليمن. لكن على عكس المتوقع، أثارت إيران مخاوف دول الخليج من جديد بعد أن أعلنت عن رغبتها في التنقيب عن البترول في حقل الدرة «الكويتي السعودي». وتدعي إيران على لسان وزير خارجيتها أن لها حقوقًا في الحقل الذي يتصل مع حقل أرش الإيراني. وقد أكدت دولة الكويت على أهمية التفاوض لحل النزاعات، كما طالبت إيران بعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب حتى يتم الانتهاء من ترسيم الحدود المائية بين الطرفين.

يعد الخلاف حول حقل الدرة ليس مجرد نزاع سياسي حول ترسيم الحدود المائية بين بلدين، بل يعد تجسيدًا للمحاولات الإيرانية المستمرة منذ عام 1979 والهادفة لتوسيع رقعة نفوذها في الخليج العربي على حساب الأمن القومي لدول الخليج العربي. في هذا الجزء، تتناول الدراسة تعريف الأمن القومي لدول الخليج وكيف تشكل الثروة النفطية ركنا قوميًا أساسيًا لنهضة دول الخليج، كما تتناول الدراسة أثر الخلاف حول حقل الدرة على أمن الخليج.

أ) تعريف الأمن القومي للخليج العربي: هناك العديد من التعريفات المختلفة للأمن القومي لدول الخليج. بصفة عامة، يمكن تعريف الأمن القومي لإقليم ما (أمن عدد من الدول يتشاركون نفس الإقليم) على أنه مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الوضع الأمني، الاقتصادي، السياسي، والإستراتيجي لدول الإقليم. وقد ظهر اختلاف واضح بين النظريتين الواقعية والليبرالية في تعريف الأمن القومي للدول، حيث تفوقت الأخيرة من خلال تقديم مجموعة من الأطر النظرية التي تركز بشكل رئيسي على دور الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما أولت النظرية الليبرالية اهتمامًا كبيرًا بالأمور غير العسكرية.

وقد تفوقت في هذا على النظرية الواقعية التي بنت أركانها الأساسية حول التهديدات العسكرية للدول. بناء على ذلك، يمكن تعريف الأمن القومي لدول الخليج على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون بهدف درء التهديدات المختلفة التي تواجه منطقة الخليج العربي. ويأتي التهديد الأساسي لدول الخليج من إيران التي تحاول فرض القوة للسيطرة على المواد النفطية الهامة في الخليج العربي. وتعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق المختلفة التي تهم العالم نظرًا للثروة النفطية الكبرى التي تزود بها العالم من النفط. وفقًا للغة الأرقام، يتجاوز إجمالي احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، والإمارات، والكويت) من النفط، 510 مليارات برميل، تُشكل نسبتها 32,7 بالمئة من مجمل الاحتياطي العالمي المؤكد البالغ 1,55 تريليون برميل. ويبلغ إجمالي إنتاج دول الخليج من النفط الخام قرابة 18 مليون برميل يوميًا، تشكل نسبته 19 بالمئة من إجمالي الطلب العالمي البالغ قرابة 99 مليون برميل يوميًا. وتعتبر السعودية صاحبة ثاني أكبر احتياطي مؤكد للنفط الخام بحسب بيانات وزارة الطاقة في المملكة، بأكثر من 270 مليار برميل، تُشكل نسبته قرابة 17,3 بالمئة من الاحتياطي العالمي.

والسعودية كذلك، وهي ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي 10,2 ملايين برميل يوميًا، بحسب بيانات «أوبك»، كما تُعد السعودية أكبر مصدر للنفط الخام بمتوسط 6,9 ملايين برميل يوميًا. وتشكل نسبة النفط السعودي قرابة 10,7٪ من إجمالي الطلب اليومي على الخام عالميًا، وترتفع إلى 13٪ من إجمالي الطلب اليومي، عند الإنتاج وفق طاقتها القصوى. بينما تملك دولة الإمارات احتياطيات مؤكدة تبلغ 107 مليارات برميل، تضعها في المرتبة الخامسة عالميًا، بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران والعراق. ومن حيث الإنتاج النفطي، تنتج الإمارات حاليًا قرابة 3 ملايين برميل يوميًا تُشكل 3,4٪ من مجمل الطلب العالمي اليومي. ولدى الدولة قدرة فورية على زيادة الإنتاج إلى 3,5 مليون برميل يوميًا، تشكل قرابة 4٪ من الطلب العالمي. بينما تنتج الكويت، صاحبة سادس أكبر احتياطي نفطي في العالم بإجمالي 101,5 مليار برميل، قرابة 2,62 مليون برميل يوميًا، تشكل نسبته 2,9٪ من مجمل الطلب العالمي. ومثل السعودية والإمارات، لدى الكويت قدرة فورية على زيادة الإنتاج حتى 3,2٪ من الإنتاج والتي تُشكل 3,6٪ من الطلب العالمي. بينما تشكل سلطنة عمان وهي منتج متوسط للنفط الخام بمعدل يومي مليون برميل تشكل 1,1 بالمئة من الطلب العالمي. فيما بلغ الاحتياطي المتوقع للنفط الخام والمكثفات النفطية للسلطنة بنهاية 2020 حوالي 4,706 مليار برميل. أما البحرين، فهي بلد منتج صغير للنفط الخام بأقل من 350 ألف برميل يوميًا، بينما تنتج قطر في اليوم متوسط 700 ألف برميل. باستثناء قطر، تعتبر دول الخليج منتجًا للغاز الطبيعي بما يفي بمعظم احتياجاتها المحلية، وتصدر جزءًا قليلاً منه. لكن قطر، هي أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم بأكثر من 110 ملايين طن سنويًا، وتطمح للوصول إلى 127 مليون طن بحلول 2027. وتنتج قطر سنويًا 205,7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تشكل نسبته 5,34 بالمئة من الإنتاج العالمي، البالغ أكثر من 3,84 مليار متر مكعب.

وفق هذه الأرقام، تظهر أهمية منطقة الخليج العربي في الصناعة التقليدية للطاقة، خاصًة في وقت الأزمات الجيوسياسية بين الدول. بطبيعة الحال، يتم تصدير كل النفط إلى العالم من خلال مضيق هرمز الذي تهدد إيران دومًا بإغلاقه في حالة تعرضها لهجوم عسكري من الغرب كوسيلة للضغط على الدول الغربية لتقديم تنازلات بخصوص برنامجها النووي. ورغم عدم امتلاك طهران لبحرية متطورة، فإنها تخطط لاستخدام سياسة إطلاق الصواريخ بكثافة على السفن المارة في المضيق بشكل خاص، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، الأمر الذي سوف يمنع حاويات الشحن بكل تأكيد من نقل النفط والغاز.

ورغم اتجاه العالم إلى مصادر الطاقة المتجددة كبديل نظيف للنفط، فإنه من المتوقع أن يظل العالم يعتمد بشكل تقليدي على النفط والغاز لعدة قرون مقبلة قبل أن ينجح في التحول بشكل شبه كامل إلى مصادر الطاقة البديلة، ما يعني أن الدور المحوري لدول الخليج سوف يظل قائمًا طوال هذه الفترة.

ب) أثر الخلاف حول حقل الدرة على الأمن الخليجي: تعد إيران هي المهدد الأول لدول الخليج العربي منذ الإطاحة بحكم الشاه في عام 1979، حيث تبنت إيران منذ ذلك الوقت سياسة «تصدير الثورة» بهدف إسقاط الأنظمة الملكية لدول الخليج. كما تبنت إيران العديد من السياسيات الأخرى بهدف تصدير الثورة، منها على سبيل المثال، دعم المجموعات الشيعية في الخليج العربي وسوريا والعراق ولبنان واليمن بهدف ممارسة العنف ضد الأنظمة الحاكمة. كرد فعل متوقع ضد الممارسات الإيرانية، أسست دول الخليج العربي مجلس التعاون الخليجي لتعظيم التعاون بين الدول الست ضد إيران. **وتتمثل أهداف المجلس كما جاء في ميثاق التأسيس:**

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

من الواضح من أهداف المجلس أن تطوير الثروات وتحقيق الاستفادة القصوى منها يعد هدفًا أساسيًا لتحقيق التكامل الخليجي مستقبلاً. ويتضمن هذا الأمر تطوير الحقول النفطية والغازية المشتركة بين الأطراف المختلفة، على اعتبار أن الثروة النفطية هي المورد الأساسي للعائدات المالية التي أسهمت في نهضة دول الخليج، ولا تزال تلعب دورًا في الخطط المستقبلية، رغم محاولة دول الخليج استحداث مصادر مستدامة للدخل. في هذا الشأن، يعد حقل الدرة أحد أهم الحقول المكتشفة قديمًا، لكن لم يتم تطويره بسبب الرفض الإيراني لهذا الأمر، حيث تصر إيران على امتلاكها الحق في الانتفاع بموارد حقل الدرة بالمشاركة مع الكويت والسعودية اللذَّين تصران على أن الحقل حق مشترك وحصري لهما. تمتلك إيران العديد من الدوافع لممارسة سياسة فرض الأمر الواقع فيما يتعلق بحقل الدرة.

أولاً: تدرك إيران تمامًا أن الحقل يمثل ثروة غازية ونفطية كبيرة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن احتياطي الغاز في الحقل يتراوح بين 10 و60 تريليون قدم مكعب، ما يعني أن الحقل سيدر عائدًا ماليًا كبيرًا على كل من السعودية والكويت. وإذا نظرنا لطبيعة الخلافات التاريخية بين إيران من طرف والكويت والسعودية من طرف آخر، سنُدرك تمامًا أن هذا الحقل سوف يزيد من الفجوة المالية بين الطرفين، ما يسهم في تحقيق المزيد من الرفاهية للسعودية والكويت.

ثانيًا، تعاني إيران من تراجع الخدمات والمستويات المعيشية نتيجة العقوبات الغربية التي فُرضت عليها بسبب برنامجها النووي. وتتخوف إيران من فكرة حدوث ثورة داخلية على نظام الحكم الشيعي، خاصةً وأن البلاد تعيش مراحل متقدمة من تضييق الخناق على الحريات الدينية والشخصية، فضلاً عن اتجاه الإيرانيين للهجرة للخارج بحثًا عن فرص أفضل. نتيجة لذلك، ترغب إيران في تعظيم مواردها المالية، خاصًة المرتبطة بالعملات الأجنبية لتضمن موراد مالية قد تسهم في تحسين الأوضاع داخليًا. علاوةً على ذلك، مشاركة إيران في إنتاج الغاز يزيد من وضعها الدولي في سوق الطاقة، خاصةً مع ازدياد الطلب على الغاز في الوقت الراهن.

ثالثًا: تدرك إيران أن استفادة الكويت والسعودية من الحقل يعني بكل تأكيد تحسين قدرتهما المالية على شراء المزيد من الأسلحة المتطورة من الدول الغربية، ما يعني أن اختلالاً في ميزان القوي قد يحدث لصالح الدول الخليجية. وفي هذا الشأن، يتعين علينا أن نشير إلى أن موقع «جلوبال فاير» المتخصص في التصنيفات العسكرية يضع إيران في مرتبة متقدمة على دول الخليج (الكويت تحتل المرتبة رقم 78، في حين تحتل إيران المرتبة رقم 17، بينما تحتل السعودية المرتبة رقم 22، وفق تصنيفات الموقع لعام 2023)، مع العلم أن الموقع ذاته لا يأخذ في الاعتبار نوعية الأسلحة المتقدمة بقدر ما يركز على كم الأسلحة والجنود، ولأن إيران تمتلك عدد سكان أكبر من دول مجلس التعاون مجتمعة، نجد أن التصنيف العسكري يكون دومًا لصالحها، على اعتبار أن الموقع يولي أهمية كبيرة للقوة البشرية التي تخول الدولة المشاركة في القتال على عدة جبهات في آن واحد. علاوةً على ذلك، يضع الموقع تصنيفًا خاصًا بكل دولة على حدة، ما يعني أن القوة العسكرية لدول الخليج مجتمعة تتفوق على إيران بفارق كبير، خاصًة مع الأسلحة النوعية المتطورة التي تمتلكها هذه الدول (مع ملاحظة أن إيران قد وقعت عقدًا مع روسيا للحصول على مقاتلات سوخوي 35).

رابعًا: تتدخل إيران عسكريًا في عدد من الدول العربية، أبرزها العراق و سوريا و اليمن، ولبنان، وتقدم دعمًا ماليًا للمجموعات المسلحة الشيعية في هذه الدول، فعلى سبيل المثال، تقدم إيران دعمًا ماليًا وعسكريًا لحزب اللّه اللبناني و جماعة الحوثي، والحشد الشعبي في العراق. ورغم العقوبات الأمريكية والغربية المفروضة على إيران، إلا أنها لا تزال تنشط في هذه الدول وتقدم دعمًا ماليًا سخيًا على حساب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. ويؤشر ذلك إلى رغبة إيران القوية في الحصول على موارد مالية جديدة لدعم أنشطتها التوسعية في المنطقة. ولأن إيران تدرك تمامًا أن التحكيم الدولي ليس في صالحها، فإنها ترفض بشكل قطعي اللجوء إليه و ترغب في فرض واقع جديد يمكنها من الاستفادة من موارد حقل الدرة أو على الأقل منع دول الخليج من الاستفادة منه. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح مؤخرًا حينما أعلنت السعودية والكويت ضخ استثمارات بأكثر من 2 مليار دولار من أجل تطوير الحقل وردت إيران من خلال تأكيد المجلس الأعلى للأمن القومي بأن الحرس الثوري سوف يشكل قوة عسكرية لحماية حقوق إيران في حقل الدرة. وتطمح إيران في هذا الشأن إلى فصل دول الخليج والتعامل مع الكويت بشكل منفرد، الأمر الذي قد يساعدها على فرض أمر واقع جديد خاصًة مع محدودية البدائل الكويتية بسبب عدم ترسيم الحدود المشتركة بين الطرفين. ورغم ذلك، من المتوقع تحليل دول الخليج العربي مع الأزمة ككتلة واحدة من خلال مجلس التعاون الخليجي.

تعد السيطرة الإيرانية على حقل الدرة أو منع الكويت والسعودية من استغلال موارده تعد تهديدًا مباشرًا لأمن دول الخليج التي تعتمد اقتصادياتها بشكل مباشر على عائدات النفط والغاز. إذا وضعنا في الاعتبار أن إيران تحتل ثلاث جزر إماراتية بالقرب من مضيق هرمز، سندرك تمامًا أن أي محاولة إيرانية للسيطرة على موارد جديدة في الخليج العربي سوف تكون بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي لهذه الدول وسوف تكون بمثابة إعلان حرب. وفي هذا الشأن، نجد أن هناك تباينًا في التعاطي مع فكرة اللجوء للقوة بهدف حل النزاع، فعلى سبيل المثال، تمكنت دول الخليج بالفعل من تحقيق طفرة اقتصادية وبناء بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن التطور المذهل في البنية التحتية، ومن ثم لا ترغب دول الخليج في خوض حرب عسكرية قد تسهم في تدمير ما تم تحقيقه خلال العقود الماضية. مقابل ذلك، نجد أن طهران تعاني من أزمة اقتصادية خانقة وتردي الخدمات وتدهور البنية التحتية، ومن ثم فهي في أمس الحاجة لإثارة خلافات أو مناوشات عسكرية مع دول الخليج من أجل توحيد الجبهة الداخلية؛ لأنه كما هو معروف فإن المواطنين لا يرغبون في التغيير في أوقات الحروب أو الأزمات بسبب خوفهم من أن تؤول السلطة إلى أشخاص غير مؤهلين، ما يعني أن النظام الحاكم في إيران سوف يستخدم هذه المناوشات من أجل تدعيم موقفه الداخلي. ويؤشر ذلك إلى أن الدوافع الإيرانية لإثارة نزاعات أو خلافات في المنطقة هي أكبر من دول الخليج العربي رغم امتلاك الأخيرة لعدد من الخيارات التي يمكن أن تلجأ لها لاحقًا.

على جانب آخر، لا ترغب دول الخليج في حدوث توتر في منطقة الخليج العربي حتي لا تتأخر على تنفيذ التزاماتها الدولية بتصدير النفط والغاز للمستوردين، الأمر الذي قد يمنح الطرف الأخير الفرصة لمقاضاة الطرف الأول بسبب تأخره عن الوفاء بالتزاماته، فضلاً عن الشروع في البحث عن بدائل أخرى أكثر استقرارًا ووفاءً بالتزاماتها. بمعنى آخر، إذا نشب صراع عسكري في مياه الخليج، فإن دول الخليج سوف تكون أكثر المتضررين لأن زبائنها الدوليين سوف يبحثون عن مصادر جديدة من مستوردين جدد، وربما يزداد الإنفاق الغربي الهادف للبحث عن مصادر بديلة أكثر استدامة مثل توليد الكهرباء من الشمس والرياح، ما يعني أن دول الخليج سوف تخسر عوائد مالية كبيرة في الوقت الحالي، وسوف تتضرر على المدى البعيد أيضًا. بكل تأكيد، في حالة تحقق هذا السيناريو، وإن كان مستبعدًا، فإن الدول الغربية سوف تتخذ موقفًا قويًا ضد إيران خاصة إذا قامت الأخيرة بإغلاق مضيق هرمز، لكن من المستبعد أن يحدث ذلك بسبب حقل الدرة إذ قد لا تمانع الدول الغربية في سيطرة إيران على بعض أجزاء الدرة، على اعتبار أن ذلك سوف يزيد من الخطر الإيراني في المنطقة، ومن ثم سوف يدفع دول الخليج نحو شراء المزيد من الأسلحة الغربية. بعبارة أدق، قد لا تمانع الدول الغربية من سيطرة إيران على أجزاء من الحقل، لكنها سوف تمنع الأطراف المختلفة من حدوث أي مواجهة عسكرية. بالتأكيد، ازدياد وتيرة سباق التسلح بين دول الخليج العربي وإيران سوف يؤثر سلبًا على خطط التنمية المستدامة ومستوي الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما، تعد سيطرة إيران على الحقل أو جزءًا منه، أو منع دول الخليج من تطويره، اعتداءً مباشرًا على دول الخليج وفرضًا للنفوذ الإيراني في الخليج العربي، ما يعني أن إيران أصبحت بمثابة المهيمن الأول على مياه الخليج، خاصةً مع احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية بالقرب من مضيق هرمز. في حالة تحقق ذلك، فإن إيران سوف تصبح أكثر جرأة، ومن المتوقع أن تحاول تفادي ترسيم الحدود المائية مع الكويت طالما هذا الأمر قد مكنها من تحقيق مكاسب غير مشروعة.

فـي النهايـة، لا تـزال إيـران تمـارس نفـس السـلوكيات غيـر المنضبطـة تجـاه دول الخليـج رغـم توقيـع اتفـاق مصالحة مـع السـعودية برعايـة صينيـة. وقـد كان متوقعًـا لهـذا الاتفـاق أن يسـهم فـي تحسـين العلاقـات بيـن إيـران مـن جهـة ودول الخليـج مـن جهـة أخـرى، لكـن إيـران لا تـزال تصـر علـى نفـس النهـج القديـم. تـدرك إيـران جيـدًا قيمـة وأهميـة المـوارد النفطيـة والغـاز فـي تثبيـت أركان حكمهـا، لكنهـا تـدرك جيـدًا أيضًـا أن دول الخليـج لا ترغـب فـي أي مواجهـة عسـكرية معهـا، ولذلـك تتمـادى إيـران فـى المخالفـات التـى تقـوم بهـا وتحـاول فـرض سياسـة الأمـر الواقـع. علـى الرغـم مـن ذلـك، تملـك الكويـت والسـعودية العديـد مـن الخيـارات مـن أجـل الدفـاع عـن حقوقهـا فـي حقـل الـدرة ضـد المحـاولات الإيرانيـة لفـرض أمـرا واقعـا جديـدا.

أ. نشوة نشأت
المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

تداعيات الخلاف العربي- الإيراني على المصالحة السعودية- الإيرانية

مقدمة:

بعد توتر مستمر في العلاقات بين كل من السعودية وإيران، وقطيعة استمرت لأكثر منذ 7 سنوات (منذ عام 2016وحتى مارس 2023)، حدث تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين، ففي مارس 2023 اتفقت الرياض وطهران على إنهاء خلافهما الدبلوماسي، وإعادة فتح السفارات والقنصليات بالبلدين، وعودة العلاقات الدبلوماسية رسيمًا بينهما، وقد جاء هذا الاتفاق بوساطة صينية .

والجدير بالذكر أن الوساطة الصينية كانت قد سبقها وساطة عراقية وعمانية بين كل من طهران والرياض وذلك في عامي 2019و2022، حيث التقى وزيرا خارجية البلدين وذلك على هامش مؤتمر بغداد بدورته الثانية في الأردن.

وفي أول اختبار حقيقي للمصالحة السعودية – الإيرانية،جاء الخلاف السعودي الكويتي من ناحية والإيراني من ناحية أخرى بشأن قضية «حقل الدرة» للغاز الطبيعي والذي يقع في المياه الإقليمية بين السعودية والكويت.

وقد جاء تجدد الخلاف السعودي الكويتي من ناحية والإيراني من ناحية أخرى بشأن حقل الدرة ليطرح تساؤلاً رئيسيًا مفاده : ما مدى تأثير الخلاف على المصالحة أو التقارب السعودي – الإيراني الأخير؟ هذا بخلاف إلى تساؤلات أخرى فرعية من قبيل: ماهية أسباب طهران من وراء إعادة فتح ملف حقل الدرة ولاسيما أن الخلاف العربي الإيراني بشأنه يرجع للستينيات من القرن الماضي، ولماذا في هذا التوقيت بالذات ؟

وتحاول هذه الورقة بالبحث والتحليل الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، وذلك عبر تناول المحاور التالية:

أولاً: تاريخ العلاقات السعودية- الإيرانية منذ فترة السبعينيات وحتى تاريخ المصالحة الأخيرة.

ثانيًا: مضمون الاتفاق السعودي- الإيراني ودوافعه ومسبباته.

ثالثًا: تداعيات الخلاف العربي- الإيراني بشأن حقل الدرة على المصالحة بين الرياض وطهران.

رابعًا: خاتمة واستنتاجات.

أولاً: تاريخ العلاقات السعودية - الإيرانية منذ السبعينيات وحتى المصالحة:

لقد مرت العلاقات السعودية – الإيرانية عبر تاريخها الطويل بأزمات وتوترات متعددة منذ بداية الثورة الإيرانية الإسلامية لعام 1979 وحتى مارس 2023، الأمر الذي ألقى بظلاله على منطقة الخليج بأكملها، وقد تداخلت عدة قضايا إقليمية أخرى عمقت من تأزم العلاقات بين كل من الرياض وطهران، **ومن أمثلتها الحرب العراقية - الإيرانية والحرب في كل من اليمن وسوريا ولبنان، هذا بخلاف قضايا خلافية أخرى مثل:** الطموح النووي الإيراني و التوجهات الفكرية والأيدلوجية المختلفة لكلا البلدين.

ولكن برغم تأزم العلاقات السعودية – الإيرانية خلال السنوات السابقة حتى حدوث الانفراجة في العلاقات في مارس 2023، نجد أن المعاملات التجارية والاقتصادية قد استمرت بين البلدين، ومن أبرزها تدفق الإيرانيين نحو المملكة العربية السعودية، لأداء مناسك الحج والعمرة، وهو نشاط ممتد على مدار العام.

وظلت التجارة بين البلدين جسرًا مهمًا لتبادل السلع، خاصة السجاد والمواد العطرية وبعض الأغذية، كما أن كلاً من السعودية وإيران عضوان في منظمة «أوبك بلس»، فالسعودية تمتلك رصيدًا هائلاً واحتياطيًا كبيرًا من النفط والغاز (261,6 مليار برميل احتياطي نفطي، 8 تريليونات متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي)، أما إيران فلديها رصيد كبير واحتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي (208,6 مليار برميل من احتياطي النفط، و34 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز)، وذلك وفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، ولكلتا الدولتين مكانتها في أسواق الطاقة.

ويمكن بيان أبرز المحطات التاريخية المفصلية في العلاقات السعودية - الإيرانية منذ عام 1979 حتى عام 2016 على هذا النحو:

1979: قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، ومخاوف سعودية من عزم طهران تصدير الثورة للدول المجاورة، وبالأخص دول الخليج.

1980–1988: مرحلة توتر في العلاقات بين البلدين، وذلك بعد قيام الحرب الإيرانية العراقية، والتي استمرت منذ عام 1980 وحتى عام 1988، وجاء هذا التوتر نتيجة الغضب الإيراني من الدعم الخليجي بقيادة السعودية للعراق.

وقد توترت العلاقات بين السعودية وإيران في يوليو 1987، وذلك بعد قتل 402 من الحجاج، منهم 275 إيرانيًا، جراء اشتباكات جرت آنذاك في مكة. وفي طهران اقتحم متظاهرون السفارة السعودية واحتلوها، كما أضرموا النار أيضًا في السفارة الكويتية بطهران . وقد لقي دبلوماسي سعودي في طهران حتفه متأثرًا بجروح أصيب بها عندما سقط من نافذة السفارة، واتهمت الرياض طهران بتأخير نقله إلى مستشفى في السعودية. وعلى إثر ذلك قطع الملك فهد العلاقات مع إيران عام 1988. ولم يتم استئناف العلاقات بين البلدين إلا في عام 1991.

1990: هدوء شاب العلاقات السعودية – الإيرانية عقب الغزو العراقي للكويت وذلك في 2 أغسطس 1990.

1997: حدوث تحسن نسبي في العلاقات الإيرانية الخليجية عامة، وذلك إثر فوز الرئيس محمد خاتمي بالحكم، وهو صاحب سياسة «نزع التوترات». وفي ذات العام قام ولي العهد السعودي الأمير عبد اللّه بزيارة إيران وذلك لحضور القمة الإسلامية التي عقدت في ديسمبر 1977، وكان أكبر مسؤول سعودي يزور إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1977 .

يذكر أن خاتمي قد عمل من أجل التقارب مع الرياض، وذلك بعد فوزه الأول الساحق بالانتخابات الإيرانية في عام 1997. وبعد فوز خاتمي بالانتخابات للمرة الثانية عام 2001، قام العاهل السعودي الملك فهد بتهنئته بالنجاح بالانتخابات الإيرانية،وبعد ذلك قام خاتمي بزيارة السعودية، وتحسنت العلاقات بين البلدين مع التوصل إلى اتفاق أمني في إبريل عام 2001.

2003 – 2012: تصاعد التوتر في منطقة الخليج، ففي عام 2003 قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي ضد العراق، مما أدى لإسقاط نظام صدام حسين، وقد تولت إدارة السلطة ببغداد آنذاك جماعات شيعية موالية لإيران، مما أدى إلى زيادة المخاوف الأمنية للرياض.

وفي عام 2005، عاد التوتر من جديد في العلاقات السعودية – الإيرانية، وذلك بعد فوز تيار المحافظين (محمود أحمدي نجاد) في الانتخابات الرئاسية الإيرانية .

وفي عام 2007، تورطت إيران في المشهد السياسي العراقي؛ مما زاد من تأزم العلاقات بين كل من الرياض وطهران .

وفي عام 2011، وقعت مظاهرات في البحرين، مما دفع قوات درع الجزيرة للتدخل بالمنامة للدفاع عن أمن البلاد، وآنذاك تم اتهام إيران بالتورط في شؤون البحرين.وفي ذات العام، تم اعتقال شخصين يحملان الجنسية الإيرانية عقب محاولتهما اغتيال السفير السعودي آنذاك لدى واشنطن «عادل الجبير».

ومن ثم تفاقمت الأوضاع في سوريا، وقامت إيران بتقديم الدعم العسكري والمادي لنظام بشار الأسد، مما أسهم في استمرار تأزم العلاقات بين كل من طهران والرياض.

وفي عام 2014، قامت طهران بتقديم الدعم الشامل لجماعة الحوثيين باليمن والذين سيطروا على صنعاء ومقر الحكومة والمقرات الوزارية ومقر البنك المركزي.

وفي عام 2015، بدأت 10 دول بقيادة السعودية العملية العسكرية «عاصفة الحزم»ضد جماعة الحوثيين.

وفي يناير عام 2016، قامت الرياض بإعدام 47 محكومًا بينهم رجل الدين الشيعي « نمر النمر»، مما أثار انتقادات إيرانية.

وفي الثالث من يناير 2016، أعلنت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك في أعقاب اقتحام مقر سفارتها بطهران وقنصليتها بمشهد.

وفي يوليو 2016، وافقت السعودية على استضافة هيئة قنصلية مؤقتة لخدمة الحجاج الإيرانيين.

وفي أكتوبر 2016، وافقت الحكومة السويسرية على اتفاق بين السعودية وإيران، يقضي بأن تمثل السفارة السويسرية في الرياض المصالح الإيرانية في السعودية، وأن تتكفل السفارة السويسرية في طهران برعاية المصالح السعودية في إيران.

ثانيًا: مضمون التقارب السعودي- الإيراني(مارس 2023) ودوافعه ومسبباته:

في مارس 2023، صدر البيان الثلاثي المشترك لكل من السعودية وإيران والصين، بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين كل من الرياض وطهران.

وفي إبريل 2003، وقعت المملكة العربية السعودية وإيران عبر وزراء خارجية كل من البلدين اتفاقًا تضمَّن خطوطًا واضحة، مثل: إعادة فتح السفارات والقنصليات، واستئناف الرحلات الجوية، وتسهيل منح التأشيرات للمواطنين من البلدين، وكذلك الاتفاق على استئناف زيارات المسؤولين ووفود القطاع الخاص.

وجاء مع استئناف العلاقات بين الدولتين، الإعلان عن نوايا تبادل التمثيل الدبلوماسي في غضون شهرين، والتأكيد على احترام سيادة الدولتين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة في عام 2001 وعرفت باتفاقية «نايف – روحاني»، وكذلك اتفاقية التعاون في مجال «الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب» الموقعة في عام 1998، إلى جانب التصريحات المُتبادلة بين البلدين، والتي تظهر نية جادة بين الدولتين في المضي قدماً لإنجاح عودة العلاقات.

وعن ردود الأفعال العربية والدولية بشأن الاتفاق، فقد رحبت الدول العربية والخليجية به، وذلك رغبة منها في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة عامة، والخليجية خاصة، ولاسيما بعد المعاناة المستمرة من الممارسات والتصرفات الإيرانية «الاستفزازية» و«التدخلية» في شؤون جيرانها بالمنطقة. كما لاقى الاتفاق أيضًا ترحيبًا دوليًا .

وهناك عدة مسببات ودوافع دفعت كلاً من السعودية وإيران لإحداث تلك الانفراجة في علاقاتهما، وتحتلف مسببات كل طرف من البلدين، ويمكن بيانها على هذا النحو:

فبالنسبة للسعودية، جاء التقارب السعودي– الإيراني انطلاقًا من هدف استراتيجي جديد للمملكة العربية السعودية، آلا وهو الرؤية السعودية لعام 2030، وتمثل نقطة الارتكاز في تلك الرؤية في جعل السعودية فاعلاً إقليميًا مؤثرًا إقليميًا وعالميًا؛ مما يعزز في ذات الوقت من مصالحها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد جاءت هذه الرؤية انطلاقًا من رغبة سمو الأمير «محمد بن سلمان» في بناء علاقات إقليمية ودولية قائمة على مبادئ المساواة، واحترام سيادة الدول و خصوصياتها لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

أما بالنسبة للدافع الإيراني من وراء التقارب بين البلدين، فهو اقتصادي بالأساس، فالاقتصاد الإيراني في حالة يرثى لها كنتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران والعزلة الإقليمية حيث ضعف حجم الاستثمارات الإيرانية الداخلية مقارنة بنظريتها الخارجية، وحدوث عاجز في ميزان التجارة، بخلاف انهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى، ويضاف إلى كل ما سبق محدودية الإيرادات النفطية .وعليه نجد أن طهران ترغب في الاستفادة من السوق الاقتصادية السعودية وتعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وفي هذا الصدد، تشير بيانات الهيئة العامة السعودية للإحصاء إلى أن معطيات التبادل التجاري بين الرياض وطهران قد توقفت عام 2015، ولم تُحدّث تلك البيانات بعد هذا التاريخ، بل لم تُدرج إيران في نشرة التبادل التجاري للسعودية مع دول العالم.

وعام 2015، بلغت قيمة التبادل التجاري بين السعودية وإيران 1,24 مليار ريال سعودي (330 مليون دولار)، في حين جاء فائض الميزان التجاري لصالح إيران بنحو 316 مليون ريال.

وقد تسمح العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بعودة تلك التعاملات التي توقفت، بالإضافة إلى صور جديدة من التعاون، في ظل تنوع الاقتصاد الإيراني، وإمكانية تصدير طهران سلعًا زراعية ومواد خامًا وسلعًا أولية، مثل الحديد، لتلبية احتياجات مشاريع التشييد والبناء في السعودية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن السعودية قد استفادت بشكل كبير من الطفرة النفطية التي شهدتها السوق العالمية، منذ منتصف عام 2021 وحتى نهاية عام 2022، مما زاد من قدرتها على تنفيذ استثمارات خارجية في العديد من الدول.في المقابل، تعاني إيران –في ظل العقوبات الاقتصادية– تراجع إيراداتها النفطية، مقارنة بما كانت عليه قبل عام 2018، مع حاجتها للاستثمارات الأجنبية. وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن نصيب إيران من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2019 – 2021 قد بلغ على التوالي 1,51 مليار دولار، و1,34 مليار دولار، و1,43 مليار دولار، وهي مبالغ زهيدة بمعيار احتياجات إيران لتلك الاستثمارات وما تعانيه من شح في النقد الأجنبي بسبب العقوبات.وبالتالي نجد أن التقارب الأخير بين كل من الرياض وطهران قد يسهم تعزيز الاستثمارات المشتركة بينهما. وكان وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» قد أكد –بعد التوقيع على الاتفاق الأخير ببكين– على إمكانية ضخ استثمارات سعودية في إيران، ليبرهن على أن الأمور قد تفضي إلى أوضاع إيجابية تنعكس على البلدين، مشددًا على أن هناك كثيرًا من الفرص للاستثمارات السعودية في إيران.

ثالثًا: تداعيات الخلاف الخليجي- الإيراني بشأن حقل الدرة على المصالحة بين الرياض وطهران:

في حقيقة الأمر، إن الخلاف بين كل من السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى حول حقل الدرة ليس بجديد، فهو يرجع للستينيات من القرن الماضي، عندما منحت الكويت شركة «رويال داتش شل» امتيازًا بحريًا، ومنحت إيران الشركة النفطية البريطانية–الإيرانية امتيازًا بحريًا لاستغلال مخزونه.

ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، ترفض إيران المطالب الكويتية والسعودية الخاصة بترسيم الحدود البحرية، وذلك لبيان الأحقية الملكية،وحق الامتياز لاعتبارات جيوسياسية وسياسية واقتصادية وقانونية خاصة بها.

ويتمثل الموقف الإيراني بشأن حقل الدرة في الآتي ذكره:

1) تؤكد طهران وقوع قسم من حقل الدرة ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، وعليه فإنها تطالب باستثمار ثلاثي مشترك لحقل الدرة.
2) تعترض إيران – منذ الستينيات وحتى الآن –على أي جهود واتفاقيات سعودية–كويتية لتطوير حقل الدرة، واصفة إياها بـ«غير القانونية»؛ وذلك باعتبار أنها قد استبعدت إيران من عملية التطوير.

3) تهدد طهران بإستمرار ببدء عمليات التنقيب في حقل الدرة، ففي أغسطس 2015 استدعت الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها احتجاجًا على مساعي إيران لتطوير الحقل، و بنهاية 2019، وقَّعت الكويت والسعودية مذكرة تفاهم لتطوير واستغلال مخزون الحقل من الطاقة، وعلى الفور قامت إيران عام 2001 بإعلان نيتها عن التنقيب، وفي إبريل 2022 وعلى الطرف المقابل، جددت السعودية والكويت الدعوة لإيران لعقد مفاوضات لترسيم الحدود وتعيين الحد الشرقي من المنطقة المغمورة المشتركة بينهما، وترجمتا بنود مذكرة تفاهم 2019 فعليًا في اتفاق مارس 2022.وفي شهر يونيو 2023 أعلنت إيران عن عزمها القيام بالحفر والتنقيب بالحقل .

أما بالنسبة للموقف السعودي الكويتي المشترك من حقل الدرة، فيتمثل في الآتي ذكره:

1) التأكيد على أن المنطقة البحرية التي يقع بها حقل الدرة للغاز الطبيعي توجد في المناطق البحرية لدولة الكويت، والثروات الطبيعية فيها مشتركة بين الكويت والسعودية فقط.
2) التأكيد على أن للسعودية والكويت وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة، وبالتالي استمرار العمل من جانب الكويت والسعودية لتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه بموجب المحضر الموقَّع بينهما بتاريخ 21 مارس 2022 بشأن التعاون في تطوير حقل الدرة، وما جرى توقيعه من مذكرات تفاهم في السابق.
3) رفض الكويت والسعودية أي إجراء أو أعمال تخص الحقل من جانب إيران.
4) قيام كل من السعودية والكويت بدعوة إيران لبدء مفاوضات ترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت باعتبارهما طرفًا تفاوضيًا واحدًا مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي.ويستند الموقف السعودي والكويتي على أن الاتفاقيات الدولية لترسيم الحدود البحرية تؤكد أن حقل الدرة حقل كويتي–سعودي حدودي، وليس للجانب الإيراني أي جزء أو حقوق فيه.

والجدير بالذكر، أن مجلس الأمة الكويتي قد وافق على تشكيل لجنة الشؤون الخارجية لمتابعة الإجراءات والخطوات الحكومية تجاه حماية السيادة الوطنية وحفظ الثروات الطبيعية في حقل الدرة البحري، كما أكدت السعودية والكويت كذلك عزمهما على تنفيذ خططهما بشأن تطوير الحقل، وذلك تنفيذًا لمذكرات التفاهم التي نصَّت على التعاون المشترك في تطوير الحقل واستغلال موارده.

في واقع الأمر، أن طهران تهدف من وراء فتح ملف حقل الدرة- في هذا التوقيت بالذات - إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

1. تحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى من وراء الحقل، وذلك في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة بإيران – مثلما ذكرنا من قبل – مقابل القيمة الاقتصادية الهائلة لحقل الدرة؛ إذ تقدر الاحتياطيات من الغاز الطبيعي للحقل مقارنة بالاحتياطات العالمية بنحو 220 تريليون متر مكعب متر مكعب.
2. رغبة طهران في الضغط على السعودية ودفعها للنظر في الملفات الإقليمية العالقة بين البلدين، وسرعة تسويتها، وبالتالي تعتبر قضية حقل الدرة بمثابة ورقة «سياسية» للضغط والتفاوض مع كل من السعودية والكويت، تستخدمها طهران متى شاءت.

في ضوء ما سبق، نجد أن الخلاف بين كل من السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى بشأن حقل الدرة لن يلقي بظلاله على المصالحة السعودية – الإيرانية، كما لن يكون لها أي مردود سلبي على تلك المصالحة، بل وأن المصالحة ستسير في طريقها الصحيح، في ضوء الرغبة المشتركة للبلدين في ذلك من ناحية، والرغبة العربية والخليجية والدولية من ناحية أخرى.

ويمكن إرجاع القول بالتأثير السلبي للخلاف حول الحقل على المصالحة السعودية – الإيرانية لعدة أسباب، يتمثل أهمها في الآتي ذكره:

بالنسبة للجانب الإيراني:

فإنه من المتوقع قيام إيران باحتواء الموقف حيال قضية حقل الدرة، وعدم تصعيده بالشكل المقلق للطرفين السعودي والإيراني، واللجوء لسياسة «الحوار والتفاهم» بدلاً من سياسة «التصعيد والتهديد»، وذلك للأسباب التالية:

1. تعتبر إيران صاحبة المصلحة العليا أو الأولى من وراء التقارب السعودي– الإيراني الأخير، فهي ستحقق مكاسب اقتصادية وتجارية مأمولة، وذلك في ضوء نجاح الاتفاق بين كل من الرياض وطهران.
2. الرغبة الإيرانية في بناء جسور الثقة وتعزيزها مع الخليج بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة، وذلك من خلال تأكيدها للشريك السعودي على أنها تلتزم ببنود الاتفاق الأخير، خاصة الجزء المتعلق باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لاسيما وأن جوهر الصراع بين البلدين يعود بالأساس إلى التدخل الإيراني المستمر في شؤون الدول الخليجية .
3. رغبة طهران في تحسين علاقاتها مع دول الجوار وخاصة الخليجية منها، وإنهاء حالة العزلة الإقليمية التي استمرت لسنوات طويلة .
4. لن تلجأ إيران لإحراج الوسيط الصيني، نظرًا للمصالح الاقتصادية والتجارية بين كل من طهران وبكين، فالصين مستورد رئيسي للنفط الإيراني حتى خلال أوقات العقوبات، وأهمّ شريك تجاري لإيران، فهناك اتفاق للشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين قد وقع عام 2021، وتبلغ مدته 25 عامًا، ويشتمل على مجالات النقل وخاصة النقل بالسكك الحديدية والطاقة والبنى التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، لن تقبل الصين بسهولة أن ينال الاتفاق السعودي– الإيراني الإخفاق أو الفشل، والذي جاء برعاية منها، وذلك باعتبار هذا الاتفاق بمثابة اختبار حقيقي لقوتها ومكانتها الدولية وأدوات تأثيرها في منطقة الخليج، وكذلك تأكيدًا على نجاح سياساتها الخارجية .

بالنسبة للجانب السعودي، نجد أن الرياض ستلجأ للحلول الدبلوماسية في التعامل مع أزمة حقل الدرة، وذلك اتساقًا مع حركة التجديد الشاملة التي تشهدها السعودية الآن وعلى كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وبالأساس مع النهج الجديد للسياسة الخارجية السعودية القائم على أولوية تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي(الرؤية السعودية 2030) ، هذا بخلاف رغبة الرياض في عدم التورط في أزمات إقليمية تؤثر على مصالحها المحلية، مما يدفع الرياض إلى إعادة ترتيب العلاقات مع الجوار، وذلك وفق رؤية سعودية جديدة توسّع من آفاق التعاون، وتعزز المصالح مع الأطراف الإقليمية المختلفة، وتركز على المصالح الوطنية المحلية (السعودية أولاً)، فالرياض عازمة على أن تكون صاحبة الدور الريادي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

رابعًا: خاتمة واستنتاجات:

يتضح مما سبق، أن هناك رغبة سعودية وإيرانية مشتركة في طي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة – خاصة وأن الرسائل المتبادلة بين الدولتين بعد المصالحة ببكين توحي بأن هناك خطوات قادمة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية، مع الأنباء عن دعوة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة الرياض– والاحتكام لصوت العقل واتباع سياسة«التفاوض والحوار»، هذا بخلاف الرغبة المشتركة لكل من الرياض وطهران في الالتزام ببنود الاتفاق الأخير، ولاسيما وأن جزءًا أساسيًا منه قائم على احترام سياسة الجوار والمواثيق الدولية، الأمر الذي يتطلب من إيران إثبات حسن النوايا من خلال بيان مدى التزامها الحقيقي و«غير الشكلي» ببنود الاتفاق الأخير، وذلك من خلال قيام إيران بالامتثال للرغبة السعودية الكويتية المشتركة في اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية للحقل، وهو الشرط الذي تؤكده كل من الكويت والسعودية قبل مناقشة الموضوع، وستستجيب إيران لهذا المطلب السعودي والكويتي المشترك، إذ كانت إيران راغبة بشكل جدي في فتح صفحة جديدة مع السعودية خاصة ودول الخليج عامة .

من ناحية أخرى، فقد اتضح من خلال العرض السابق أن هناك تنسيقًا مشتركًا سعوديًا-كويتيًا بشأن حقل الدرة البحري، وهذا التنسيق مستمر منذ التسينيات من القرن الماضي وحتى الآن، حيث أكد الأمير عبد العزيز ابن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية أنّ الكويت والسعودية تريدان بحث موضوع غاز الدرة باعتبارهما فريقًا واحدًا مع إيران؛ لأن الموارد في الحقل مصلحة مشتركة للبلدين.

ويعكس هذا الموقف التنسيق المشترك السعودي-الكويتي بشأن حقل الدرة، كما أنه يعكس رغبة في الحوار والتفاهم، وذلك اتساقًا مع حالة التهدئة التي تمرّ بها علاقات إيران بالخليج، والتي لا يرغب أي طرف في التراجع عنها، لكن مع «عدم التفريط» في الحقوق أو تقديم التنازلات.

وهنا نؤكد أن الاختبار الحقيقي للمصالحة بين كل من الرياض وطهران هو نجاح الطرفين في إيجاد حلول للتحديات الأساسية التي تجابه تلك المصالحة ولعل أهمها: الحرب في اليمن، والأوضاع في الساحتين السورية واللبنانية، والطموح النووي الإيراني، والاختلاف الأيدلوجي الفكري بين البلدين، واستمرار دعم الدستور الإيراني للأيديولوجيا الولائية، كتصدير الثورة والتمدد خارج الحدود، وأزمة الثقة مع الجانب الإيراني...إلخ .أما إشكالية «حقل الدرة» فستجد طريقها للاحتواء والحل بالطرق الدبلوماسية مثلما كان يحدث في السنوات الماضية.

أ. محيي الدين سعيد
محلل سياسي

سيناريوهات الخلاف العربي الإيراني حول حقل الدرة

مقدمة:

وسط مؤشرات على تقارب واضح في العلاقات الخليجية الإيرانية، جاءت إثارة ملف «حقل الدرة» المتنازع عليه بين كل من السعودية والكويت من جانب وإيران في الجانب الآخر لتثير عديدًا من التساؤلات، سواء حول مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية، أو حول السيناريوهات المطروحة لمستقبل هذا النزاع القديم المتجدد ، وموقف القانون الدولي منها .

حقل الدرة، تم اكتشافه في عام 1967 ويقع شمال الخليج العربي، على شكل مثلث مائي، يمتد من أسفل نقطة الحدود الثلاثية المشتركة بين الكويت والعراق وإيران، ويمتد جنوباً ليقع الجزء الأكبر منه مقابل ساحلي الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية، كما يقع جزء مشترك من الحقل مع الجانب الإيراني، وقد تعددت وتنوعت محطات إثارة الملف في أعوام مختلفة، ودرجات متباينة من الضجة حوله وكان أولي المحطات في فترة الستينيات، عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية للنفط، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة رويال داتش شل، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة.

من بين محطات الخلاف أيضًا، جاءت محطة الإعلان عن توصل الرياض والكويت لاتفاق بشأن الحدود البحرية بينهما عام 2000 وقامت شركة الخفجي بإرساء حق التطوير والإنتاج على شركة شل في عام 2012 .

عام 2015 شهد أيضًا محطة فاصلة في تاريخ حقل الدرة، حين أعلنت إيران مشروعًا لتطويره، ليصبح محل نزاع بين طهران والكويت، وكانت الأخيرة قد اتفقت في 7 يونيو 2006، مع السلطات السعودية على تطوير حقل الدرة الغازي للوصول إلى إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات، تم الاتفاق علي اقتسامها بالتساوي بين البلدين.

وفي 26 أغسطس 2015، استدعت الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها احتجاجًا على طرح إيران مشروعين لتطوير حقل الدرة النفطي، حسبما ذكرت الخارجية الكويتية.

وقالت الخارجية الكويتية إنها سلمت مذكرة احتجاج بسبب تقارير أشارت إلى قيام شركة النفط الوطنية الإيرانية بإصدار نشرة بشأن الفرص الاستثمارية النفطية في إيران متضمنة فرصًا للاستثمار في أجزاء من امتداد حقل الدرة، الواقع في المنطقة البحرية المتداخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران.

تطورات متسارعة:

بحسب ما ترصده التقارير والدراسات المختلفة التي تتناول تطورات الخلاف في هذا الملف، فإن إيران سعت، منفردة، في عام 2016، إلى تطوير الحقل، مما أثار مشكلة دبلوماسية بين إيران والكويت، وفي 27 يوليو 2016، عبرت السعودية والكويت عن احتجاجهما واستيائهما الشديدين من الاعتداءات والتجاوزات المتكررة من قبل الزوارق العسكرية التابعة لإيران على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المغمورة المقسومة، ووجهت الكويت والرياض رسالة احتجاج مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون من قبل المندوب الدائم لدولة الكويت السفير منصور عياد العتيبي والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية السفير عبد اللّه المعلمي بشأن تجاوزات إيران في المنطقة المقسومة، ومطالبته تعميم نسخة منها على جميع الدول الأعضاء ونشرها في مجلة قانون البحار .

وأكدت الحكومتان تكرار اعتداءات وتجاوزات الزوارق العسكرية الإيرانية على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين السعودية والكويت، والتي تعود الحقوق السيادية عليها فقط للسعودية والكويت لغرض استكشاف واستغلال الثروات الطبيعية فيها.

وشددت الرسالة على أن للسعودية والكويت وحدهما دون غيرهما «حقوقًا سيادية خالصة في التنقيب عن الثروات الهيدروكربونية واستغلالها في حقل الدرة والمنطقة المغمورة المقسومة»، كما أكدت أنه طلب من الحكومة الإيرانية البدء في مفاوضات – بين حكومتي السعودية والكويت كطرف و الحكومة الإيرانية كطرف آخر – لتعيين الحدود البحرية التي تفصل بين المنطقة المغمورة المقسومة وبين مياه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقا لأحكام القانون الدولي إلا أن الطلب لم يلقَ أي استجابة من الحكومة الإيرانية رغم تكرار دعواتهما للمفاوضات لتعيين تلك الحدود.

في 21 مارس 2022 وقع وزير النفط الكويتي د. محمد الفارس ووزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، على اتفاق لتطوير حقل الدرة المغمور، في الخليج العربي، لاستغلاله وتطويره بقدرة ارتفعت إلى 1 مليار قدم مكعب يومياً.

وتم الاتفاق على أن تقوم شركة عمليات الخفجي المشتركة، وهي مشروع مشترك بين شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج، بالاتفاق على اختيار استشاري يقوم بإجراء الدارسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل وفقًا لأفضل الأساليب والتقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والصحة والحفاظ على البيئة، ووضع التصاميم الهندسية الأكثر كفاءة وفاعلية من الناحيتين الرأسمالية والتشغيلية. وذكرت التوقعات وقتها أن تطوير حقل الدرة سيؤدي إلى إنتاج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي يوميًا، بالإضافة إلى إنتاج 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

وفي 26 مارس 2022 قالت وزارة الخارجية الإيرانية إن الاتفاق بين الكويت والسعودية على تطوير حقل الدرة للغاز الطبيعي مخالف للقانون لأنه تجاهل بأن إيران تشارك بالحقل، وبالتالي من الضروري أن تكون طرفًا في أي عملية تشغيل أو تطوير له.

ونشرت خارجية طهران على حسابها الرسمي على تويتر «حقل آرش(الاسم الإيراني لحقل الدرة)/الدرة للغاز هو حقل مشترك بين دول إيران والكويت والسعودية» وأشارت إلى (أن «هناك أجزاء منه ضمن المياه الغير المحددة بين إيران والكويت)، وقالت إن (الجمهورية الإسلامية تحتفظ لنفسها بالحق في استغلال حقل الغاز).

كما أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، أن بلاده تعارض الاتفاق الكويتي السعودي، لأنه يعارض المفاوضات السابقة مع الكويت لترسيم حدود الحقل.

وأشار، خطيب زاده، إلى أن الاتفاقية الأخيرة لن تغير الوضع القانوني للحقل، مشدداً على أن الحقل مشترك بين إيران والكويت والسعودية، ومن حق طهران الاستثمار فيه، وأن أي إجراء لتشغيله أو تطويره يجب أن يتم بالتنسيق بين الدول الثلاث، فيما أبدى استعداد طهران للدخول في مفاوضات مع الكويت والسعودية لترسيم الحدود في الحقل، وبدء العمل فيه

وفي 28 مارس 2022 قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي، «إن بلاده أعلنت إجراء عمليات الاستكشاف والمسح الزلزالي في حقل آرش (الدرة) للغاز»، مشيراً إلى «بدء الحفر قريباً» في الحقل المشترك مع الكويت والسعودية، وأكد أوجي أنّ «إيران مستعدة للتفاوض والتعاون في حقل آرش، لكن الإجراء الأحادي من الكويت والسعودية لن يمنعنا من تنفيذ مشاريعنا».

وفي 27 مارس 2022 ردت مصادر كويتية مسؤولة في تصريحات إعلامية، أن ادعاءات إيران بشأن حقل الدرة للغاز باطلة، مؤكدة أن هذه الادعاءات تخالف القانون الدولي وقواعد ترسيم الحدود البحرية، كما شددت المصادر في تصريحات إعلامية نقلتها صحيفة «القبس» الكويتية على أن مزاعم إيران بالمشاركة في تطوير حقل الدرة للغاز باطلة.

في 29 مارس 2022 قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، في تصريحات إعلامية إن «حقل الدرة هو موضوع ثلاثي بين الكويت، والسعودية، وإيران». وأضاف «هناك هواجس كويتية وخليجية من الاتفاق النووي الإيراني نتمنى مراعاتها».

وأضاف أن إيران ليست طرفا في حقل الدرة للغاز الطبيعي لأنه «حقل كويتي سعودي خالص»، وأكد على أن للكويت والسعودية وحدهما حقوقًا خالصة في استغلال واستثمار هذا الحقل، وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين.

محطات متواصلة:

تواصلت محطات الخلاف خلال شهر يونيو 2023، فقد قال محسن خجستة مهر، المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية (إنه لا يوجد حقل نفط مشترك غير محدد بين إيران والسعودية، ولكن سيتم البدء في الأعمال التمهيدية للتعاون الثنائي مع عودة العلاقات بين البلدين).

وقال خجستة مهر: هناك استعدادات كاملة لبدء الحفر في حقل أرش (حقل الدرة) النفطي المشترك، وقد اعتمدنا موارد كبيرة لتنفيذ خطة تطوير هذا الحقل في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية، وعندما تكون الظروف جاهزة، سنبدأ الحفر في حقل أرش .

وفي 3 يوليو 2023 أعلن سعد البراك – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الكويتي – رفض بلاده جملة وتفصيلا «الادعاءات والإجراءات الإيرانية» حيال حقل الدرة البحري للغاز الطبيعي، وقال البراك «نرفض جملة وتفصيلا الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول حقل الدرة»، مشددًا على أن «حقل الدرة ثروة طبيعية كويتية سعودية، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية».

وأضاف الوزير في بيان «تفاجأنا بالادعاءات والنوايا الإيرانية حول حقل الدرة والتي تتنافى مع أبسط قواعد العلاقات الدولية».

وأكد القول «الطرفان الكويتي والسعودي متفقان تمامًا كطرف تفاوضي واحد» داعيًا إيران إلى «الالتزام أولاً بترسيم الحدود الدولية البحرية قبل أن يكون لها أي حق في حقل الدرة».

وكانت الخارجية الكويتية قد أكدت في اليوم نفسه أن المنطقة البحرية التي يقع فيها حقل الدرة تقع بالمناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين بلاده والسعودية اللتين لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية بحقل الدرة.

كما جددت دعوتها – للجانب الإيراني – إلى البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين الكويتي والسعودي كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني.

في 5 يوليو 2023 أكدت السعودية أنها و«الكويت فقط» تملكان حق استغلال الثروات الطبيعية في «المنطقة المغمورة المقسومة»، بما فيها «حقل الدرة» للغاز، مجددةً دعوتها لإيران للتفاوض من أجل ترسيم الحدود.

في 10 يوليو 2023 صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، أن بلاده تجري مباحثات مع الكويت بخصوص حقل الدرة للغاز.

ورد كنعاني على سؤال بشأن رفض السعودية والكويت مشاركة طهران لهما في الانتفاع بالحقل، قائلا «نتابع هذا الموضوع في إطار المحادثات الثنائية مع السلطات الكويتية»، دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وكان وزير النفط الكويتي الدكتور سعد البراك، جدد تأكيده، على أن حقل الدرة للغاز، ملكية مشتركة بين الكويت والسعودية فقط، وأن من لديه ادعاءات عليه ترسيم الحدود، في إشارة إلى إيران، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الكويتية.

وفي 11 يوليو 2023 قال سالم عبد الله الجابر الصباح وزير الخارجية الكويتي، إن «الثروات التي تقع في «حقل الدرة» هي ثروات مشتركة بين الكويت والسعودية بالمناصفة فقط لا غير».

وقال وزير الخارجية الكويتي بمداخلة له في جلسة مجلس الأمة العادية، «إن وزارة الخارجية أصدرت بياناً واضحًا جدًا بشأن موضوع حقل الدرة، مشيرًا إلى تأكيده على موقف الكويت الواضح خلال محادثاته التي أجراها مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان». وأوضح «أن من أولويات الحكومة إنهاء موضوع ترسيم الحدود مع إيران والعراق، مبيناً أنه خلال الأشهر القليلة الماضية تم عقد ثلاث جولات مع الجانب العراقي وجولة مع الجانب الإيراني، وأن الحكومة جادة وماضية في الاجتماعات مع الجانبين».

وفي الأسبوع الأخير من يوليو 2023، قال وزير النفط الكويتي، سعد البراك، في تصريحات إعلامية إن الكويت ستبدأ التنقيب والإنتاج في حقل الدرة للغاز دون انتظار ترسيم الحدود مع إيران.

كان البراك قد قال في وقت سابق إن الكويت والسعودية لديهما «حق حصري» في حقل غاز الدرة بالخليج، ودعا إيران إلى البدء في ترسيم حدودها البحرية أولاً من أجل تأكيد مطالبها في الحقل.

أطروحات مختلفة:

وفي 15 يوليو 2023 دعا أستاذ العلوم السياسية والنائب الكويتي السابق عبد الله النفيسي إلى ما أسماه بالاستقواء بتركيا أمام إيران، فيما يتعلّق بالخلاف حول حقل الدرة الغازي بين السعوديّة والكويت من طرف، وإيران من الطرف الآخر.

وقال النفيسي عبر حسابه بموقع «تويتر»: «تدرك إيران ضعف دول التعاون حال المواجهة في حقل الدرة ودرس القصف الحوثي ليس ببعيد.. وتدرك إيران انشغال حلف الناتو عن الخليج في حرب أوكرانيا وملف الصين».

وأضاف: «حتى لا تستفرد بنا إيران، فالخيار الإستراتيجي المتاح أمام دول التعاون هو الاستقواء بتركيا عبر مشروع استثماري مشترك في الدرة».

وأثارت دعوة النفيسي جدلاً واسعًا بين المراقبين، وانقسموا بين مؤيد ومعارض، فيما دخلت العراق على خط الخلاف في شهر يوليو 2023، حين أعلنت لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية بالبرلمان العراقي، أن «الوثائق التاريخية في المنطقة البحرية تؤكد أحقية العراق فى حقل الدرة الغازي»، مبينة أن «أحقية العراق تأتي استناداً إلى قانون البحار».

وذكرت عضو اللجنة، زينب الموسوي، أن «الكويت والسعودية أو أي دولة أخرى لا يحق لها التنقيب في حقل الدرة»، لافتة الى أن «احتياطي الغاز القابل للاستخراج منه يقدر بنحو 200 مليار متر مكعب».

كما أوضحت عضو لجنة النفط، أن «لجنة الغاز تتابع هذا الملف المهم للقطاع النفطي والغازي في العراق»، مشيرة الى أن «حقل الدرة سيضيف إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات».

وكانت عضو مجلس النواب، عائلة نصيف، قد دعت لرفع مذكرة تحفظ إلى مجلس الأمن الدولي لضمان حقوق الشعب العراقي في حقل الدرة الغازي.

تأثر ملف العلاقات وسيناريوهات متعددة:

لا تدعي طهران امتلاك الحقل ولا تنكر حق الكويت فيه، بل تعلن بوضوح أن هدفها هو تقاسم إنتاجه، وتصر على فرض معادلة تقضي بتعطيل الحفر والتنقيب في الحقل أو مقاسمتها في ثرواته، أو بعبارة أخرى ترسيخ مبدأ (لا شيء يمكن أن يحصل في الخليج من دون موافقة إيران، بغض النظر عن الطريقة التي ستتم تسوية الأزمة بها، سواء بمشاركتها في الحقل أو بالمساومة على ملفات أخرى).

وأعادت الكويت العلاقات مع إيران في عام 2022، تلتها السعودية في مارس 2023 بعد مفاوضات طويلة اختتمت باتفاق بضمانة صينية.

بالتأكيد فإنه مع الخطوات المتسارعة لتطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، جاء هذا النزاع ليحد من التفاؤل الكبير المصاحب للمصالحة السعودية الإيرانية، ويضع اختبارًا لقياس مدى نجاعة النهج الدبلوماسي في حل المشاكل بين إيران والعرب، ويثير القلق من تأثيراته السلبية المحتملة على المنطقة، على الرغم من أن البعض يرى أن هذه مشكلة محدودة وليست جديدة ولن تؤثر على ما تم إنجازه بين دول الخليج وإيران، وهناك حديث عن احتمال التوصل إلى وساطة صينية أيضًا لحل تلك الأزمة.

وتنبع أهمية حقل الدرة من كونه أحد أبرز حقول مناطق العمليات المشتركة بين السعودية والكويت، إذ يعمل على دعم النمو في مختلف القطاعات الحيوية في البلدين اللذين يعتزمان اتخاذ خطوات جادة لتطوير مكامن الغاز فيه.

واستنادًا إلي القواعد القانونية الحاكمة لمثل هذا النزاعات فإن ادعاءات إيران بأنها تشارك في الحقل ويجب أن تكون طرفًا في أي إجراء لتشغيله أو تطويره تخالف القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة وقانون البحار الذي نص على احتساب أثر الجزر في ترسيم الحدود البحرية، وبتحديد أثر جزيرة فيلكا في رسم الخط الحدودي لا يكون لإيران أي حصة في الحقل، حيث تصر على احتساب الأثر من اليابسة، بما لا يتفق مع القانون الدولي لترسيم الحدود البحرية.

في هذا الإطار تأتي الاتفاقية العامة للبحار 1958 مساندة للجانب الكويتي، من منطلق أن «حقل الدرة امتداد للجرف القاري الخاص بالكويت، وأنه طبقًا للاتفاقية، فقد تم على المستوي العالمي قبول مقولة امتداد الجرف القاري خارج نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة، مما سهل كثيرًا عملية توقيع اتفاقية «جنيف» المتعلقة بالجرف القاري والمتضمنة الاعتراف بحق الدول الساحلية ببسط صلاحياتها على هذا الأخير وممارسة حقوق السيادة عليه، باعتبار أن مناطقه مكملة لإقليم الدول المذكورة وجزء منه، ولكن إذا كان الاتفاق حول العمل بمبدأ الجرف القاري قد تم سريعًا، فقد استندت إليه الدول في محاولة بسط السيادة على هذا الجزء من المناطق البحرية، ولقد كانت في مقدمة هذه التبريرات ضرورة بسط السيادة على المصائد الساحلية».

بعيدًا عن القوة:

عبر سنوات من الخلاف حول الحقل، كان لافتًا تباين مواقف الكتاب والسياسيين بشأن التعامل معه، ما بين دعوات إلى التصعيد دفاعًا عن «الحق الخليجي»، أو الدعوة إلى انتهاج الطريق القانوني والسياسي السلمي في الحل .

ولعل أقرب الأمثلة للفريق الأخير ما أثاره أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة الكويت محمد الرميحي من جدل حين تبنى الدعوة إلى حل من خلال القواعد العامة المتعارف عليها دولياً، ويعبر عن رفضه المطلق لـ«منطق الاستقواء» الذي لم يعد صالحاً لهذا العصر، ويقول: (ينبغي تحكيم العقل، واللجوء إلى القواعد والقوانين الدولية؛ لأن هذا الخلاف إذا انفجر فإن الأثمان التي يمكن أن تدفع من جانب كل المشاركين ستكون أثماناً غالية وباهظة للمجتمع المحلي والمجتمع الدولي، ومن هنا فالأفضل إذا كان هناك خلاف أن يحل بالطريق السلمي ومن خلال منظومة الأمم المتحدة).

الرميحي رأي أيضًا أنه لا توجد اليوم إلا آلية وحيدة، بعيدة عن استخدام القوة وفرض الأمر الواقع، تلك الآلية هي العودة إلى القانون الدولي، فدول الخليج وإيران محكومة بقانون دولي معروف يتوجب الانصياع إليه من دون إكراه أو تهديد بالقوة، وفي ظل حماية الأمم المتحدة.

ولفت إلى أن نزاعات الحدود في المنطقة الخليجية ليست جديدة، بين فترة وأخرى تطل برأسها، وفي السنوات الأخيرة صار الوفاق بين الدول العربية الخليجية أكبر كثيراً من الخلاف الذي ساد في الماضي، بالطبع لا يمكن أن يسمح للماضي لدى عقلاء أن يقرر المستقبل.

ويضيف: يعرف الجميع أنه منذ أشهر تم شيء من الوفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، وأيضاً كانت هناك علاقات عمانية وإماراتية وقطرية وكويتية مشمولة بالسلم بين إيران وتلك الدول، هذا السلم مرحب به بين شعوب المنطقة العربية؛ لأن تكلفة البديل للعقلاء هي أكبر من أي مكابرة. كما لفت الرميحي إلي أن معظم الخلافات الحدودية بين بلدان الخليج تم حلّها بالتراضي، وأن الخوض في تلك الملفات هو قصور في فهم التحديات الإقليمية والدولية المحيطة بالجميع، مشيرًا إلي أن المجاورة بين إيران، ودول الخليج ، هي مجاورة تاريخية، وعندما كان الوضع السياسي والاقتصادي في إيران يضطرب، كانت هناك هجرات إلى الجانب العربي، والعكس صحيح أيضاً، فذلك الجوار فرض نوعاً من التعامل الذي يرجوه الطرفان أن يكون عادلاً، ويحقق مصالح مشتركة لكل الأطراف.

و يشير إلى أنه بات لدينا انطباع بأن النهج الإيراني في حل المشكلات تغير، مستشهدًا بالاتفاق المبرم بين طهران والرياض في الآونة الأخيرة، قائلا : «إيران وقعت اتفاقاً مع السعودية منذ أشهر، وبالتالي أصبح لدينا انطباع بأن إيران لديها توجه لحل الخلافات بالطريقة السلمية، ولكن يجب ألا تكون هذه الطريقة السلمية طريقة «انتقائية» في ملفات وفي ملفات أخرى تكون الطريقة عدائية؛ لهذا السبب فإن الدعوة المخلصة أن نذهب جميعاً إذا تعذر الاتفاق بين الكويت والسعودية من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، إلى التحكيم الدولي، وهناك قواعد متعارف عليها طبقت في بحر الصين وفي مناطق أخرى أيضاً نشب خلاف حدودي بحري بين الدول المتشاطئة».

خلاف يتصاعد:

تجدد الخلاف الغربي الإيراني مرة أخرى حول «حقل الدرة» دفع بالحديث عن أبعاده وتداعياته إلى تصدر المشهد على الساحة الإقليمية في الفترة الماضية، خاصة وأن الخلاف وتحديدًا بين الكويت والسعودية من جهة، وإيران من جهة أخرى، أخذ منحنى تصاعديًا خلال الفترة الأخيرة، بعد تزايد الادعاءات الإيرانية بأحقيتها في هذا الحقل، والتي قوبلت برفض كويتي قاطع على كافة المستويات، حيث إن إيران هددت ببدء عمليات الحفر والتنقيب في الحقل الواقع بالمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، مدعية أن جزءًا منه يقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية في المناطق الحدودية غير المرسّمة مع الكويت.

وردًا على هذه الادعاءات، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي ووزير النفط، سعد البراك، خلال الأسبوع الأول من يوليو 2023، «رفض الكويت جملة وتفصيلا، الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول الحقل»، حسبما نشرته وكالة الأنباء الكويتية.

وشدد وزير النفط الكويتي، سعد البراك، على «وحدة الموقف الكويتي والسعودي فيما يخص حقل الدرة للغاز، الواقع في المنطقة المغمورة من المنطقة المقسومة بين البلدين» ، ويرى أنه «لا مجال لمفاوضات مع إيران في هذه القضية إلا بعد ترسيم الحدود لتحديد الحقوق»، مؤكدًا أن تطوير الحقل حق حصري للكويت والسعودية.

وأضاف وزير النفط الكويتي أن «من يدعي عكس ذلك فليبدأ بترسيم الحدود أولاً، وإذا كانت إيران لا تعرف حدودها البحرية فمن المستحيل المطالبة بحقوق في المنطقة المقسومة» .

جوهر الخلاف:

يعد حقل الدرة ثروة بحرية غازية هائلة؛ لذا ترغب كل من الكويت والسعودية من ناحية، في الحفاظ عليه واستغلال موارده، ومن ناحية أخرى تدخل إيران على الخط مطالبة بأحقيتها فيه حتى تتمكن من استغلال موارده أيضًا.

وقد صرح وزير النفط الكويتي، سعد البراك قائلا إن الحقل هو بمثابة «ثروة طبيعية كويتية سعودية فقط، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية». و تم توقيع وثيقة اتفاق بين السعودية والكويت على أن تقوم شركة عمليات الخفجي المشتركة، وهي مشروع مشترك بين أرامكو لأعمال الخليج، والشركة الكويتية لنفط الخليج، بالاتفاق على اختيار استشاري يقوم بإجراء الدراسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل، وفقًا لأفضل الأساليب والتقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والصحة والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى وضع التصاميم الهندسية الأكثر كفاءة وفاعلية من الناحيتين الرأسمالية والتشغيلية.

في واقع الأمر، أنه يتم تجديد الادعاءات الإيرانية بأن حقل الدرة يقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة منذ ستينيات القرن الماضي، وذلك كلما تجددت مطامعها في ثروات المنطقة وبخاصة حول هذا الحقل، و ربما تندرج هذه الادعاءات تحت بند إشغال الداخل الإيراني عن المشاكل الداخلية أو التكسب السياسي إقليميًا أو الانضمام إلى مشاريع تطوير الحقل والاستفادة منه في ظل وجود استثمار سعودي كويتي.

المراقبون يستندون هنا إلى أن البنية التحتية لصناعة النفط والغاز في إيران لم يتم تطويرها منذ عهد الشاه في نهاية سبعينيات القرن الماضي، مما أثر على مرافق الغاز فيها بحكم القدم، بالإضافة إلى أن هنالك حالة من العزوف من الشركات العالمية الكبرى عن الاستثمار فيها؛ لذا فإن طهران تستورد الغاز من الدول الواقعة على حدودها الشمالية وكذلك تشترك مع قطر في أكبر حقل للغاز في العالم من الناحية الحدودية الجنوبية، وبالتالي تعتبر إيران مستفيدة من عدم ترسيم الحدود فهي تستخدمها كورقة قد تلجأ لها في المفاوضات الشاملة لمحاولة تحقيق مكاسب أو تنازلات.

وفي المقابل فإن الجانب الكويتي السعودي قام بتطوير منطقة محايدة، تغطي منطقة الحدود البرية والبحرية، والتي سميت «المنطقة المحايدة المقسومة»، إذ سيتم العمل على تطوير جميع حقول الهيدروكربونات بالاشتراك مع شركات النفط الوطنية، كما اتفقت الرياض أيضًا على ترسيم المنطقة المحايدة والعمليات المشتركة فيها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الحقل، وفي 4 يوليو 2023 ذكرت الخارجية السعودية أن «ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة ودولة الكويت فقط» .. أي أنهما لهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة. وتابع البيان «أن المملكة تجدد دعواتها السابقة للجانب الإيراني للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي».

سيناريوهات:

بنظرة إلى تناول الخبراء للقضية خلال الفترة الأخيرة، يمكننا القول إن هناك عدة سيناريوهات لمستقبل هذا الخلاف، أولها أن هذا الخلاف حول الحقل الغازي المتنازع عليه قد يعرقل طريق المصالحة الخليجية الإيرانية ، وربما قد يخلق توترات جديدة بين الجانبين، خاصة أن هناك اتهامات خليجية لطهران برفض الدخول في حوار أو تفاوض بشأن الحقل. وهو سيناريو مستبعد إلى حد ما، خاصة في ظل تصاعد احتياج العالم إلى الغاز، بعد الحرب الروسية الأوكرانية، حيث باتت الدول النفطية تكترث بالغاز الطبيعي أكثر مما سبق، كما أن هذا الخلاف ليس وليد اللحظة.

السيناريو الثاني: هو التعاون بين جميع الأطراف في ترسيم الحدود عن طريق المفاوضات، ثم تحديد المناطق الخاضعة لولاية كل بلد خليجي في حقل الدرة، وبالتالي تقاسم إنتاج النفط والغاز. وإذا لم تتفق الأطراف الثلاثة، فلابد من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في قضية الحدود عبر الجرف القاري، وبالتالي تحديد أحقية كل دولة في المياه وثروات النفط والغاز ومن المتوقع أن يرجح اللجوء لهذا السيناريو.

الكرة إذن في ملعب الجانب الإيراني بشكل أكبر، ما يوجب على طهران أن تستجيب لدعوة المفاوضات وأن تحاول الأطراف الوصول لتقسيم حدودي للحقل يضمن أحقية كل منهم، خاصة وأن منافع التقارب بين الخليج وإيران تستحق أن تكون هناك تنازلات وتضحيات، بغية إتمام التقارب والمصالحة، وخاصة في ظل الصراعات القائمة عالميًا. كما أن الظرف الاقتصادي العالمي يفرض على جميع الأطراف عدم ترسيخ حالة الخلاف، إذ يمكن أن تساهم احتياطيات حقل الدرة في إفادة كبيرة بتعزيز إنتاج النفط والغاز لدى كل من السعودية وإيران والكويت.

بيئة عالمية:

الخلاف حول الدرة لم يكن بمنأى عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، ويمكننا القول إن تباين درجات إثارة هذا الملف ارتبط بتأثيرات أحداث إقليمية ودولية، في محاولة للاستفادة من هذه الأحداث، واستغلال انشغال العالم ودول الإقليم بها، وأحدث تلك التأثيرات، ما يتعلق بتداعيات الحرب الأوكرانية في إثارة صراع النفط والسياسة بين الخليج وإيران، فعلى الرغم من أن أزمة «حقل الدرة» ليست جديدة، فإن المختلف في عودتها إلى السطح مرة أخرى هو التوقيت الذي يشهد تقاربًا خليجيًا إيرانيًا بعد عقود من القطيعة، شهدت تصاعد الخلافات الحادة بين السعودية والإمارات من جهة وإيران من الجهة الأخرى بعد تصاعد هجمات الحوثي سواء على الإمارات، أو تكرار الهجمات على المنشآت النفطية في السعودية دون أن تتخذ الولايات المتحدة «الحليف الأمني الاستراتيجي» للخليج أي إجراء رادع لجماعة الحوثي المدعومة من إيران.

ومن الواضح أن الجانب الإيراني على وجه التحديد أراد الاستفادة من انشغال العالم كله، ودوله الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الروسية الأوكرانية، بإثارة قضية حقل الدرة، ظنًا من طهران أن واشنطن القريبة من العواصم الخليجية والبعيدة عنها، لن يُمكّنها انشغالها بالحرب الأوكرانية من الاشتباك مع ملف النزاع الخليجي الإيراني.

الحرب الروسية-الأوكرانية نجم عنها أيضًا هزات في أسواق الطاقة العالمية، شجعت المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الفواعل الأساسيين في منظمة أوبك على اللعب بورقة الطاقة كوسيلة للضغط حين رفضت رفع إنتاجها عن المقرر في اتفاقها مع المنظمة لتعويض النقص في المعروض نتيجة الحظر المفروض على مصادر الطاقة الروسية، وعمدت السعودية إلى تعميق تحالفها مع الصين، بل إنه تم الترويج في وقت سابق لأن الرياض قررت بيع النفط للصين باليوان الصيني في انقلاب على نظام الدولرة، «ولا شك أن تمكن الرياض من وضع يدها على إنتاج ضخم كحجم إنتاج حقل الدرة في هذا التوقيت يعطيها المزيد من المزايا النسبية في التحكم في سوق الطاقة ومواجهة تخاذل الحليف الأمريكي».

خاتمة:

الشاهد أنه رغم الخلاف الكبير والمتصاعد حول حقل الدرة الغازي، فإن السيناريو الأقرب للتحقق أن تطوي البلدان الثلاثة صفحة هذا الخلاف عبر وجود ترسيم للحدود وفقاً للقانون البحري وليس وفقاً للثروات الطبيعية، مع الاحتفاظ لكل منها بنصيب من إنتاج الحقل، سعيًا إلى إتمام المصالحة، والتي طوت في طريق الوصول إليها ملفات أكثر سخونة، ما دفع بالبعض إلى أن يرى في وقت من الأوقات أن المصالحة السعودية الإيرانية هي درب من الخيال ويمكن ضمها إلى المستحيلات الكبرى التي يعرفها العالم عبر تاريخه، لكن المصالحة طوت هذه الملفات وسارت في طريقها، وهو نفس الطريق الذي يتوقع أن يسير فيه ملف النزاع حول «حقل الدرة».

حوار العدد

سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي

تساؤلات الطاقة والمستقبل

أجرى الحوار:
أ. محيي الدين سعيد
نائب رئيس تحرير صحيفة (اليوم السابع)

سيف بن هلال الشحي يجيب عن تساؤلات الطاقة والمستقبل:

نستثمر في العقول العربية ونراهن على نجاحها

مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة هو الأول من نوعه عالميًا، وإقليميًا وعربيًا نتطلع أن يحقق أهدافه المرجوة خلال فتره زمنية قصيرة.

- الوكالة الدولية لأمن الطاقة تتبنى خطة موسعة لإثراء البحث العلمي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط حول قضايا الطاقة بكافة أبعادها وإلقاء الضوء على سبل تحقيق الأمن لهذا القطاع .
- الأزمة الروسية الأوكرانية هي المفجر الأساسي لأمن الطاقة في العالم ..ونحتاج إلى وجود كيان دولي قراراته ملزمة للتعاطي مع إشكالية المناخ والبيئة.
- الانشغال العالمي بأمن الطاقة حتمية لا مفر منها إذا أردنا أن تستمر الحياة على هذا الكوكب أو أن نعود إلى عصور ما قبل الحضارة.
- التجارب العربية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر جديرة بالإشادة ونتمنى أن تصل إلى مستويات عالمية بما ينعكس إيجابًا على اقتصاديات المنطقة.
- هناك مشاريع للوكالة الدولية لأمن الطاقة ولذراعها البحثي – مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة – بالتعاون المشترك مع الحكومة المصرية، نتمنى أن ترى النور قريبًا.

تماشيًا مع مقررات مؤتمر المناخ كوب 27 والذي عقد في مدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر من العام الماضي والتأكيد على أهمية أمن الطاقة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لما لها من أبعاد سياسية وتنموية تمس مصالح معظم بلدان العالم، قامت الوكالة الدولية لأمن الطاقة والتي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لها والمشهرة بترخيص رقم : 1505 بتاريخ 9/6/2022 بتدشين ذراعها البحثي مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة والذي يعمل من أجل دراسة المخاطر والفرص في مجال أمن الطاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال البحث العلمي والتحليل لتصبح الطاقة إحدى أدوات التعاون الدولي وقوته الناعمة بديلا عن كونها أداة من أدوات الصراع من خلال التأكيد على مبدأ الترابط المتبادل بين الدول المصدرة للطاقة بكافة أشكالها والدول المستوردة والمستهلكة لها لتكون وسيلة من وسائل تحقيق التقدم والتنمية الشاملة.

للتعرف على أهداف الوكالة وذراعها البحثي وخططهما المستقبلية وكيفية التعامل مع تأثير الأحداث الجارية دوليًا وإقليميًا على مفهوم أمن الطاقة والتعامل الدولي والعربي معه، وخاصة في ظل سيطرة الحديث أيضًا عن تأثير التغيرات المناخية.. كان لنا هذا اللقاء مع سعادة سيف بن هلال الشحي – مؤسس ورئيس الوكالة الدولية للطاقة المؤسس والرئيس التنفيذي – لتقديم صورة شاملة تحدث عنها في سطور الحوار التالي:

بداية خالص التحية لشخصكم الكريم وكل التقدير لدوركم المشهود في خوض مجال نتمنى أن يكون لبلادنا العربية تواجد قوي على خارطته، خاصة في ظل الإيمان العالمي الواضح بأهمية الطاقة بمجالاتها المتنوعة والمتعددة في صياغة حاضر ومستقبل البشرية .. ونود أن نطرح عليكم بعض التساؤلات لتوضيح الصورة كاملة للرأي العام المصري والعربي بشأن مشروعكم الكبير .

ونود التعرف منكم في البدء على أهداف وأنشطة الوكالة الدولية لأمن الطاقة ومدى ما حصلت عليه من تواجد بين المنظمات والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال خلال الفترة الماضية.

الوكالة الدولية لأمن الطاقة كيان حديث، وهي المؤسسة الوحيدة في العالم غير الحكومية، بدأت تشق طريقها بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة المشتركة والحكومات وشركات الطاقة الكبرى.

وتتمثل أهداف الوكالة الدولية لأمن الطاقة في إثراء البحث العلمي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط حول قضايا الطاقة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشكلات المرتبطة بها، وإلقاء الضوء على سبل تحقيق الأمن لهذا القطاع بما يضمن تحقيق مصالح قطاع الطاقة في المنطقة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والتدريبات وورش العمل في مجال دراسات الطاقة.

كما تستهدف الوكالة الدولية لأمن الطاقة توجيه نشاط البحث العلمي للاهتمام بقضايا «أمن الطاقة»، من خلال تقديم الأوراق البحثية والمقالات التحليلية والدراسات ذات الصلة، بما يضمن الوصول لدوائر أوسع للرأي العام.

لو انتقلنا للحديث عن الذراع البحثي «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة» نود أن نتعرف منكم على أهداف المركز ومجالات وساحات عمله.

وضع مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة (الذراع البحثي للوكالة) لنفسه عددًا من الأهداف يعمل على تحقيقها، وتتمثل في إقامة جسور اتصال وتواصل وعلاقات تبادلية مع العديد من مراكز البحوث والفكر السياسي والاستراتيجي في مختلف دول العالم، فضلاً عن الجامعات والمؤسسات العلمية وبخاصة المعنية بمجال الطاقة.

كما يستهدف المركز توثيق الصلة بين الوكالة وذراعها البحثي والشركات العاملة في مجال الطاقة بما يحقق «أمن الطاقة» وفق مقارباتها المختلفة.

كذلك يعمل المركز على تقديم الاستشارات العلمية في مجال الطاقة للأطراف المختلفة ذات الصلة، من خلال العمل كبيت للخبرة في مجال الطاقة، كما يستهدف أخيرًا وليس آخرًا بحث الفرص والمخاطر ومهددات أمن ومصادر الطاقة.

وتضم إصدارات المركز:

– مجلة شهرية وملفات خاصة .

– مقالات تحليلية.

– قراءات وعروض لكل ما يتعلق بالقضية التي يتبناها المركز والخاصة بـ«أمن الطاقة» .

وماذا عن أنشطة الوكالة الدولية لأمن الطاقة وذراعها البحثي؟

تنظم الوكالة الدولية لأمن الطاقة (IAFES) عددًا من الفعاليات تتضمن ندوات شهرية، وعقد منتدى سنوي تحت شعار «منتدى الطاقة الدولي»، فضلا عن تنظيم ملتقى سنوي للباحثين في مجال الطاقة.

كما يتبنى مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة الأفكار التي تهدف إلى الابتكار في مجال الطاقة، بالإضافة لتقديم عدد (3) منح سنوية للمتميزين في دراسات الطاقة وعقد ورش تدريبية للطلاب والخريجين المهتمين بدراسات الطاقة.

ما هي رؤيتكم لمفهوم «أمن الطاقة»؟ وهل نجحت الوكالة في الترويج للمفهوم بالشكل الذي يمكن أن يغير من نظرة دول وحكومات العالم في التعامل مع قضايا الطاقة بشكل عام؟

تعرف الوكالة الدولية لأمن الطاقة مفهوم أمن الطاقة بأنه: الحفاظ على سلامة مصادر الطاقة المتنوعة وضمان سلامة مصادر الإنتاج وضمان سلامة وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها.

كيف ترون الدور المستقبلي للمركز على الساحة العربية في كيفية الترويج لمفاهيم الطاقة وأمنها؟ وكيف يمكن للمركز أن يلعب دورًا في خلق كوادر وجيل من الباحثين الشباب العربي في هذا المجال؟

المركز هو الأول من نوعه عالميًا وإقليميًا وعربيًا، نتطلع أن يحقق أهدافه المرجوة خلال فتره زمنية قصيرة ونحن نستثمر في العقول العربية ونراهن على نجاحها وتميزها في هذا المجال، كما أولت الوكالة تخصيص عشر منح دراسية ابتداءً من العام القادم لعشرة طلاب عرب في شتى تخصصات الطاقة، مع تخصيص جائزة دولية للأبحاث والدراسات في مجالي أمن الطاقة والطاقة المتجددة.

وفي الوقت الراهن الجهود موجهة إلى المؤسسات البحثية والجامعات ومراكز صنع القرار والشراكات الاقتصادية، ثم سينعكس ذلك على توطيد العلاقة بالمواطن البسيط حيث نراهن على النتائج.

ما هي رؤيتكم لموقع الوطن العربي الحالي على خارطة الطاقة في العالم؟ وهل تتوقعون أن يكون له المكانة اللائقة في السباق العالمي على الطاقة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات الهائلة التي تؤهل المنطقة العربية لذلك؟

المنطقة العربية وإفريقيا خصوصًا هي محل اهتمام الوكالة الدولية لأمن الطاقة، وكذلك برامج المركز موجهة إلى خدمة هذه الرقعة الجغرافية المهمة من العالم ونوليها جل اهتمامنا، ومشاريعنا القادمة ستنطلق منها وإليها .

ومنطقتنا العربية وإفريقيا لا ينقصها شيء لتكون في مصاف دول العالم المصدرة والمصنعة للطاقة سوى أمرين، الأول التخلص من الفساد الإداري والمالي وثانيًا الإيمان بالكوادر الشابة والاستثمار بالعقول، كما ستتبنى الوكالة الدولية لأمن الطاقة برنامج الهجرة العكسية للعقول العربية من خلال تطوير بيئة عمل جاذبة وتلاشي كافة الأسباب الطاردة للعقول العربية التي أبدعت في دول المهجر.

كيف ترون تأثير النزاعات والأحداث العالمية كالحرب الروسية الأوكرانية في تكريس وتأكيد الدور الرئيس للطاقة في صياغة خارطة القوة بالعالم؟

الأزمة الروسية الأوكرانية هي المفجر الأساسي لأمن الطاقة في العالم، حيث بينت للعالم الفجوة الكبيرة بين الأساليب التقليدية في أمن الطاقة وبين النظام الأمني العالمي لأمن الطاقة والذي تشكل نتيجة إغلاقات وباء كوفيد 19 وما تلاه من نزاعات وحروب ألزمتنا بضرورة تطوير النظام الأمني الجديد للطاقة، وهو أحد الأهداف الاستراتيجية للوكالة الدولية لأمن الطاقة.

يرى خبراء أن هناك متغيرات عدة في النظام السياسي العالمي، الإقليمي والدولي، خلال الفترة الأخيرة حيث برزت قوى إقليمية مهمة، كالسعودية وإيران في الشرق الأوسط، وكتلة «بريكس» الاقتصادية دوليًا، كما أصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب، غرباً وشرقاً.. كيف ترون تأثير كل ذلك على قضايا الطاقة إقليميًا ودوليًا؟

بريكس كيان طموح من خلال تواجد قطبين كبيرين كروسيا والصين، ولا ننكر الأهداف التي بني عليها بريكس لمواجهة سيادة الولايات المتحدة وسياسة عالم أحادي القطب وسعي الولايات المتحدة الدائم لتهميش دول إقليمية، ولكن من مهددات نجاح بريكس نزعة الهيمنة الصينية وكذلك وجود أطراف مناهضة للسلام كجمهورية إيران ضمن مجموعة بريكس، كما أن الفارق لا يمكن تقليصه في شهور أو سنوات لأن الهيمنة الأمريكية استمرت لعقود من الزمن ومبنية على مصالح استراتيجية ومطرزة بمبادئ سامية كدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الانتشار النووي وخلافه، حتى وإن كانت برامج للهيمنة ليس إلا، ومن الأسباب التي ستعيق تقدم بريكس هو أن البنك الدولي لاعب أساسي وهو لاعب ينتمي للمعسكر الأمريكي، وإن سلمنا جدلاً بمشروع بريكس حول إنشاء بنك دولي جديد لن يكتب له النجاح الذي يتمتع به البنك الدولي وارتباطه بصندوق النقد العالمي (كما تستحوذ مجموعة بريكس على 79٪ من احتياطات العالم من الغاز والنفط ومشتقاتهما) ومن السابق لأوانه تقييم تجربة بريكس إلا بعد أن تحقق نجاحات على أرض الواقع.

أصبح أمن الطاقة الشغل الشاغل للحكومات في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية والصين والهند واليابان، كما أصبح يوجه السياسة والاقتصاد أيضاً، وشهدنا أزمة الطاقة في أوروبا والهند والصين قبل الاجتياح الروسي لأوكرانيا بأشهر عدة وارتفاع أسعار مصادر الطاقة إلى مستويات تاريخية وقتها.. كيف ترون مستقبل الانشغال العالمي بأمن الطاقة؟

الانشغال العالمي بأمن الطاقة حتمية لا مفر منها إذا أردنا أن تستمر الحياة على هذا الكوكب أو أن نعود إلى عصور ما قبل الحضارة، كما أن الانفجار السكاني ومشاكل البيئة من احتباس حراري والكربون وخلافه لها علاقة وثيقة بأمن الطاقة فهموم البيئة ومصادر الطاقة وأمن هذه المصادر توائم سيامية لا يمكن الفصل بينها.

كيف ترون انطلاق بعض التجارب في المنطقة العربية، كالتجربة المصرية في دعم الاقتصاد الأخضر، وقيادة تحركات إقليمية ودولية نحو صياغة تعامل مشترك مع تأثيرات التغيرات المناخية على مستقبل البشرية؟

التجارب العربية سواء المصرية أو السعودية أو الجزائرية او الإماراتية أو المغربية كلها تجارب جديرة بالإشادة، والتحول الذي تشهده هذه الدول نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر عبر برامج انطلقت من عدة سنوات أمر نشيد به ونتمنى أن يصل إلى مستويات عالمية بما ينعكس إيجابًا على اقتصاديات المنطقة.

أزمات عديدة في العالم تتعلق بالطاقة، أنتجت تحالفات في عدة مناطق بالعالم.. في هذا الإطار كيف ترون مستقبل تحالف مثل التحالف الذي يجمع كلاً من مصر واليونان وقبرص، خاصة وأن هذا التحالف المتنامي يضع قضية الطاقة بصورها المختلفة على رأس أولوياته، وبالأخص الغاز الموجود بكثافة في مياه شرق المتوسط؟

التعاون اليوناني المصري القبرصي أمر حتمي جراء عدة أمور إقليمية، أهمها الأطماع التركية في الهيمنة على ثروات البحر المتوسط، فبعد ماسمي بالربيع العربي وتراجع نفوذ دول إقليمية متوسطية تخيلت تركيا أنها من الممكن أن تستحوذ على ثروات البحر المتوسط من غاز وبترول وثروات أخرى.

كذلك من الأمور التي كانت دافعًا لحتمية التحالف الثلاثي رغبة الدول الثلاث مجتمعة في أن تتحول إلى جسر يربط قارة إفريقيا ودول شمال أوروبا، فضلا عن الأزمة الأوكرانية الروسية وما تلاها من نتائج في نقص إمدادات الطاقة إلى أوروبا.

وهذه الأسباب مجتمعة تقودنا في الوكالة الدولية لأمن الطاقة إلى تساؤلات حول مستقبل الغاز الطبيعي في البحر المتوسط وبكميات تجارية فاقت النسب المتوقعة سابقًا؛ مما سيقلص اعتماد أوروبا على الغاز الروسي مما يستدعي قرارًا سياسيًا موحدًا من الدول الثلاث يتيح لها المنافسة وأن تكون لاعبًا أساسيًا في أسواق الطاقة العالمية في المستقبل القريب.

تعد اتفاقية باريس للمناخ الموقعة عام 2015، أحد أبرز المشاهد المركزية المؤثرة في تغيير استراتيجيات أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات الماضية، حيث تطل الاتفاقية برأسها مع كل إخفاق أو نجاح يحدث في مسار خفض الانبعاثات وتحول الطاقة.. هل تعتقدون أن العالم بحاجة إلى اتفاقيات مماثلة أم إلى تفعيل ما هو قادم من بنود بالفعل في الاتفاقية؟

اتفاقية باريس للمناخ مبادرة ممتازه شخصت المرض وقدمت مقترحات بالعلاج ولكن اليوم بعد مضي ثماني سنوات نجدنا أمام ذات المعظلة من جديد؛ حيث إن اتفاقية باريس تعمل على دورة مدتها خمس سنوات، ومن إشكاليات اتفاقية باريس أنها غير ملزمة للدول 193 الموقعة عليها ويعتمد على أن تقدم كل دولة خطتها القائمة على الإبلاغ عن الخطوات المتبعة في مكافحة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات الكربونية.

ونحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى وجود كيان دولي قراراته ملزمة يتعاطى مع إشكالية المناخ والبيئة، ويعمل هذا الكيان الدولي تحت إدارة الأمم المتحدة ويكمل ما بدأته اتفاقية باريس ومبني علي تقديم مصالح الكوكب على مصالح الدول الصناعية الكبرى.

هل تتفقون مع تأكيدات خبراء وباحثين على حاجة الوطن العربي لدعم وتعزيز و النهوض بالبحث العلمى بشكل عام، وفيما يتعلق بقضايا الطاقة بكافة أبعادها السياسية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص؟

حاجة الوطن العربي إلى مراكز دراسات وأبحاث لا يقل أهمية عن حاجتنا للماء والهواء، فعدد المراكز في الوطن العربي 128 وهو ذات العدد للمراكز الموجودة في دولة إسرائيل، وهو ما يشكل ما نسبته 15٪ من المراكز الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أن الحديث حول هذا الموضوع أمر مخزٍ للغاية؛ حين تجد أن ميزانية الترفيه في دول عربية وخليجية يفوق ما يصرف على الدراسات الاستراتيجية والبحث العلمي بآلاف المرات، نحن لسنا ضد الترفيه والفن لكن في أوقات الأزمات والكوارث نحتاج المفكرين والعلماء والباحثين والمخترعين ولا نحتاج مصممي ومنفذي الرقصات الاستعراضية.

انطلاقًا من تشخيصكم لواقع البحث العلمي في العالم العربي .. نود أن نتعرف منكم على خطة عمل «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة» خلال الفترة المقبلة، خاصة مع تزايد فرض قضايا الطاقة والتغير المناخي لتواجدهما على الساحتين الدولية والإقليمية.

خطة عمل مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة مستمدة من خطة الوكالة الدولية لأمن الطاقة حيث سيعمل المركز على إيصال رسالته السامية من خلال الندوات الشهرية والإصدارات الدورية، ومن خلال مجلة المركز الشهرية والعدد الأول منها سيصدر في شهر سبتمبر، وهي مجلة شاملة تعني بالدراسات المتخصصة بأمن الطاقة ومصادرها المختلفة، ويعمل المركز جاهدًا نحو إطلاق المنتدى السنوي الأول لأمن الطاقة 2024 كأول منتدى متخصص دولي على مستوى العالم معني بأمن الطاقة، ولنا الشرف أن ينطلق من جمهورية مصر العربية إلى العالم.

بالإضافة إلى عدد من المشاريع في مجال البحث العلمي موجه إلى المنطقة العربية والقارة الإفريقية.

أخيرًا.. بعد تدشين مقر للمركز بالقاهرة.. هل تتجهون إلى إطلاق خطط تعاون مع الحكومة المصرية في تبنيها لقضايا الطاقة والتغير المناخي؟

المركز يتعلم من الحكومة المصرية ويتشرف بالتعاون معها ويضع كل إمكانياته تحت تصرف وزارتي الطاقة ووزارة البيئة وكافة الجهات الشريكة في جمهورية مصر العربية.

وهناك مشاريع للوكالة الدولية لأمن الطاقة ولذراعها البحثي – مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة – نتمنى أن ترى النور قريبًا بالتعاون المشترك مع الحكومة المصرية.

شخصية العدد

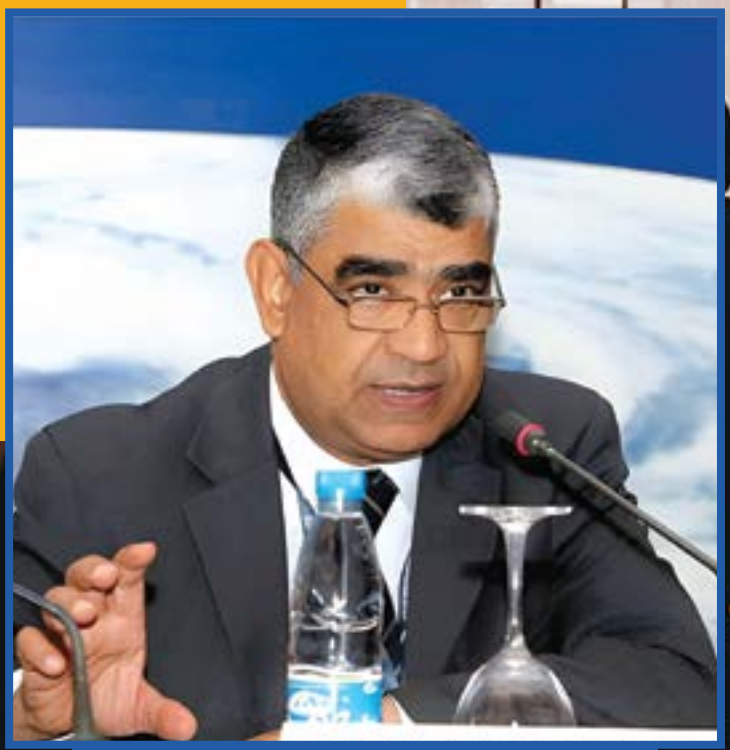

أ.د/ إبراهيم عبد الجليل السيد

أستاذ كرسي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للعلوم البيئية

جامعة الخليج العربي – البحرين

أ.د/ إبراهيم عبد الجليل السيد

أستاذ كرسي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للعلوم البيئية

جامعة الخليج العربي - البحرين

أولاً: المناصب:

– الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة من نوفمبر 1997 حتى إبريل 2002.

– رئيس جهاز تخطيط الطاقة سابقاً.

– مدير برنامج الإدارة البيئية بجامعة الخليج العربي في المنامة سابقاً.

– أستاذ زائر في جامعة الخليج البحرينية سابقاً.

– خبير في مجالي الطاقة والبيئة في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانياً: الإسهامات البحثية:

– إبراهيم عبد الجليل، «الفحم ورئيس مصر القادم»، جريدة الشروق، 6 مايو 2014.

– إبراهيم عبد الجليل، «الفحم وعملية اتخاذ القرار في مصر»، جريدة الشروق، 16 إبريل 2014.

– إبراهيم عبد الجليل السيد، إلياس بيضون، الإدارة البيئية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، المجلد الثاني، البعد البيئي، الطبعة الأولى.

– إبراهيم عبد الجليل، التحديات والفرص التكنولوجية في قطاعي النقل والمواصلات، في التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، أبو ظبي.

– إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 2002.

– إبراهيم عبد الجليل السيد، «بروتوكول كيوتو ومسؤولية الدول الصناعية»، ندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية، 2022، أبو ظبي.

– إبراهيم عبد الجليل، من ريو إلى جوهانسبورغ... هل هناك جديد؟، محور العولمة وتطورات العالم المعاصر، الحوار المتمدن، 2022، العدد 295.

– إبراهيم عبد الجليل، التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات، عالم الفكر، الاحترار العالمي، 2008، المجلد 37، العدد 2.

– إبراهيم محمد عبد الجليل،حماية البيئة من منظور إسلامي ودور الحسبة في حمايتها، دار الجامعة الجديدة.

– إبراهيم عبد الجليل ومحمد العشري ونجيب صعب، تقرير الطاقة المستدامة – التوقعات، التحديات، الخيارات، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت.

– «البيئة العربية. 8: استطلاع الرأي العام العربي حول أنماط الاستهلاك: الاستهلاك المستدام: من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية يتضمن / إبراهيم عبد الجليل، نجيب صعب»، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2015.

– مُشارك في إعداد «نظرة عامة وملخص فني: التكيف مع مناخ مُتغير في البلدان العربية – دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ»، تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رقم 64635، 2012، البنك الدولي، واشنطن.

– أحد أبرز المساهمين في العدد الثاني من مجلة «آفاق الطاقة» الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، يونيو 2023.

– شارك في إعداد دليل المؤتمر الثاني عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية «أفد» والذي عقد في بيروت بشأن التربية والتعليم البيئي في نوفمبر 2019، وفي إعداد تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، وتقرير «التنمية البشرية والبيئة» (وزارة الكهرباء) ديسمبر 2021.

ثالثًا: الفعاليات:

– ملتقى «الاقتصاد الأخضر.. مسار التنمية» في عجمان – الإمارات في نوفمبر 2011.

– مؤتمر الاستثمار الأخضر المُنعقد على هامش اجتماع وزراء البيئة العرب في الغردقة في يونيو 2014.

– المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) في بيروت في نوفمبر 2012، ونسخته العاشرة حول «البيئة العربية في 10 سنين» في بيروت في نوفمبر 2017.

– أسبوع دعم الاستثمار البيئي في القاهرة في 2023، احتفالاً بيوم البيئة العالمي.

أ. مها محمود
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

مخاطر الطاقة حول العالم

1- دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح حول محطة زابوريجيا النووية العملاقة التي تحتلها روسيا في أوكرانيا.

وأكدت الوكالة في تقريرها الأخير أنه على الرغم من أن القصف المستمر لم يتسبب بعد في حدوث حالة طوارئ نووية، فإنه لا يزال يمثل تهديدًا مستمرًا للسلامة والأمن النوويين بسبب تأثير محتمل على إجراءات الأمان الحيوية التي قد تؤدي إلى عواقب إشعاعية ذات خطورة كبيرة.«وقد لاحظ خبراء الوكالة حدوث أضرار جسيمة في محطة الطاقة النووية، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أي تسرب إشعاعي، فإن الوكالة قالت إن وحدة معالجة الأكسجين- والنيتروجين، وخط طاقة عالي التوتر قد تضررا في المحطة الواقعة في جنوب أوكرانيا، والتي تعد الأكبر في أوروبا. و لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقة للغاية بشأن الوضع في محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

2- بعد تخلي ألمانيا عن الطاقة النووية.. ما مصير نفاياتها المشعة؟

تخلت ألمانيا تمامًا عن الطاقة النووية، لكن الموضوع سيظل يشغل البلاد لأعوام طويلة. والآن يدور جدل واسع ومحتدم حول تفكيك محطات الطاقة وإزالتها وكيفية التخلص من بقاياها ومن النفايات المشعة عالية الخطورة.

لقد صارت الطاقة النووية جزءًا من الماضي في ألمانيا. فمنذ الستينيات زودت 20 محطة نووية البلاد بالطاقة، وآخر ثلاث محطات للطاقة النووية توقفت عن العمل في الخامس عشر من هذا الشهر. وعلقت وزيرة البيئة، شتفي ليمكه من حزب الخضر، على ذلك في حوار إذاعي بالقول: «أرى أنه يجب أن نركز كل جهودنا على دفع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتوفير في استهلاك الطاقة إلى الأمام ونتوقف عن هذه النقاشات المتخلفة». وبسبب التوتر في سوق الطاقة على خلفية حرب أوكرانيا، لا تزال هناك أصوات تطالب بتمديد عمل محطات الطاقة النووية، لكن هذه الأصوات لم تمنع إغلاق هذه المحطات.

لكن رغم التخلي عنها، سيظل موضوع الطاقة النووية يشغل البلاد، ولمدة طويلة. فمحطات توليد الطاقة النووية يجب تفكيكها والتخلص منها. لكن يبقى موضوع دفن النفايات النووية وتخزينها بشكل نهائي هو الأكثر صعوبة وإثارة للجدل. مثل باقي الدول التي كانت لديها أو لا تزال لديها محطات للطاقة النووية، لم تجد ألمانيا أيضًا بعد مكانًا دائمًا يمكن دفن النفايات النووية فيها بشكل نهائي وآمن، حيث يتم الآن تخزين هذه النفايات في مخازن مؤقتة في المناطق التي توقفت فيها المحطات النووية، لكن القانون ينص على أن مخلفات القضبان المشعة يجب دفنها تحت الأرض لآلاف الأعوام بشكل آمن.

ألمانيا وحوالي ثلاثين دولة أخرى كانت أو لا تزال لديها محطات للطاقة النووية، متفقة على أن النفايات المشعة يجب دفنها تحت الأرض، لكن أين بالضبط؟ منطقة «غورليبن» في شرقي ولاية ساكسونيا السفلى، كانت ولمدة طويلة المكان المفضل لدى الساسة الألمان لدفن النفايات النووية فيها. لكن «غورليبن» كانت أيضًا دائمًا مسرحًا للاحتجاجات ضد الطاقة النووية، وبالتالي تخلت الحكومة عن اختيار هذا المكان لدفن النفايات النووية. والآن البحث جارٍ في كل أنحاء ألمانيا في أكثر من 90 موقعًا عن مكان مناسب بدل غورليبن. وفي هذا السياق يقول فولفرام كونيغ «يجب أن نفترض أن عملية البحث عن مكان نهائي لدفن النفايات النووية، في ألمانيا ستدوم حوالي نفس المدة التي استخدمنا فيها الطاقة النووية، أي 60 عامًا».

كما أن تفكيك حوالي 20 محطة نووية سيستغرق بعض الوقت أيضًا. ويقول فولفرام كونيغ: «تقع مسؤولية تفكيك محطات الطاقة التي تم توقيفها على عاتق مشغليها. إذ عليهم تنظيم عملية التفكيك»، وهناك الآن محطات للطاقة النووية بها في ثلاثين دولة حول العالم. في إيطاليا وكازاخستان وليتوانيا تم إغلاق المحطات النووية. في حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة وبيلاروسيا تبنيان الآن محطات للطاقة النووية وستنضمان إلى مستخدمي الطاقة النووية.

دفن النفايات النووية بشكل نهائي وآمن لا يزال مشكلة عالمية لم يتم حلها، وفنلندا هي التي حققت أكبر تقدم في هذا المجال. فيزا لاكانيمي، مدير بلدية أويرايوكي في جنوبي فنلندا قال في حوار مع القناة الألمانية الأولى (ARD) حول إقامة مستودع لدفن النفايات النووية بشكل نهائي في منطقته «من يستفيد من الطاقة الكهربائية يجب أن يتحمل مسؤولية النفايات أيضًا، وهكذا هو الأمر في فنلندا. ومن يستخدم الكهرباء المولدة من الطاقة النووية يجب أن يدفع مع الفاتورة تكلفة التخزين النهائي (للنفايات) أيضا». وتقدر تكلفة بناء المستودع النهائي أو الأبدي لدفن النفايات النووية بحوالي 3,5 مليار يورو .

3- شركة سويسرية ناشئة تتطلع إلى إعادة اختراع الطاقة النووية:

تقوم شركة «ترانسموتكس» بتطوير نوع جديد من المفاعلات النووية التي تستخدم الثوريوم بدلاً من اليورانيوم، والتي بإمكانها إنتاج الكهرباء بشكل أكثر أمانًا، وبدون توليد نفايات عالية الإشعاع، مما سيمهد الطريق أمام الانتقال إلى مجتمع خالٍ من الانبعاثات .

تنتج محطات الطاقة النووية الكهرباء عن طريق استغلال الحرارة الناتجة عن التفاعلات النووية. ففي المفاعل التقليدي، تصطدم النيوترونات بذرات الوقود، وهي عادة من اليورانيوم أو البلوتونيوم. فتنقسم ذراتها (عملية الانشطار) وتطلق الطاقة ونيوترونات أخرى مما يؤدي إلى تفاعل متسلسل، ويتم استخدام الطاقة الحرارية الناتجة عن الانشطار لإنتاج البخار ومن ثم الكهرباء. و تنتج محطة الطاقة النووية الكهرباء بشكل مستمر وبكميات كبيرة ومن دون انبعاث

غازات الاحتباس الحراري، ولكنها تولد نفايات مشعة، لا تعرف الكثير من الدول، بما فيها سويسرا، أين تخزّنها بشكل آمن ومستدام.

من هنا جاءت فكرة «ترانسموتكس» وهو استخدام الثوريوم بدلاً من اليورانيوم، ودمجه مع مسرع الجسيمات. فالثوريوم معدن ضعيف النشاط الإشعاعي، وموجود بكثرة تقريبًا في كامل الطبقة الصخرية للقشرة الأرضية، وهو متوفر أكثر من اليورانيوم، بينما يستخرج معظم اليورانيوم المستخدم كوقود نووي من مناجم في كازاخستان وأستراليا وكندا.

قال كريستيان شافنر مدير مركز علوم الطاقة في المعهد التقني الفيدرالي العالي في زيورخ لـ SWI swissinfo.ch: « سيكون أمرًا رائعًا أن تكون لدينا تكنولوجيا مرنة وقياسية وصغيرة الحجم لإنتاج طاقة نظيفة وآمنة في غضون عشر سنوات»، و أننا نحتاج إلى كهربة وسائل النقل والتدفئة، وعليه نحتاج إلى مزيد من الكهرباء وأن تكون نظيفة، والأمر قد يستغرق عشرين عامًا حتى يتم توصيل محطة طاقة جديدة بالشبكة، و أن أحوال الطوارئ المناخية لن تمهلنا كل هذا الوقت.

وينشطر الثوريوم داخل مفاعل نووي دون الحرَج ويتم تغذيته بالنيوترونات عبر مُسرّع جُسيمات، وهذا يعني أنّ المفاعل، على عكس المفاعلات التقليدية، لا يقوم بتفاعل متسلسل، بمعنى أنه يتوقف على الفور بمجرد توقف تدفق النيوترونات.

4- الصين تستعد لتدشين حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية:

تسعى الصين لدعم قدراتها العسكرية من خلال تصنيع عدد من حاملات الطائرات الجديدة، واحدة منها تعمل بالطاقة النووية، وتستعد لتشغيلها هذا العام، وعند الانتهاء من إنتاج حاملة الطائرات الجديدة، ستحتل الصين رقم 3 بين الدول التي أنتجت حاملة تعمل بالطاقة النووية. رغم أن الوقود النووي رخيص نسبيًا، فإن تكلفة توليده مرتفعة بصفة عامة، بسبب حاجة مشروعاته إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية؛ لذلك لم تنتج حتى الآن إلا حاملات طائرات عسكرية تعمل بالطاقة النووية.

وتأتي الخطوة الصينية في إطار محاولات لتأمين البلاد من عدة اتجاهات، حيث تعمل على دعم قدراتها العسكرية، ما يمكّنها من مواجهة تهديدات أميركا في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتسعى بكين بكل الطرق لتعزيز قدراتها البحرية لمواجهة التحديات في منطقة بحر جنوب الصين والمحيط الهندي.

وتدشّن الصين حاملة الطائرات الجديدة التي تعمل بالطاقة النووية في منطقة بناء السفن «جيانغنان»، بالإضافة إلى حاملتي طائرات أخريين، لا تعتمد على الطاقة النووية.

يوفر الدفع بالطاقة النووية مزايا كبيرة لمتانة السفينة وشكلها، وتتميز الطاقة النووية في حاملات الطائرات بقدرتها على التشغيل لفترة طويلة، مقارنةً بطاقة النفط أو الفحم، علاوة على ذلك، لا تأخذ مساحة من الحاملة؛ لأن الطاقة تكون موجودة داخل المفاعل. ورغم ذلك، رفضتها بعض الدول، مثل المملكة المتحدة، نتيجة ارتفاع التكلفة، وتعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، الدولتين الوحيدتين في العالم اللتين تشغلان حاملات طائرات بالطاقة النووية. وتعمل حاملات الطائرات التقليدية بالنفط أو الفحم، بينما تُشغَّل بالطاقة النووية عن طريق توليد الحرارة التي يوفرها المفاعل .

5- مبادرة العمود الفقري للهيدروجين الأوروبي:

في أحدث نسخها حول رؤية أوروبا للبنية التحتية الخاصة بنقل الهيدروجين كشفت مبادرة العمود الفقري للهيدروجين الأوروبي (EHB) أن إسبانيا ستعتمد في نقلها لهذه المادة الحيوية على خطوط نقل مع كل من إيطاليا والمغرب.

حيث مع اتجاه أوروبا نحو وقف اعتمادها على الوقود الأحفوري، يشكل البديل المطروح العمود الفقري لخطط الطاقة النظيفة في القارة. وقد طرحت الحكومات خلال السنوات الماضية، مئات مشاريع الهيدروجين، إلا أن 7٪ فقط من تلك المشاريع حظيت بالتمويل اللازم لإنشائها. و يعتمد الكثير من هذه الحكومات على الهيدروجين لكي يحل محل الوقود الأحفوري، حيث لا تستطيع مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، مثل الرياح والطاقة الشمسية، أداء المهمة نفسها؛ لأن بعض العمليات الصناعية لا يمكن أن تعتمد بسهولة على المصادر الكهربائية.

و تتمثل الميزة الرئيسية للهيدروجين في أنه وسيلة لتخزين الطاقة الزائدة التي تنتجها مزارع الرياح في البحر والمجمعات الشمسية في الصحاري النائية لاستخدامها في المستقبل. كذلك يمكن إنتاجه باستخدام تقنيات منخفضة الكربون، الأمر الذي يزيد من جاذبيته للحكومات التي تحاول التخلص من الفحم. لكن ذلك يتطلب مزيداً من وضوح التشريعات التنظيمية، فضلاً عن التمويل من الحكومات. وقد التزم الاتحاد الأوروبي ببناء محطتين للغاز الطبيعي المسال لكي يحلا محل توريد الغاز الأجنبي.

وهناك خطط معمول بها لتأجيل الإغلاق المخطط لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري، حيث إن الفحم أصبح أكثر قدرة تنافسية من الناحية الاقتصادية مقارنةً بالغاز. فإنه مع التزايد السريع في أسعار الغاز، يمكن أن تلجأ بعض الدول إلى العودة إلى الاعتماد بشكل أكبر على خيارات الوقود الأحفوري مثل الفحم لقلة تكاليفه، مما قد يؤدي إلى حدوث انتعاش أبطأ وتغيير هيكلي في الطاقة العالمية. ويمكن تفسير ذلك على أن أهداف مكافحة تغير المناخ التي تعهد الاتحاد الأوروبي بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين المعني بمكافحة تغير المناخ «كوب 26» لم تعد تمثل أولوية قصوى.

6- طلاب يحتجون في سول على خطة اليابان لتصريف المياه المشعة المعالجة من محطة فوكوشيما. كوريا الجنوبية:

طالبت كوريا الجنوبية من اليابان بدور رقابي يتمثل في مشاركة فريق من خبرائها بجهود مراقبة عملية تصريف مياه محطة فوكوشيما المعالجة من الإشعاع، وقد تقدم الرئيس الكوري الجنوبي بون سوك بول بهذا الطلب خلال مناقشة جرت مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا على هامش قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، والتي عقدت على مدى يومين في العاصمة الليتوانية فيلنيوس، ووفقًا لبيان صادر عن مكتب الرئاسة في كوريا الجنوبية فإن يون طلب وقف خطة اليابان لتصريف المياه المعالجة في حال حدوث أي خلل، مثل اكتشاف تركيز مادة مشعة يتجاوز المعايير الدولية، وقد نقلت وزارة الخارجية عن كيشيدا قوله في بيان منفصل إنه في حال ظهور مشكلة سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك التعليق الفوري لتصريف المياه، وانتقدت الصين موقف الوكالة للبدء قريبًا بصرف نحو 1,33 مليون طن من المياه الملوثة المخزنة بعد معالجتها وتخفيفها.

خطة اليابان:

وتعتزم الحكومة اليابانية تصريف مياه محطة فوكوشيما في المحيط بعد معالجتها من خلال نظام يزيل العناصر المشعة باستثناء التريتيوم، ثم يخفف كثافة المياه، والتريتيوم هو نظير الهيدروجين يصعب فصله عن الماء، وسيتم تخفيف المعالجة لمستويات أقل بكثير من مستويات التريتيوم المعتمدة دولياً قبل صرفها في المحيط، وتستغرق أعمال إزالة التلوث وتفكيك المحطة عدة عقود. و على الرغم من ذلك، لا يزال القلق الشعبي بشأن الخطة في كوريا الجنوبية مرتفعًا، حتى إن بعض نواب المعارضة بدأوا إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على ذلك بينما تهافت سكان على شراء الملح بسبب مخاوف من أن يتلوث المحيط.

أخبار «الوكالة الدولية لأمن الطاقة IAFES»

أخبار «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC»

أخبار «الوكالة الدولية لأمن الطاقة IAFES»

تجري الوكالة الدولية لأمن الطاقة مباحثات مع عدد من شركات تصنيع الأقمار الصناعية حول تصنيع وإطلاق أول قمر صناعي معني بمراقبة موارد الطاقة المختلفة لحماية وضمان أمن ومنشآت الطاقة الحيوية في مختلف دول العالم ومع الشركات ذات الصلة في مجالات الطاقة. وتقترب الوكالة من إبرام التعاقد مع أحد أكبر الشركات المصنعة للأقمار الصناعية عالية التقنية.

أخبار «مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC»

إيمانًا من مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة بأهمية التشبيك والتعاون البناء المثمر – على كافة المستويات المحلية والإقليمية و الدولية – بين المركز من جهة، والمراكز البحثية المختلفة والجهات الحكومية المعنية بقضايا الطاقة في مصر، وكذلك الإدارات المختلفة المختصة بالطاقة سواء داخل مجلس النواب أو جامعة الدول العربية من جهة أخرى، عقد مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة على مدار شهر يوليو 2023 سلسلة من الاجتماعات المشتركة مع كل من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومكتب الاستدامة بجامعة القاهرة وإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية، وقد جاءت هذه الاجتماعات من أجل بحث أوجه التعاون والرغبة في بناء جسور العلاقات المشتركة بين المركز من جهة والجهات سالفة الذكر من جهة أخرى، وذلك بما يخدم قضايا الطاقة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويمكن بيان تلك الاجتماعات ومخرجاتها على هذا النحو:

1– يوم الأحد الموافق 2023/7/7 عقد مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة اجتماعًا مع مسئولي مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وشارك في الاجتماع الذي عقد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:

د.أيمن عبد الوهاب – نائب رئيس مركز الأهرام.

وكل من:

أ.د/ إبراهيم حسن – نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق) بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.

أ. نشوة نشأت – المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.

أ. هبة حشيش –المدير التنفيذي (سابقًا) لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.

وهدف الاجتماع إلى بحث أوجه التعاون والشراكة بين مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من خلال بروتوكول تعاون موقع بين الطرفين.
وانتهى الاجتماع بموافقة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على المقترح الخاص بإقامة شراكة مع مركز الأهرام من خلال توقيع بروتوكول تعاون مشترك خلال الفترة المقبلة .

2. يوم الثلاثاء الموافق 2023/7/18، عقد مركزسيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة اجتماعًا مع مديري مكتب الاستدامة بجامعة القاهرة .

وشارك في الاجتماع الذي عقد بمكتب الاستدامة بجامعة القاهرة:
د.سهير فهمي – المنسق العام لمكتب الاستدامة بجامعة القاهرة
ود. محمد نجيب – المدير التنفيذي لمكتب الاستدامة بجامعة القاهرة .
وأ.نشوة نشأت – المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.
وكل من أ.د. إبراهيم حسن – نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق) بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.

وهدف الاجتماع إلى بحث أوجه التعاون المشترك بين مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة ومكتب الاستدامة بجامعة القاهرة .
واقترح الطرفان دراسة إمكانية تنفيذ مسابقة إقليمية على مستوى الجامعات بالمنطقة العربية والإفريقية، وذلك كأفضل جامعة إقليمية صديقة للبيئة، وكذلك التعاون المشترك بين مركز دراسات وأبحاث علوم الطاقة –ممثلة في إدارة البيئة التابعة لوحدة الدراسات والبحوث بالمركز– ومكتب الاستدامة بجامعة القاهرة . وشدد الطرفان على أهمية التعاون والتنسيق المشترك فيما يخص التحضير لقمة التغيرات المناخية COP28، واقترح فريق العمل بالمركز تشكيل لجنة خبراء فنية من الكليات المختلفة بجامعة القاهرة تقوم بعقد اجتماعات دورية وذلك في إطار التحضيرات للقمة المناخية COP28 .

3. يوم الثلاثاء الموافق 2023/8/1، عقد مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة اجتماعًا مع إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية، وذلك لبحث أوجه التعاون المشترك بين الطرفين .

وشارك في الاجتماع الذي عقد بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية كل من:
السفيرة جميلة مطر – مدير إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية.
أ. نشوة نشأت – المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.
أ.د/ إبراهيم حسن – نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق) بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.

وهدف الاجتماع إلى بحث أوجه التعاون المشترك بين مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة وإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية.

واتفق الطرفان على التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين فيما يخص قمة المناخ الإماراتية (COP28)، وبالأخص فيما يخص الحلقة النقاشية التي سيعقدها المركز على هامش فعاليات القمة، وكذلك المؤتمر الدولي الذي سيعقده مركز سيف بن هلال في شهر فبراير 2024 حول «أمن الطاقة» وكذلك دعوة إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية للمشاركة في أولى الحلقات النقاشية التي سيعقدها المركز مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية حول قضايا الطاقة وتحدياتها. وسيتم أيضًا التنسيق المشترك بين إدارة البيئية والتغيرات المناخية بجامعة الدول العربية ومركز سيف بن هلال فيما يخص قمة المناخ المرتقبة.

4. يوم الأربعاء الموافق 2023/8/2، عقد مركزسيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة اجتماعًا مع مسئولي مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

وشارك في الاجتماع الذي عقد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:

د.أيمن عبد الوهاب – نائب رئيس مركز الأهرام.

ود. محمد فاير فرحات – مدير مركز الأهرام.

وكل من:

أ. نشوة نشأت – المدير التنفيذي لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.

أ.د/ إبراهيم حسن – نائب الرئيس لشئون الدراسات والمؤتمرات (السابق) بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.

أ. هبة حشيش –المدير التنفيذي (سابقًا) لمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة SBHC.

وهدف الاجتماع إلى مناقشة مقترح بروتوكول التعاون والشراكة بين مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والتي تتضمن البنود الآتية:

الأولى : تنفيذ سلسلة من الحلقات النقاشية (ندوات) بالتعاون والتنسيق بين كل من مركز الأبحاث ومركز الأهرام حول دعم مفهوم أمن الطاقة وارتباطه بمختلف القضايا.

والثانية : تنفيذ سلسلة من التدريبات النوعية للشباب حول قضايا الطاقة بأبعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ...إلخ).

والثالثة: التبادل المشترك للإصدارات والتقارير والدراسات المتعلقة بقضايا الطاقة، والصادرة من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز دراسات وأبحاث علوم الطاقة.

واتفق الطرفان على عقد أولى حلقات النقاش المشتركة خلال شهر أغسطس 2023. ويذكر أن مركز سيف ابن هلال قد قام بإعداد ورقة سياسات حول الحلقات النقاشية التي ستعقد بالتعاون مع مركز الأهرام، وقد لاقت ترحيبًا من قبل الأخير.

عروض كتب وأطروحات علمية بالإنجليزية

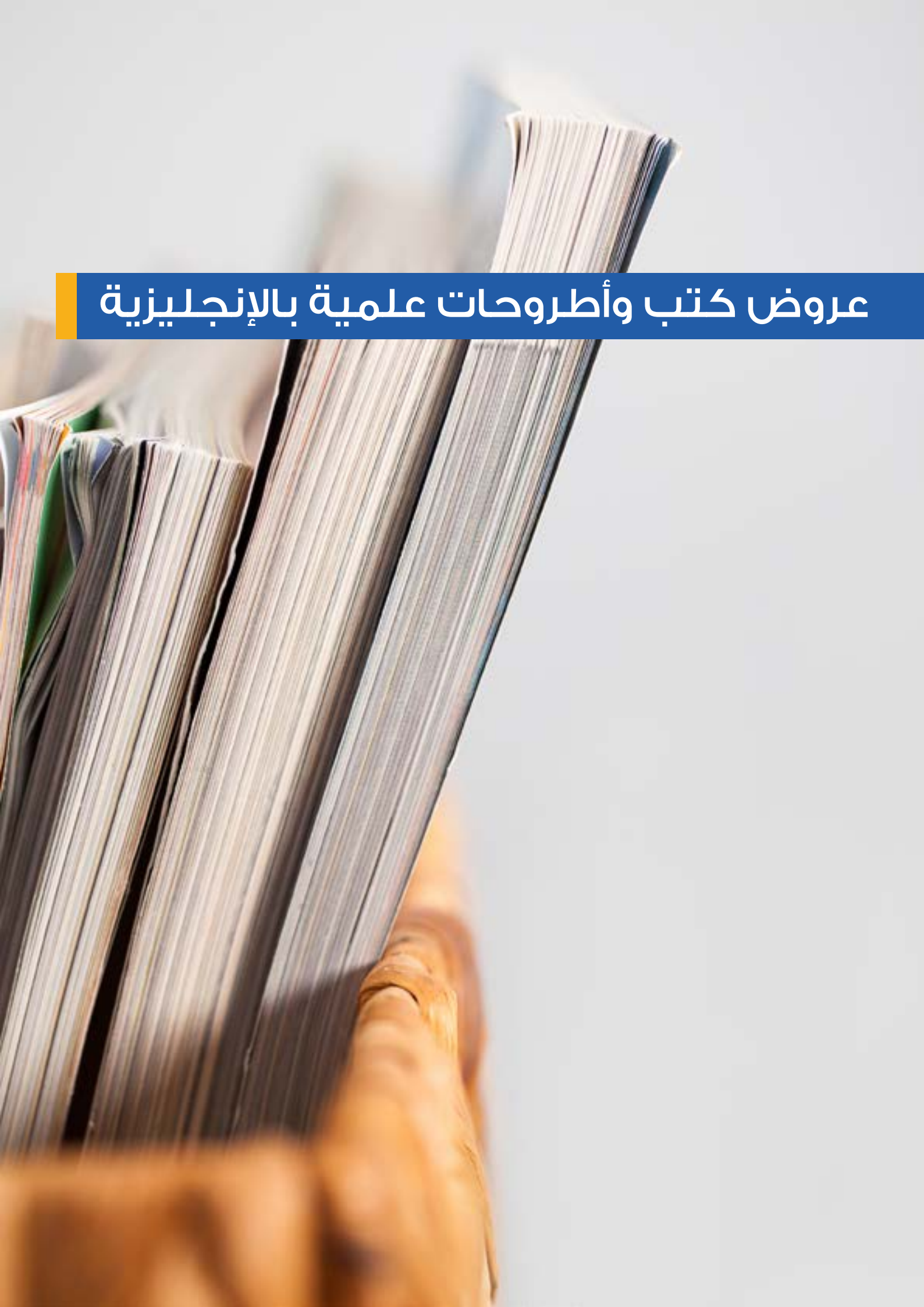

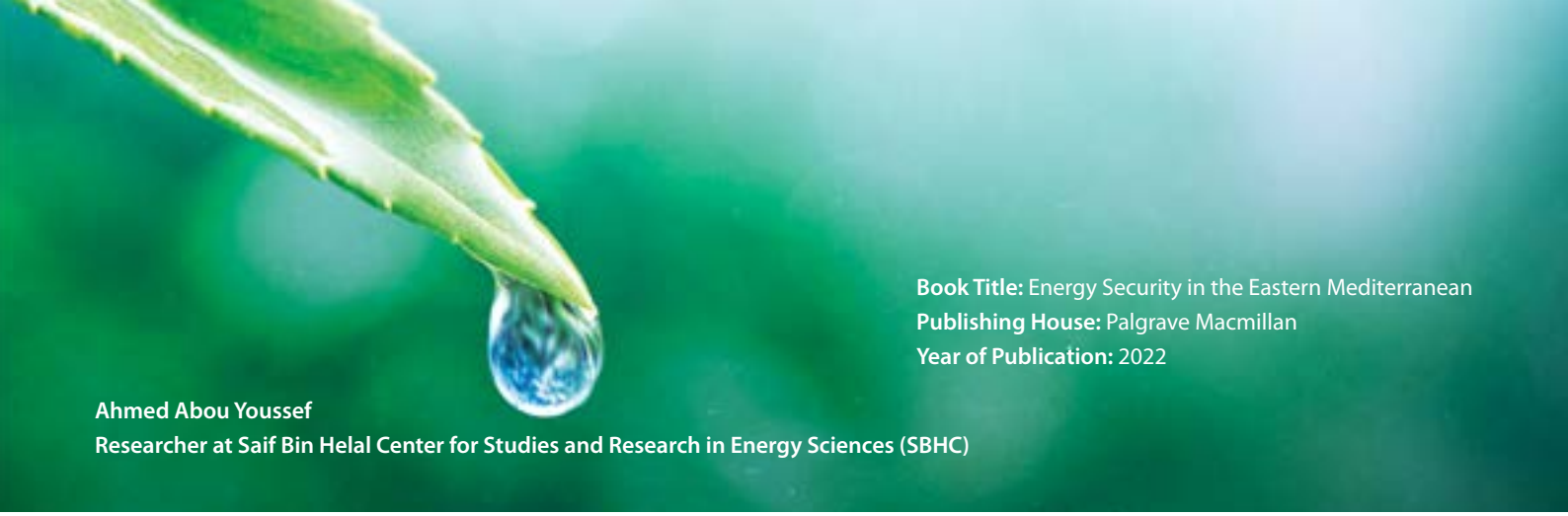

Book Title: Energy Security in the Eastern Mediterranean
Publishing House: Palgrave Macmillan
Year of Publication: 2022

Ahmed Abou Youssef
Researcher at Saif Bin Helal Center for Studies and Research in Energy Sciences (SBHC)

Energy Security in the Eastern Mediterranean

Energy Security in the Eastern Mediterranean, authored by Floros Flouros, consists of four chapters and was published in 2022 by Palgrave Macmillan. In this book, the author has tried to show the importance of energy in shaping relationships around the world, taking into consideration the rising demand for energy supplies.

In Chapter 1:

The author stated that energy is a key component of countries' development and power worldwide. Despite energy advantages, countries should take into consideration that energy will be scarce in the future. As a result, they should work on alternatives from now on to generate electricity. From different methods to approach the case, Floros decided to use the approach of international political economy to connect energy, society, technology, and politics.

This approach mainly aims at understanding how politics shapes the economy and how the economy shapes politics. Floros has also explained the connection between the international political economy and economic theory and how that contributed to better understanding and explaining the economic issues at the international level. Realism has also contributed to the importance of natural resources as countries seek to maximize their benefits by seizing sources of energy. This is an indicator that countries can go to war once they recognize their interests are under threat.

In Chapter 2:

The author analyzed the international landscape of energy. In the beginning, he stated that changes in the international system of power have impacted the landscape of energy, especially after the fall of the Soviet Union in 1991. Floros has also mentioned that the biggest increases in oil consumption within a decade came from the developing world. In 2018, China imported 70% of its needs in oil and around 40% of its consumption in natural gas, while India imported 80% of its needs in oil and around 50% of its consumption in natural gas. In this chapter, the author has also talked about the main actors in this field of global energy. Those actors are the KSA, Qatar, Kuwait, Iraq, the UAE, Russia, the United States, and Norway. The author has also stated that the high usage of oil and its derivatives has contributed to climate change that has resulted in more deserting of lands, which has created a food crisis. It is obvious in this chapter that the author has not paid enough attention to Iran and Venezuela, despite their being known to have huge reserves of oil and gas (Venezuela is number one in the world in terms of oil reserves, while Iran is among the top 5).

Iran and Venezuela are playing a huge correlational role in their capacities due to Western sanctions; however, it is worth noting that they can contribute to easing the energy crisis in the world.

In Chapter 3:

The author talked about Europe and its energy needs. Europe as a continent is not rich in oil and gas, and it is importing its needs from the Gulf and Russia. The author stated that the crisis began in 2022 when Russia invaded Ukraine as European countries imposed sanctions on Russia, attempting to force it to withdraw forces from Ukraine.

Additionally, it was not logical for Europe to impose sanctions on Russia while buying oil from it, as this provided Russia with billions of dollars that have been used to support its military actions in Ukraine. The author has also given analytical details of the gas exporters to Europe. For instance, in 2020, the main exporter of NG to the EU was Russia (39.3%), followed by Norway (19.2%), similar to previous years. Other exporting countries to the EU27 are Algeria (12.3%), the UK (6.7%), and the US (6.7%).

Since Europe is one of the main consumers of oil and gas in the world and since the North Sea is an insufficient provider of gas and oil, Europe has started looking for new green sources. Of course, Europe is rich in coal. However, the EU is attempting not to depend on it as a main source of energy due to its negative impacts on the environment. Drawing on this, the EU has increased its investments in gas as a sustainable source of energy on the continent. In this chapter, the author has ignored the role of nuclear energy. It is known that Europe is looking for new sources of clean energy. However, Europe must not stop depending on or close its nuclear plants until it secures new sources of energy.

Other alternatives that the user has ignored include generating electricity from the sun. Since Europe is known for being cold, it is more than suggested that Europe invest money to build plants in Africa, Sub-Saharan Africa, or the oceans.

In Chapter 4:

The author has analyzed the state of energy in the Eastern Mediterranean. By 2020, the GDP of countries residing in the Eastern Mediterranean was approximately 1.8 trillion dollars, which is about 10% of their respective GDP in Europe. The economy of the Eastern Mediterranean region is foreseen to grow further, while at the same time the population of the region is expected to grow by an additional 68 million people by 2030 and an additional 80 million during the subsequent period up to 2050.

Based on current levels of consumption, regional energy (oil and natural gas) reserves are not enough to last for more than a few decades. However, the latest discoveries of large hydrocarbon resources in natural gas (NG) in the offshore Levant Basin and Zohr resin are affecting the supply-side forecasts for the region.

These discoveries have the potential to provide the necessary energy supply to meet the growing regional demand and possibly even spur exports. Some scholars believe that the gas discoveries in the Eastern Mediterranean can cause political disruptions and tensions between countries rather than enhance their relationships. The author has also provided detailed information about energy production in countries residing in the Eastern Mediterranean. For instance, the average daily petroleum production in the country had reached around 7.1 billion cubic feet (bcf) per day by the end of 2018, which is 75% more than five years earlier. Based on the Cairo Declaration that was signed between Egypt, Cyprus, and Greece, Turkey was supposed to terminate all exploration missions in areas designated to be in the lands of Cyprus. For Greece, there are three different geographical zones where geophysical hydrocarbon exploration takes place and where the prospects for exploration of NG deposits are either confirmed or high: (a) marine plots in the Ionian Sea; (b) marine plots in the Aegean Sea and (c) marine plots south of the island of Crete. The country has also been trying in the past few years to delineate its maritime borders with neighbors like Egypt, Cyprus, Turkey, Albania, and Italy.

Previous studies and estimates by Greek and international analysts have shown that the potential value of Greece's natural gas reserves could create a turnover in excess of 250 billion dollars, supporting the process of replacing coal with natural gas in the wider region and accelerating the transition to a more sustainable low-energy energy system. Lebanon depends mainly on importing oil and gas.
The Lebanese are currently making progress in the legislative process, and despite the political turmoil in Lebanon, they intend to continue exploration activities. Regarding regional cooperation for Lebanon, it appears that Cyprus could have been an excellent place for a hub for exporting gas to an energy facility; however, each country has its own priorities and internal needs that precede the choice of exports and cooperation with third parties that come second. For Palestine, the country has Gaza Marine, which was discovered in 1999 by British Gas and is expected to play a prominent role in securing energy needs in Palestine.

Syria is not rich in oil. However, the discoveries in the Eastern Mediterranean were negatively impacted due to the conflict. Similarly, the conflict in Syria has impacted Lebanon's attempts to discover new oil fields as waves of migration have invaded Lebanon, which is already known to have very limited resources. By that, I mean that Lebanon could not designate large amounts of money to explore its maritime territory in the Eastern Mediterranean. For Turkey, the author mentioned that the country has gone through internal changes that have enabled it to conduct exploration in the Eastern Mediterranean while ignoring the EU warnings. Turkey is also known for having very limited resources, and the country is ambitious to find more.

In the end, the author has talked about the Union for the Mediterranean and its role in increasing cooperation between countries north and south of the Mediterranean. However, the author has ignored the fact that this organization has not played any effective role in easing tensions between Greece and Cyprus on one side and Turkey on the other. Also, Turkey has signed a maritime deal with Libya that was refused by other countries like Greece and Cyprus, which indicates that the role of the UFM is limited when it comes to conflicts over energy.

Book Title: The International Law of Energy
Publishing House: Cambridge University Press
Year of Publication: 2022

Fadi Khalil
Researcher at Saif Bin Helal Center for Studies and Research in Energy Sciences (SBHC)

The International Law of Energy

International

The book is composed of 8 chapters with a total of 482 pages (the core is 340 pages), written by Jorge E. Viñuales. It is part of 'Cambridge Studies in International and Comparative Law', and was published in September 2022 by Cambridge University Press.

The author is "the Harold Samuel Chair of Law at Cambridge, the Founding Director of the Cambridge Centre for Environment, Energy, and Natural Resources Governance, and a Member (Associé) of the Institut de Droit International. He has published extensively on international law and has wide experience as a counsel, expert, and adjudicator".

The book argues that the architecture of energy in the world promotes the universal environmental crisis and that changing it requires massive regulatory change. In reaching this result, it gives an inclusive coverage of the international rules, processes, and institutions on energy, and extensively analyses the effects of the current energy transformation on its overall market share and global energy governance. Also, it provides an up-to-date account of the current developments fueled by energy transformation.

In Chapter 1:

'Energy in International Law' introduces energy as an object governed by law (a resource, a product, a technology, and an activity), explains the objectives of international energy governance (availability, security of supply, diversification, efficiency, safety, access, and sustainability), the architecture of global energy transactions (entitlements over energy, the enabling and protection of the transactions, and the regulation of their negative externalities), and the significant approaches or patterns applied in their regulation ('foundational', 'ad hoc' and 'centralized'). Furthermore, it demonstrates that the principal driver of internationalizing energy transactions has been the differences between the countries, in which the energy resources that characterize the 'mineral fuel' economy are located and consumed in the first place. That said, from an analytical perspective, the author asserts that these are the elements that describe the transformation of the objectives of energy governance.

The applications of these concepts and approaches then appear in the remaining chapters.

In Chapter 2:

'Foundational Approach - International Energy Transactions' identifies and lays the functions of what the author believes are the two sets of rules organizing international energy transactions. The first are the rules: a) conferring entitlements of various entities (e.g. states, international organizations, peoples, other groups, and individuals) over energy resources that convert into products; and b) that organize the allocation among competing uses. The second set of rules are those organizing the necessary transnational movements to access resources and process them in products, to be consumed in other states. The chapter adds that these rules and processes also empower and safeguard investment, flows of trade and the transit required by these transactions.

In Chapter 3:

'Foundational Approach - Regulating Negative Externalities', applied in parallel with the 'foundational' approach, also identifies and lays the functions of additional set of rules that limit the harmful effects of the said transactions on humans and the environment (human rights law, international environmental law, and investment, trade and transit law). Then, it analyzes the advantages and disadvantages of their inclusion with illustrations. After that, he reaches the opinion that this set of rules have re-explained energy questions in instruments tackling the limitation of greenhouse gases emissions, reduction of environmental degradation, and the fulfillment of human rights.

The author then sees that the rules in Chapters 2 and 3 lay the legal background of international energy transactions.

In Chapter 4:

'Ad Hoc Approach - Joint Development of Hydrocarbons' gives a brief introduction to the main characteristics of ad hoc perspectives to governance. The author states that the rule in this ad hoc governance is a certain deposit of hydrocarbons or the project for the exploitation of part of a hydrocarbon deposit to generate electricity from a shared watercourse or develop/operate pivotal energy infrastructures, most importantly pipelines or electricity transmission lines.

In Chapter 5:

'Ad Hoc Approach - Hydroelectricity, Offshore Wind, Pipelines and Electricity Transmission Lines' discusses the four other major applications of the ad hoc approach, that is "the construction and operation of hydroelectric dams, pipelines, offshore wind energy projects, and electricity transmission lines". The chapter adds that the increasing variety of applications of the ad hoc approach, specifically with regards to modern renewable energies and electrification, could be seen as a manifestation of the current energy transition. Furthermore, the ad hoc hydroelectricity regimes are also relevant, but given their long history, they cannot as such be considered manifestations of the energy transformation. These regimes, the book clarifies, have been increasingly applied, to date, in order to organize: a) the joint development and transportation of hydrocarbons; b) long-distance electricity transmission lines and offshore windfarms.

In Chapter 6:

It is on Centralized Approach - Nuclear Energy'. The author uses the term 'centralized' to address a high level of institutionalization and a central 'steer', not a regime only managed internationally. The chapter introduces the main characteristics of this approach in broad terms and then turns to its clearest example, the international law on nuclear energy. The chapter examines the latter in two steps: a) the historical driver of the 'dual use' of nuclear technology for centralization; b) the architecture and content of the centralized governance of nuclear energy, while paying specific attention to the IAEA's role.

In Chapter 7:

'Centralized Approach Producer/Consumer, Promotion and Regional Cooperation Organisations' (the three main forms of proto-centralization) show that, in a number of cases, the absolute objective of a regime has been highly centralized (e.g. the one governing nuclear energy). In other sets of cases, the level of centralization has been narrower and lower, dedicated to defending specific interests. Examples of these interests include those of the producers (such as GECF or OPEC), of the consumers (such as "the IEA – of oil or gas"), that concern the promotion of specific forms of energy (for example, IRENA's and IEA's promotion of renewable energies), or on regional cooperation (whether being highly integrated, as in the European Union, or loose, as in South-East Asia and South America).

Then, the author demonstrates that the evidence of this is manifested by the way goals, such as SDG7 "Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all", are designed, as well as in the improvement of the roles of centralized and proto-centralized regimes. Examples of the former include the IAEA, and the EU energy policy beginning with the 'Third Package', whereas the significant example of the latter is the improvement of IEA's mandate and IRENA's establishment.

In Chapter 8:

The chapter argues that sector rules concerning the protection of foreign investment, which are neutral, are widely applied currently by the renewable energy sector, in order to defend its ability to compete against other processes that generate energy. Furthermore, it points out the fact that "the green industrial policies enacted to sustain the development of renewable energy sectors have been successfully challenged before trade panels, whereas fossil fuel subsidies and other production subsidies have so far escaped trade disciplines".

In conclusion, the author views that the emerging socio-technical regime seems to be well-positioned in the third phase, within the 4 general phases of an energy transition "(technological innovation, scaling up of production, expansion of market share in core markets, propagation and consolidation throughout)". This is seconded by organizations, the new objectives, old rules on foreign investment, and - to a lesser degree - trade.

Furthermore, he asserts that the legal dimension is largely unreached, namely the rules granting entitlements to energy, even in the highly integrated European Union. Most probably, he adds, this is due to sovereignty issues related to the minerals of the fossil fuel economy, as well as those supporting the technologies leading the energy transition.

Lastly, the author sees that one of the important front lines in the fight for realizing market share is the system of trade between the consolidated socio-technical-regime companies. The author believes that it is a process, through which the shares of various energy technologies, and their transactions, pass by a substantial, sometimes fundamental, readjustment. Finally, the author predicts that the rules and technologies of the former socio-technical regime will remain with those of the new regime, and views this as important, provided that individuals are given time to address the causes of that transition.

Evaluation

Despite the book's title, which gives the reader the impression that it belongs to the legal discipline, it is clear that it follows the interdisciplinary/applied approach, as it focuses on the practical sides of the topic of 'Energy' (namely scientific, policy, economic, operational, trade, etc.) much more than the theoretical (legal) side. This also makes it belong to the realist school of international law, which, contrary to the positivist school, speaks facts much more than law. In other words, unlike the positivist school, the author gives the least weight to the identification of all treaty and customary rules, and general principles of law, on 'Energy', and does not mainly analyze them in light of previous judicial decisions and juristic teachings.

That said, the points of strength of the book are many. First, the book is devoted to Energy, not also to other aspects, such as environment and investment, and hence, as we shall see in the upcoming points, offers comprehensive information on the subject. Second, the core of the book is presented in 340 pages, which makes it relatively concise. Third, the book is recent, published in September 2022. Fourth, the Publisher, Cambridge University Press, is a leading academic one. Fifth, the book is currently given a full rate of '5.0' on Amazon and ranked 4th on Amazon out of 110 books in the theme 'Foreign & International Law'. Sixth, the author, Jorge E. Viñuales, is a world-leading legal expert in the field of Energy, who has co-authored, for example, International Environmental Law 2nd Edition with Pierre-Marie Dupuy, rated '4.9' on Amazon. Finally, the book tackles the theoretical and real-world policy dimensions of the international law on energy and provides a strong basis for research, teaching, and practice.

IAFES
INTERNATIONAL AGENCY
FOR ENERGY SECURITY LLC

ملاحظة

جميع الدراسات والأبحاث في المجلة هي ملكية خاصة بالوكالة الدولية لأمن الطاقة

المصادر والمراجع

جميع المصادر والمراجع الخاصة بالمادة العلمية للمجلة.

يمكن الرجوع إليها عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.

SBHC for Studies and Research in Energy Sciences
EST. 2022
مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

إحدى مؤسسات الوكالة الدولية لأمن الطاقة
A Subsidiary of the "International Agency for Energy Security"
IAFES

تواصل معنا

عنوان المقر الرئيسي	5115 Lankershim Blvd, North Hollywood, CA 91601
عنوان المقر	برج 25، شارع عبد المنعم رياض، المهندسين، الجيزة، الدور الثامن، مكتب 17-18.
التليفون	0233350114 (+2) - 0233350115 (+2)
البريد الإلكتروني	info@sbhcenter.com
الموقع الإلكتروني	www.sbhcenter.com

www.sbhcenter.com